

رِسَالَةٌ
عَلَى خُلُوفِ الْكَافِرِ

يَسْمُلُ عَلَى مَبَاحِثَ

الطَّبِيبَةِ الْأَدَلَّةِ وَالْمُسْتَشْفَةِ الْقَضَائِ وَالْقَدَرِ الْأَمْرِ وَالْأَمْرِ وَالْبَدَلِ

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْحُرِّ الْعَامِلِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠٤ هـ.

تَحْقِيقُ وَتَضَمُّنُ: عَبْدِ الْمُنَادِي سُبْحَانِ الْحَمْدِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ الْعَصْرِ كَرَّمَكَ



سرشناسه	محمودی، سجاد، ۱۳۷۰ -
عنوان قراردادی	رسالة علة خلق الكافر. شرح
عنوان و نام پدیدآور	رسالة علة خلق الكافر: يشتمل على مباحث الطينة، الإرادة والمشية، القضاء والقدر، الأهرمين الأبرين، البداء / عبدالهادي سجاد المحمودي.
مشخصات نشر	قم: نشر معارف أهل بيت الطاهرين عليهم السلام، ۱۴۴۲ق. = ۱۴۰۰ش.
مشخصات ظاهري	۲۱۵ص.
فروست	نشر معارف أهل بيت الطاهرين عليهم السلام؛ ۴۰. فقه العقائد؛ ۱.
وضعيت فهرست نویسی	فبپا
شابک	۹۷۸-۶۲۲-۹۷۸۵۹-۴-۲
یادداشت	عربی
یادداشت	کتابنامه: ص. [۲۰۹] - ۲۱۵؛ همچنین به صورت ریزنویس.
موضوع	حرعاملی، محمدین حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق.
	رسالة علة خلق الكافر -- نقد و تفسیر
موضوع	کفر و کافران
موضوع	Kufr (Islam)
موضوع	کفر و کافران -- احادیث
موضوع	Kufr (Islam) -- Hadiths
موضوع	قضا و قدر -- جنبه های مذهبی -- اسلام -- احادیث
موضوع	Fate and fatalism -- Religious aspects -- Islam -- احادیث
موضوع	طبیعت -- احادیث
موضوع	Substance (Islam) -- Hadiths
موضوع	بداء
موضوع	*Bada (cancellation)
شناسه افزوده	حرعاملی، محمدین حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق.
شناسه افزوده	پژوهشکده معارف أهل بيت عليهم السلام
رده بندی کنگره	BP ۳ / ۲۲۵
رده بندی دیویی	۲۹۷ / ۴۶۴
شماره کتابشناسی ملی	۸۴۴۹۶۲۸



رِسَالَةٌ

عَلَيْهِ خَلَقَ الْكَافِرُ

يَسْتَمِلُ عَلَى مَبَاحِثَ

الطَّيْنَةِ، الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيَّةِ، الْفَضَاءِ وَالْقَدَرِ الْأَمْرَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، النَّبَذِ

تَأْلِيفُ

الْشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَرَامِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠٤ هـ.

تَحْقِيقُ وَتَضْحِيحُ:

عَبْدُ الْهَادِي سَبَّاحُ الْمُحْمُودِيِّ

رسالة علة خلق الكافر

تحقيق و تصحيح: عبدالمهادى سجاد المحمودى

الناشر: معارف أهل البيت الطاهرين ع
مطبعة: إشراق الطبعة الأولى: ١٤٤٢ ق / ١٤٥٠ ش
الكمية: ١٥٥٥

جميع الحقوق محفوظة للناشر

مراكز التوزيع

١. قم، ٤٥ متري شهيد صدوقى (زنبيل آباد)،
كوى ٣٤، پلاك ١٥، مؤسسه معارف أهل بيت ع
كدپستى: ٣٧١٦٨٦٦٥١٤ - ٣٧١٦٨٦٦٥١٥
تلفن: ٠٢-٣٢٩١٤٦٠٢ / ٠٢٥ / دوزنگاز: داخلى ١٥٠

٢. قم، خيابان معلم، مجتمع ناشران، طبقه
همكف، پلاك ١١، تلفن: ٠٢٥-٣٧٨٤٢٤٤٣

فهرس الموضوعات

٧	كلمة المعهد
٩	مقدمة المحقق
٩	ترجمة المؤلف
١٠	عنوان الكتاب
١٢	نظرة إلى الانسجام بين العنوان والمعنون
١٢	الكلام على موضوع الرسالة ومحتواها
١٥	منهج المؤلف في التعامل مع الأحاديث الاعتقادية
١٦	النشر السابق لهذه الرسالة
١٧	نسخ الرسالة
١٩	النسخة ومنهج التحقيق
٢٠	ختامًا
٣٩	الفصل الأول: في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر التي ظهرت لنا
٥١	الفصل الثاني: في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة
٦٣	الفصل الثالث: في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار
٧٣	الفصل الرابع: في ذكر الشبهات التي احتجّت بها المجترة على مذهبيهم الفاسد واعتقادهم الباطل
٧٥	الفصل الخامس: في الجواب عن هذه الشبهات والوجوه الضعيفة
٧٩	الفصل السادس: في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتفويض
٨٧	الفصل السابع: في ذكر بعض الأحاديث الدالة على إثبات القدرة والاختيار للمبد مضافاً إلى ما مر
٩٣	الفصل الثامن: في ذكر أحاديث الطينة

١٠٥	الفصل التاسع: في تأويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجمالي
١١١	الفصل العاشر: في الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيلي
١١٩	الفصل الحادي عشر: في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلقة بأفعال المكلفين
١٢٧	الفصل الثاني عشر: في توجيه القضاء والقدر
١٣٣	خاتمة
١٣٨	تتمة
١٤٩	تفسير صخرة الخلقة
١٥٧	ملحق
٢٠٠	فهرس الآيات

كلمة المعهد

الظواهر الموجودة المحيطة بالإنسان كانت على مدى التاريخ موضوعاً للقلق المعرفي عند الإنسان وعلى الخصوص لجهة ارتباطها بمبدأ العالم وهو الله. وقد بذل المفكرون وعلماء الإلهيات المنتمين إلى الأديان كافة جهوداً عديدة للإجابة عن الأسئلة التي لا حصر لها حول هذه الظواهر، وذلك في مختلف النظم والاتجاهات اللاهوتية للحصول على إجابات عقلية شافية لكثير من الأسئلة المطروحة في هذا المضمار.

ولقد ظهرت بين العلماء المسلمين أنظمة فكرية وتأسست مدارس مختلفة سعت إلى الإجابة عن هذا النمط من الأسئلة؛ ولكن يمكن القول بكل جرأة إن مدرسة أهل البيت عليه السلام هي المدرسة الوحيدة التي أتقنت الربط بين العقل وبين الوحي الإلهي، واستطاعت الاستفادة من العقل بطريقة صحيحة، وقدمت من هذه وذاك أجوبة ناجعة عن الأسئلة المطروحة.

وأدى كبار مفكري الإمامية وعلمائهم دوراً حيوياً في حماية الإسلام الأصيل ونشره، وذلك بانتهاال العلوم الحقّة من معين مدرسة أهل البيت عليه السلام، وعملوا خلال قرون مديدة على تلبية الحاجات الفكرية للمجتمع الإسلامي، فأنتجوا تراثاً فكرياً ثراً وثريراً في شتى أبواب المعرفة الإسلامية وفنونها.

ولكن قسماً عظيماً من هذا التراث لم يصل إلينا، وحالت دون ذلك حقد الأعداء وتضييقهم من جهة، وأحداث الزمان الطبيعية من جهة أخرى، وإهمال الأصدقاء وتساهلهم في حفظ تراثهم. ومع ذلك كلّ فقد بقي من هذا التراث الكثير الذي يستحقّ إطلاقه من أسرار المكتبات الشخصية وإزالة غبار الزمان عنه وتقديمه للراغبين وطلاب المعرفة والعلم.

والشيخ الحر العاملي واحد من كبار علماء الشيعة العظام الذين تركوا آثاراً علمية قيّمة،

استنقى معظمها من مدرسة أهل البيت عليه السلام وبنها على آرائهم الفكرية الأصيلة. وعلى الرغم من أنّ عدداً من كتب هذا المحدث الكبير نالت حظّها من العناية والاهتمام وصارت معروفة ومشهورة على الخصوص في السنوات العشر الأخيرة. على الرغم من هذا الاهتمام ما زالت بعض آثاره تنتظر دورها لتدخل في حلقة النشر والتداول.

وكتاب «علة خلق الكافر» من مؤلفاته المهمة الجديرة بالقراءة والاطلاع، ومن سمات قلة أمثالها في بابها. وهذه الرسالة على عدد من الروايات تدور حول الموضوعات الآتية: الطينة، القضاء والقدر، الأمرين الأمرين والبداء، لا يكتفي مصنفها بالجواب عن أسئلة حول الموضوعات المشار إليها؛ بل يتوسع في البحث لمعالجة قضايا إشكالية عدّة على ضوء تحليل الروايات والأخبار الواردة في الدائرة الأوسع من دائرة العناوين المطروحة.

ولم تنل هذه الرسالة حظّها من الاهتمام ولم يُعمل على نشرها حتّى الآن، على الرغم من وجود نسخة منها بخط المصنّف. ولهذا شمر المحقّق القدير الأستاذ محمودي عن ساعديه وعمل على تصحيح هذه الرسالة وتنقيحها ومقابلتها على نسخ عدّة وفق المعايير والضوابط العلمية الصحيحة. ونحن إذ نثمن له هذا الجهد الكبير في إحياء هذا الأثر العلمي، نسأل المولى القدير أن يوفّقه في جميع جهوده العلمية.

وقد وضعت معهد معارف أهل البيت عليه السلام هذا الأثر على جدول أعمالها، في سياق عملها على إحياء التراث المعرفي. ونأمل لهذا المسار أن يستمرّ. ونرى من واجبنا تقديم الشكر الجزيل إلى مدير لجنة فقه العقائد حجة الإسلام والمسلمين الدكتور السيّد حسن الطالقاني، والزلاء الكرام في المؤسسة الذين لم يتوانوا عن بذل الجهد الذي أفضى إلى إخراج هذا الأثر بحلّته الفعلية. ونعتقد بأنّ التوفيق كلّه بيد الله تعالى ومن ثمار لطفه، ونشكره عزّ وجلّ على هذه النعمة. ونرى أنّ رسالتنا الأساس هي الدفاع عن تراث أهل البيت عليه السلام ونشر معارفهم وتقديمها للمتعطّشين إليها.

معهد معارف أهل البيت عليه السلام

مقدمة المحقق

ترجمة المؤلف

هو الشيخ المحدث الفقيه، زعيم الشيعة في عصره، محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين الحرّ العاملي المشغري، أحد المحمّدين الثلاثة المتأخّرين الجامعين لأحاديث الأئمة المعصومين، من بيت كبير جليل، خرج منه أعظم الفقهاء والمحدثين، ينتهي نسبه إلى الحرّ بن يزيد الرياحي المستشهد بين يدي الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء.

وُلِدَ في قرية مشغرة^١؛ إحدى قرى جبل عامل، ليلة الجمعة ثامن شهر رجب المرجب، عام ثلاث وثلاثين بعد الألف من الهجرة النبوية.

قرأ الشيخ الحرّ في وطنه (جبل عامل) المقدمات على أساتذة كانت لهم اليد الطولى في التدريس، وقد تركوا الأثر الطيّب في نشأته وتربيته العلمية، إلى أن استوى عوده عالماً مجتهداً، فقرأ على أبيه (المتوفى ١٠٦٢ هـ) وعنه الشيخ محمد بن علي الحرّ (المتوفى ١٠٨١ هـ) وجده لأتمه الشيخ عبد السلام بن محمد الحرّ، وخال أبيه الشيخ علي بن محمود العاملي وغيرهم. وقرأ في قرية جبع^٢ على عمّه - أيضاً - وعلى الشيخ زين الدين بن محمد بن الحسن (صاحب المعالم) ابن زين الدين الشهيد الثاني، وعلى الشيخ حسين الظهيري^٣، وغيرهم.

ويروي الشيخ الحرّ بالإجازة عن أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن يونس العاملي، وعن العلامة المجلسي، وهو آخر من أجاز له حين مروره بإصفهان، وقد أنس أحدهما بالآخر واستجازه،

١. مشغرة: قرية من قرى دمشق من ناحية البقاع. ينظر: معجم البلدان، ج ٥، ص ١٣٤، مادة «مشغري».

٢. من قرى جبل عامل في المنطقة المعروفة بإقليم التفّاح. قرية من قرية جزين التي كانت مركزاً علمياً مهماً في بلاد عاملة. (المحرر)

٣. نسبة إلى «الظهيرة» ينسكين الظاء، كما تُلغظ في العامية العاملية. قرية من قرى جبل عامل لم يعد لها وجود حالياً. (المحرر)

والإجازة بينهما مدبجة على اصطلاح المحدثين.

أقام الشيخ الحرّ في بلده جبل عامل أربعين سنة، ثم سافر إلى العراق لزيارة المراقدة المقدسة، ومن ثم سافر إلى إيران لزيارة مرقد ثامن الحجج الإمام الرضا (عليه السلام) بطوس، وذلك عام ١٠٧٣ هـ. كما صرح هو (عليه السلام) بذلك، وطابت له مجاورة الإمام الثامن الضامن، فحظّ رحله هناك، وكانت طوس مأنس نفسه ومجلس درسه، فتجمّع حوله طلاب العلم وعمر بهم مجلسه الشريف، وخرّج جماعات كانوا رُسل هداية في البلدان والقرى، ينشرون العلم والهدى والخير.

وكان الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة ١١٠٤ هـ يوم غروب شمس الفضيلة والإفاضة والإفادة، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الحرّ العاملي، المنتقل إلى رحمة بارئه عند ثامن مواليه، ودُفن في إيوان حجرّة في صحن الروضة الملاصق لمدرسة ميرزا جعفر، وكان قد بلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً.^١

عنوان الكتاب

يفتح الشيخ الحرّ العاملي هذه النسخة أول الخطبة بقوله: «رسالة في علة خلق الكافر، تأليف العبد محمد بن الحسن الحرّ العاملي، عفى الله عنه». هذا ولكنه في إجازته التي كتبها للشيخ محمد فاضل المشهدي، أشار إلى هذا المصنّف بعنوان: «خلق الكافر»^٢، كما أنّه في كتاب *أمل الآمل* ذكر أشار إليه بعنوان: «رسالة في خلق الكافر وما يناسبه»^٣.

وربّما يعود سبب هذا الاختلاف إلى أنّ الشيخ في كتاب *أمل الآمل* في مقام الترجمة لنفسه كان يقصد الإشارة إلى موضوعات مؤلفاته ومحتواها. مثلاً يقول خلال حديثه عن كتاب الاثني عشرية في الردّ على الصوفية: «ورسالة في الردّ على الصوفية تشتمل على اثني عشر باباً واثني عشر فصلاً فيها نحو ألف حديث في الردّ عليهم عموماً وخصوصاً في كلّ ما اختصّوا به»^٤. ومن

١. ينظر: *الفوائد الرضوية*، ص ٤٧٦.

٢. *بحار الأنوار*، ج ١٠٧، ص ١٢٠، إجازة الشيخ محمد الحرّ العاملي للشيخ محمد فاضل المشهدي: «وأجزت له أن يروي عني ما ألفته وجمعت من كتاب تفصيل وسائل الشيعة... ورسالة تواتر القرآن ورسالة خلق الكافر ورسالة الإجماع».

٣. *أمل الآمل*، ج ١، ص ١٤٤، باب الميم.

٤. المصدر السابق.

هنا فإن عبارة: «وما يناسبه» الواردة أعلاه ليست جزءاً من عنوان الرسالة؛ بل هي لبيان محتواها. ويشير الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة إلى هذه الرسالة بقوله: «خلق الطينة للشيخ الحرّ سقاه بذلك كاتب النسخة التي عند سيدنا الأمين العاملي؛ لكنّ المشهور من اسمه خلق الكافر»^١؛ ولكنّه في الصفحة نفسها يذكر الرسالة في قائمة مؤلفات الشيخ الحرّ، بعنوان: «خلق الكافر وما يناسبه»^٢. ويبدو أنّه اعتمد عبارة أمل الآمل في هذه التسمية. في حين أنّه يضيف بعد ذكر عنوان الرسالة ويقول: «رأيت نسخة منه في مكتبة الخوانساري»^٣، وهذه النسخة متوفرة وقد استفدنا منها في المقابلة، يقول ناسخها قبل خطبة المؤلف: «خلق الكافر والغرض منه، صنفها الفاضل العلامة الشيخ محمّد الحرّ العاملي رفع الله درجته». ويبدو لنا أنّ الشيخ آقا بزرك لم يرسو هذه النسخة، ولو أنّه رأى النسخة التي بخط الشيخ المؤلف لم يعنونها بـ«خلق الكافر وما يناسبه».

وعنون السيّد محسن الأمين^٤ وكذلك السيّد إعجاز حسين^٥ الرسالة بعنوان: «خلق الكافر وما يناسبه». والأمر نفسه فعله السيّد علي البروجردي في خاتمة كتاب الطرائف^٦، وكذلك آية الله الخوئي في معجم رجال الحديث^٧. ومن الواضح أنّهم اعتمدوا عبارة أمل الآمل. أمّا فهرست المخطوطات الإيرانية فقد أشار إلى الرسالة بعنوان: «خلق الكافر والغرض منه»^٨.

والأسباب الموجبة لاختيارنا عنوان: «علّة خلق الكافر» وترجيحنا هذه الصيغة على غيرها من الصيغ، هي:

أولاً: إنّ الشيخ الحرّ قبل الخطبة عنون كتابه بعنوان: «رسالة في علّة خلق الكافر».

١. الذريعة، ج ٧، ص ٢٤٦، الرقم ١١٨٨.

٢. المصدر السابق، الرقم ١١٩١.

٣. المصدر السابق.

٤. أعيان الشيعة، ج ٩، ص ١٦٨، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي.

٥. كشف الحجب والأستار، ص ٢٦١.

٦. طرائف المقال، ج ٢، ص ٦٤٩، الخاتمة.

٧. معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٢٤٨.

٨. فهرست نسخ الخطوط في إيران (فتنخا)، ج ١٤، ص ٣٢.

ثانيًا: تقضي القاعدة في تصنيف الكتب أن يذكر المؤلف عنوان كتابه صراحةً أو إشارةً في مقدمة الكتاب. وقد أشار المؤلف إلى كتابه الذي يقدّم له بعنوان: «بيان الوجه والعلّة في خلق الكافر».

ثالثًا: هذا العنوان هو القدر المشترك بين جميع الصيغ الأخرى.

نظرة إلى الانسجام بين العنوان والمعنون

قد يبدو للوهلة الأولى عدم التناسب بين عنوان الكتاب ومحتواه؛ وذلك لأنّ المؤلف نقل في كتابه روايات الطينة، والجبر والاختيار، والبداء، والحال أنّ عنوان الرسالة يوحي بأنّ موضوعها هو البحث في علّة خلق الكافر. ولكنّ إنعام النظر في مضامين الكتاب تكشف عن نبوغ المؤلف وجودة رأيه في جمع هذه الروايات والبحث فيها والتعليق عليها بطريقة تساعده في معالجة الفكرة الرئيسة للرسالة وهي قضية خلق الكافر.

الكلام على موضوع الرسالة ومحتواها

ابتدأ المرحوم الشيخ الحرّ كتابه بخطبة قصيرة بيّن فيها الغرض من تأليف الكتاب، وبعد التمهيد بمباحث ضرورية قسّم كتابه إلى اثني عشر فصلاً وخاتمة، وقسم كلّ فصل إلى اثني عشر قسمًا. وقد خصّص الشيخ الحرّ الفصل الأول للكلام على العلل والتبريرات العامة لخلق الكافر وهي تتنوّع بين أدلة عقلية ونقلية عامّة. واعتمد في بسط الكلام فيها طريقة الإشكال والجواب. وبلغت هذه الأدلة اثنا عشر دليلًا^١.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على اثني عشر قسمًا من الأدلة النقلية يهدف المصنّف منها تأييد الأدلة النقلية الإجمالية التي ذكرها في الفصل الأول.

وأما في الفصل الثالث فقد أشار إلى خمسة مذاهب في أفعال العباد، منها مذهب الجبر الذي أورد في مقام الاستدلال على بطلانه اثني عشر دليلًا، مع الإشارة إلى أنّ أدلّة بطلان الجبر هي أضعاف ما ذكره. وخصص الفصل الرابع لنقل أدلّة المجبّرة على ما ذهبوا إليه من الجبر.

وانبرى في الفصل الخامس للكلام على إبطال الجبر وعرض خمسة أدلة تبطل مقولة المجترة. ويشير في هذا الفصل إلى كتاب «الموازنة» من تأليف بعض العدلية حيث يجمع فيه مؤلفه الآيات ذات التي استُفيد منها الجبر والآيات التي استُفيد منها العدل، ويرى أنَّ آيات العدل تزيد بسبعين آية عن الآيات التي تؤهم منها الجبر.

ولم يكتفِ المصنّف لإبطال الجبر بما ذكره في الفصل الخامس بل ضمَّ إليه فصلاً سادساً عرض فيه اثني عشر حديثاً في إبطال كلِّ من الجبر والتفويض. وتابع بجمع اثني عشر حديثاً في الفصل السابع تدلُّ على قدرة العباد واختيارهم. وأما الفصل الثامن فقد خصَّصه لعرض أحاديث الطينة وإيرادها. وهونقل هذه الأحاديث من اثني عشر طريقاً وعمد إلى تأويلها وتحليلها والردَّ على استفادة الجبر منها، على الرغم من اعتقاده بأنَّ أهل الدراية بالحديث لا يرون أيَّ تعارض بين أحاديث الطينة وغيرها من الأحاديث المثبتة للاختيار وقدرة العباد على الفعل.

وعلى ضوء الإشارة المذكورة أعلاه خصص المصنّف الفصل التاسع من كتابه لتأويل أخبار الطينة الموهمة للجبر. وهو يعترف بوجود أحاديث متعارضة في ترانثا الروائي. والمسار الذي يعتمد في التعامل مع الأحاديث المتعارضة هو حل التعارض أولاً، وإن لم يمكن تأويل ما يحتاج إلى تأويل، وإلا فعلى العالم التوقُّف وردَّ الحديث الذي لا يمكن تأويله إلى أهله.

وينطلق الشيخ مطلع هذا الفصل من وجوب تأويل ما يؤهم الجبر من الأحاديث، ومما يحتاج إلى تأويل في رأيه أحاديث الطينة فإذا عجزنا عن تأويلها، يجب التوقُّف فيها وردَّ علمها إلى أهلها. وفي محاولة منه لتطبيق منهجه يخصص الفصل العاشر لتأويل هذه الأحاديث على وجه التفصيل. ثم يعمل في الفصل الحادي عشر على تأويل أخبار المشيئة والإرادة المتعلقة بأفعال المكلفين ويذكر في هذا الفصل اثني عشر حديثاً. وأما الفصل الثاني عشر فقد خصَّصه المصنّف لتوجيه وتفسير القضاء والقدر المتعلق بالسعادة والشقاء والخير والشر، وأورد في هذا الفصل اثني عشر حديثاً أيضاً.

خاتمة: نقل أحاديث النهي عن الكلام في القضاء والقدر.

وأخيراً خصص الخاتمة لنقل أحاديث النهي عن الكلام في القضاء والقدر. ويجري في الخاتمة وفق القاعدة التي التزم بها وهي إيراد اثني عشر حديثاً تدور النهي عن الكلام في

القضاء والقدر. وبالنظر إلى تعقيد البحث في القضاء والقدر ولحلّ بعض هذه التعقيدات يشير إلى دعوة أهل البيت عليهم السلام الناس إلى الحديث عن البداء بدل القضاء والقدر، ويقول: «قد ورد في كثير من الأحاديث، النهي عن الكلام في القضاء والقدر ووجهه أنه يصعب فهم معناه على كثير من الناس فينتجرون منه إلى اعتقاد الجبر. وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالأمر بالكلام في البداء ووجهه أنه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر؛ لظهور أنه قابل للتغيير في الجملة فلعلّ تغييره موقوف على اختيار العبد». والرسالة التي يريد الشيخ الحرّ (رحمه الله) إيصالها من الخاتمة هي بيان اعتقاده بأن الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام في جميع مناحي الحياة هو سبيل النجاة من الشبهات والأخطار.

ومن الخاتمة وما قبلها تتجلى دقّة المصنّف في أسلوبه في التعامل مع طائفتين من الأحاديث وهي الروايات الناهية عن الكلام في القضاء والقدر، والروايات الآمرة بالكلام في البداء، وتنطبق على هاتين الطائفتين من الروايات قاعدة الأخذ بالقول الأحسن وهو البداء في مقابل الحسن الذي ورد ممّا يوهم الجبر، وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^١. وبهذا يتحقّق التوازن والاعتدال، وتُفسّر الأحاديث المتشابهة بالأحاديث المحكمة.

ثمّ تمّ الخاتمة أو ربّما الرسالة نفسها بنقل الرسالة المروية عن الإمام الهادي عليه السلام، واصفاً إياها بأنها رسالة عزيزة شريفة في إثبات المنزلة بين المنزلتين والردّ على أهل الجبر والتفويض. وهي الرسالة التي ينقلها كاملة كلّ من الحرّاني صاحب تحف العقول، والطبرسي في الاحتجاج. ويختتم هذه التتمّة بالكلام على الأسباب التي أدّت إلى اختلاف بعض الأحاديث في مضامينها. ومهما يكن من أمر فإنّ المحاور الرئيسية التي تدور حولها فصول الكتاب خمسة، هي:

١. الأدلّة العقلية التي تبرّر خلق الكافر (الفصل ١)، والأدلّة النقلية (الفصل ٢).

٢. الأدلّة العقلية على بطلان الجبر (الفصل ٣)، شبهات المجبّرة والجواب عنها (الفصلان

٤ و٥)، أحاديث بطلان الجبر والتفويض، وأحاديث إثبات قدرة العباد واختيارهم (الفصل ٦ و٧).

٣. أحاديث الطينة وتأويلها (الفصول ٨، ٩، ١٠).

٤. أحاديث مشيئة الله وإرادته وتأويلها (الفصل ١١).

٥. توجيه القضاء والقدر والنهي عن البحث فيه، والحث على البحث في البدء (الفصل ١٢ والخاتمة).

منهج المؤلف في التعامل مع الأحاديث الاعتقادية

يقبل المؤلف حجّة خبر الواحد في أصول الدين. من هنا، نرى حسن البحث في مدى حدود اعتقاده بهذا الأمر وحجم استناده إلى أخبار الآحاد في الأمور ذات الصلة بالعقيدة. بادئ ذي بدء نرى أنّ المؤلف يبني على أمور عدّة في تعامله مع الأخبار التي يستند إليها في هذه الرسالة، فهو يستند إلى التواتر المعنوي، ويرى وثاقة الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة، ومن جهة ثالثة يرى وثاقة جميع رواتها. وهذا ما سوف نفصّله في ما يأتي.

أولاً: التواتر المعنوي: يكشف التأمل في فصول الرواية أنّ المؤلف يستند إلى طوائف من الأخبار، ولا يكتفي بإيراد رواية واحدة لإثبات المطلب المراد إثباته. ويسمّى هذا باصطلاح علماء الحديث بالتواتر المعنوي. وقد أشرنا آنفاً إلى أنّه يعتمد قاعدة الاثني عشر حديثاً في أكثر فصول الرسالة. وقد أشار في الفصل التاسع إلى أنّه اختار أحاديثه من بين ألفي حديث تشترك في إثبات مضمون واحد. وبالتعويل على التواتر المعنوي تنتفي الحاجة إلى التدقيق في الأسناد، كما يسقط الخدش في الدليل بالتشكيك في سند هذه الرواية أو تلك.

ثانياً: النقل عن الثقة: يؤكّد الشيخ في هذه الرسالة أنّه ينقل الأخبار التي يستدلّ بها عن الثقة^١.

ثالثاً: يبحث الشيخ في خاتمة وسائل الشيعة^٢ في الفائدة التاسعة عن صحة أحاديث الكتب الأربعة. وفي ذلك الموضوع يكشف عن وجهة نظره وعقيدته في هذه الكتب وهو يرى

١. أنظر ص ١٠٦، الفصل التاسع: في تأويل المشكل هذه الأخبار بوجه إجمالي، فكثير من تلك الأخبار التي أوردناها رواها الثقات في جميع الطبقات.

٢. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٩، الفائدة التاسعة في ذكر الأدلة على صحة أحاديث الكتب المعتمدة، تفصيلاً.

صحة الأحاديث الواردة فيها وعدم الحاجة إلى التدقيق في أسانيدھا. وبالنظر إلى الأخبار ١١٣ التي أوردھا في هذه الرسالة نلاحظ الآتي:

١	الكافي	محمّد بن يعقوب الكليني	٦٠
٢	الاستبصار	الشيخ الطوسي	١
٣	علل الشرائع	الشيخ الصدوق	١٣
٤	التوحيد	الشيخ الصدوق	٢٨
٥	عيون أخبار الرضا <small>عليه السلام</small>	الشيخ الصدوق	٤
٦	الاحتجاج	الطبرسي	٢
٧	الأمالي	الشيخ الصدوق	١
٨	كمال الدين	الشيخ الصدوق	١
٩	الخصال	الشيخ الصدوق	١
١٠	تحف العقول	حسن بن علي بن شعبة الحرّاني	١
١١	بصائر الدرجات	محمّد بن حسن الصّقّار	١
مجموع الروايات			١١٣

يتبيّن من الجدول أنّ ما يقرب من نصف الروايات منقول عن كتاب الكافي، وهو الكتاب الذي يرى الشيخ الحرّ صّحة أحاديثه، وسائر الروايات نُقلت عن أصحاب الكتب الأربعة الذين يؤثّقهم الشيخ الحرّ، أو عن غيرهم ممّن يرى وثاقته أيضًا.

ومهما يكن من أمر فإنّ قول الشيخ الحرّ: «وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك»، يسمح لنا بدعوى أنّ العمدة في مستندات الشيخ وأدلّته هو التواتر المعنويّ المحضّل من عدد من الروايات الواردة في الكتب المعتمدة.

النشر السابق لهذه الرسالة

نرى أنّ هذه الرسالة لم تأخذ حقّها من التحقيق العلميّ الكامل، والنسخ الخطية لم يُعرّف

١. أنظر ص ٦٩ الفصل الثالث: في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار، الحديث الثامن.

بها ولم تنشر نشرًا علميًا على النحو المناسب. بل إن المؤسسة الوحيدة التي اهتمت بنشر هذه الرسالة هي منشورات جامعة المصطفى العالمية. ولكن طبعة هذه المؤسسة لم تخل من أخطاء فاحشة كالحذف الذي يزيد في بعض الموارد عن السطور العشرة. كما لا تخلو من إضافات ليست للمصنف، ونسبة أقوال إليه وهي لغيره، وأخطاء في قراءة بعض الكلمات من المخطوطة المعتمدة، وخلو الطبعة المشار إليها من مقدمة علمية، وعدم تخريج الأحاديث والآيات... وقد توسعنا في نقد هذه الطبعة في مقالة مستقلة.

نسخ الرسالة

رصدنا خلال اشتغالنا على تحقيق هذه الرسالة على عشر نسخ مخطوطة منها، هي:

قم؛ مؤسسة آية الله البروجردي؛ رقم المخطوطة: ١٠٧/١.

الخط: نسخ؛ الناسخ: المؤلف؛ لا تاريخ؛ الجلد: تيماج بني؛ ٣١ ورقة؛ (١٠ - ٣١)؛ القياس: ١٨/٥ في ٢٤ سم؛ [ف: ١-٧٢].

طهران؛ مكتبة المجلس؛ رقم المخطوطة: ٤٢٥٢/١.

نسخة كاملة؛ الناسخ: المؤلف (الشيخ الحر العاملي)؛ التاريخ: صفر ١٠٧٦ هـ؛ مصححة من قبل المؤلف؛ الورق: إصفهاني؛ الجلد: ميشن أحمر؛ ٥٣ ورقة؛ (١٠ - ٥٣)؛ القياس: ١٢/١٨، ١٨/٥ سم؛ [ف: ١٢-٢٦٦].

أولها: الحمد لله المتفضل بالخلق والإنشاء، الذي يودع حكمته فيما يشاء، ويظهر قدرته في سائر الأشياء... وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغني محمد بن الحسن الحر العاملي عامله الله بلطفه الخفي.

آخرها: تمت الرسالة بحمد الله على يد مؤلفها العبد محمد بن الحسن الحر العاملي، عامله الله بلطفه الخفي، في أواخر شهر صفر سنة ست وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية على مشرفها السلام. انتهى.

خوانسار؛ مكتبة فاضل؛ رقم النسخة: ١٨٩/٢.

النسخة: كاملة؛ الخط: النسخ؛ الناسخ مجهول؛ التاريخ: القرن ١٢؛ الجلد: تيماج أسود؛
١٠٩ ورقات؛ ١٥ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٥,٥ في ٢١ سم؛ [ف: ١-١٣٦].

قم مركز إحياء التراث؛ رقم النسخة: ٢٢٦/٢؛ النسخة الأصلية: نسخة خوانسار السابقة.
[تصوير ف: ١-٢٥١].

طهران؛ مكتبة المجلس؛ رقم النسخة: ٣١٤٧ / ١.

نسخة ناقصة من أولها:

أولها: «في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر التي ظهرت لنا، فإن الحكم الخفية التي
لم نطلع عليها في أفعال الله سبحانه كثيرة جدًا، كما يُستفاد من الكتاب والسنة وغيرهما».
خالية من خطبة الكتاب؛ الخط: مكسور نستعليق؛ الناسخ: تقي محمد رضا الموسوي؛
التاريخ: ١١١١ هـ؛ الورق: إصفهاني حمصي اللون؛ الجلد: تيماج بني، ٦٢ ورقة (١-٦٢)، ٢٠ سطرًا
في كل ورقة؛ القياس: ١٣ في ٢٠,٥ سم [ف: ١٠-٧١٨].

خوانسار؛ فاضل؛ رقم النسخة: ٢٤٠ / ٥.

الخط: نسخ؛ الناسخ: إبراهيم بن محمد علي العاملي؛ التاريخ: ١١١٢ هـ؛ الجلد: تيماج بني؛
٢٠ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٢,٥ في ١٨ سم؛ [ف: ١-٢٤٠].

قم؛ المرعشي؛ رقم النسخة: ١٣٠٤٤.

الخط: نسخ؛ الناسخ: محمد بن عباس؛ التاريخ: أواخر جمادى الأولى ١١٢٩ هـ؛ مصححة؛
تاريخ الوقف: ١٣٣٧ هـ؛ الورق: شرقي؛ الجلد: تيماج بني؛ ١١٩ ورقة؛ ١١ سطرًا في كل ورقة؛
القياس: ٨,٥ في ١٤ سم؛ [ف: ٣٥-٥١٦].

گلبایگان؛ مكتبة حجة الإسلام الغلبایگانی؛ رقم النسخة: ٨٢.

الخط: نسخ؛ الناسخ: محمد علي بن محمد حسن الحسيني الطالقاني، التاريخ: الأحد
٧ رجب ١١٦٠ هـ؛ مصححة؛ الجلد: تيماج بني؛ ٤٣ ورقة؛ ٢١ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٢,٥
في ٢٣ سم؛ [مكتبات گلبایگان: ف: - ٦٠].

قم؛ مركز إحياء؛ رقم النسخة: ١١١٨ / ٢.

النسخة الأصلية: مكتبة السيد عز الدين الحسيني، زنجان؛ الناسخ مجهول؛ التاريخ: ١٢٦٦ هـ؛ نُسخَت عن مخطوطة منسوخة بخط بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني النائيني، يوم الخميس الثالث من ربيع الأول ١١١٣ هـ في مشهد الرضا؛ ١٥٥ ورقة (١٢٦-٢٨٠)، [تصوير ف: ٣-٤٠٠].

قم؛ مسجد أعظم؛ رقم النسخة: ٣٤٩٧.

نسخة كاملة؛ الخط: نسخ؛ الناسخ: مجهول؛ التاريخ: ١٢٧٨ هـ؛ مصححة؛ النسخة مقابلة ومصححة بدقّة عن نسخة المؤلف الأصلية بواسطة حسن بن علي النائيني في ١٤ ذي القعدة ١٢٧٨ هـ في إصفهان؛ الجلد: كارتوني مزخرف من الطراز الأسليمي الأخضر؛ ٣٨ ورقة؛ ٢١ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٤ في ٢١ سم [ف مخ: ٢-٨٤٩].

خوانسار؛ فاضل؛ رقم النسخة: ٤٦٩ / ١.

الخط: نسخ جميل؛ الناسخ: حبيب الله الموسوي؛ التاريخ: ١٧ ذيقعدة ١٢٧٩ هـ؛ مصححة؛ الجلد: تيماج بني؛ ١١٠ صفحات (من ٢ إلى ١١١)؛ ١٧ سطرًا في كل ورقة؛ القياس: ١٨ في ٢٢,٥ سم؛ [ف: ٢-١٢٣].

١١. قم؛ مركز إحياء؛ رقم النسخة: ١ / ١١٥٠؛ النسخة الأصلية: النسخة السابقة عينها [تصوير ف: ٣-٤٣٥].^١

النسخة ومنهج التحقيق

في سعينا لإحياء هذا الكتاب اعتمدنا على أربعة نسخ فقط مكتفين بها، وإحدى مزايا هذه النسخ الأربعة أنها كاملة، وهي النسخة الآتية:

١. النسخة الأم بخط المؤلف [الرقم ٢ من قائمة النسخ التي أشرنا إليها آنفًا]، وهي من أنفس النسخ. فقد دَوَّنَهَا المصنّف عند تأليف رسالته، ثم عمل على تصحيحها وإعادة النظر

١. فهرست نسخ الخطّي في إيران (فخرا)، ج ١٤، ص ٣٢ و ٣٣ و ٣٤.

فيها. وأثناء التصحيح أضاف بعض المطالب في حاشية الكتاب بخط صغير. وقد أدى هذا الأمر إلى خطأ بعض النساخ حيث حسبوا أن هذه الإضافات ليست من المتن، ما أفضى إلى اختلاف النسخ. ولما كنا نرى أن هذه النسخة هي النسخة الأولى والأصلية فقد جعلناها النسخة الأم. ولكننا لم نكتفِ بهذه النسخة؛ بل استعنا بثلاث نسخ أخرى لا تختلف كثيراً عن نسخة المؤلف، وعملنا على المقابلة بين النسخة الأربعة.

٢. النسخة رقم ٣ يستخدم في هذا الكتاب برمز «أ».

٣. النسخة رقم ٨ يستخدم في هذا الكتاب برمز «ب».

٤. النسخة رقم ١٠ يستخدم في هذا الكتاب برمز «م».

واتبعنا في التحقيق المنهج الآتي:

١. بعد الحصول على مصورة المخطوطة نصّدا حروفها.

٢. ثم قابلنا أحاديثها ومطالبها على سائر النسخ.

٣. قابلنا باقي الأحاديث على مصادرها إن صُرّح بها، وإلا فمع المصادر الحديثية الأصلية.

٤. عمد المؤلف إلى تقطيع أكثر الأحاديث، وبعض الكلمات التي تبدلت في نسخة المؤلف اعتمدنا فيها عبارة المصدر الذي نقل عنه المؤلف، والكلمات الناقصة أو الزائدة أو التي غيرها المؤلف وضعناها بين معقوفتين «[]» وصحّحناها في الهامش.

٥. كل ما حصرناه بين قوسين () أشرنا إلى موضع سقطه أو اختلافه.

٦. خرّجنا الآيات القرآنية الكريمة بعد أن ضبطنا شكلها وحصرناها بين قوسين مزهرين.

٧. كتبنا بعض الهوامش والشروح الإضافية رفعا للغموض.

ختامًا

لقد بذلنا قصارى جهدنا في تحقيق هذا الكتاب الذي لم يَرَ النور بالشكل اللائق من قبل، وحاولنا إخراجه بأفضل شكل ممكن، فما وُجد فيه من خلل أو خطأ فهو عن قصور لا تقصير. وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ الأصدقاء الذين أعانونا في تحقيق هذا الكتاب،

ونخص بالشكرائنين من المحققين المحترمين: الشيخ حسين قلعه نوئي، وسعيد رجبى، اللذين
بدلاً جهوداً مشكورة في إنجاز المقابلة، وكانوا خير معين لنا في حل الكثير من الإشكالات،
وأيضاً أتقدم بالشكر للشيخ محمد عباسى الذي حملني هذه المسؤولية الخطيرة.
راجياً من الله القبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ عبد الهادي سجاد المحمودي

١٥ رمضان المبارك / ١٤٣٩ هـ. ق

٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المنعم بالخلق والانت الذي يودع حكمه
 فينا ونعلم قدره في شئنا شيئا ونفسي ما اراد في
 القضاء ونعم من نعم النعماء ويعطي من العطايا كل ما
 والافضل ما شاء بعد اعطاء القدر والاستيلاء من كل
 الاقوي والضعفاء والصلوة وان لم يكن سيدنا محمد ^{صلى الله عليه وسلم} الا في
 وسئل الاصفيا وحمل الى اسوق اللؤلؤ الاولى ^و
 قد نال في بعض الاماكن التي جاعة لحوق الباطن ان
 واحد في خلق الكافر وبالله وتكليفه وعدم العلم امة
 لايزال في صلاته وان لا يرجع من غير الجواز الى حال
 ما اريد به لا تسفك في هذا التكليف ولا وكيف حازرنا على
 المؤمنين والصالحين ثم على البعيدين كان كثر في ما انكر ذلك
 اشكاله كما يستقيم فيكون له انما انما ومنه الى القوم
 يملك الى اتباع المشايخ في الايات والعباد بجوارحهم
 المؤمن واليه في انما ذلك طاهر من كل ريب وطمأنينة
 انما اليه انما كثر في ذلك ما يحظره الله في كل الاشكال وطلب
 او كثر في انما كثر في ذلك ما يحظره الله في كل الاشكال وطلب

وفقنا الله وإياكم من القبول والعمل بالحق ورضي وحبنا وإياكم صبيحة
 وفضله وأحمد له كنز إلهي كما هو إلهكم وسلي الله على محمد وعلى آل محمد الطيبين
 ومن الوكيل أنفق كل ما وصلوا إليه من سلام والحمد المفعول منه ومن
 الرضا إلى الشرف والجلال في يومنا اشتد عليه من بعض العبادات التي
 هي من جملة ما في هذا الزمان فظلم أكثر من غيره الإبادات وذلك ما أنفق بعض
 الناس عن جهلهم أو استهواؤهم أو لأن المقام كان يفتقر ذلك منهم أن يعرف
 كان من وجوبه وكانوا لا يتفقهون في علمه خاصة وعامة كما يراه المتعلم
 البليغ فظاننا لمقتضى الحال والذات في الإبادات فظاننا وعظماء في
 العبادات لأنهم كانوا يكلفون الناس عملهم وعقوباتهم في كل يوم من أيامه
 من العبادات وصل الله محمد وآله الطاهرين من آل محمد الطاهرين
 من يومنا المحدث في كل يوم من العبادات في كل يوم من أيامه
 صفر سنة ١٢٠٠ من بعد الهجرة النبوية في كل يوم من أيامه
 حديث شهر رمضان لا ينقص أبدا أقول هذا
 أكثبه بخلافه قطعاً لما ذكره الشيخ في بعضه من تضعيفه وحلوله لأصول الكتب
 الصبيحة وفي الفقه لها الزمان والإحاطة بها المتواترة وإجماع أئمة الهدى
 بظهره من آثارها لا يرد إذا اعتقدوا بهم بأطوارها وحرفهم وتأويلهم يكن
 بوجه ذكر علماء واجتهادها في خطري خطري خطري وإنا أذكر من ذلك
 عشر وجهات تتركها بالعد أحدها أنها على النقيض وإن لم يذكر أحد ما

اعلم كنهه مخفى فقد قال الشيخ في الهندية المغيرة تعرفوا بالاسم وهو الاله
دون العدد كما ينسب اليه شذاذ من التسليم وقيل ان الشيخ المفيد في
انبات العلم بالروية وابطال العزو قال ان القول بان شهر رمضان لا يقص
ابدا قولنا على علم العلماء والعامه وقال في بعض النسخ انما هو
الروية على النقيض لبقائها لمذهبه في العامة ثم انكر عليه الشيخ في ذلك الوجه
وقال لا يثبت المعروف في كذا الا كما قد ثبتا في مختلفان فخذوا ما وافق
القول فان لم يجدوا اليك ما يوافقوا بالجمع فيكون الجمع لا يثبت فان كان
فيه اختلاف فخذوا بما يعبروا قول العامة في وقت العدي في القرآن فلا تقاس
على الروية الموافقة للقرآن وحده الروية قد اجتمعت الطائفة على العمارة
بقا شريكت به بل شذاذ وهو موافق لاحاد في الراجح وشذاذ
الشيخ في العمارة بعد محمد بن الروية قد علم من الشيخ في ذلك ما لم يقطع
فيكون الشيخ بعد از من لا اله الا الله لقوله من ايم الخاصة وليس قائل ان يقول
خروج من ايم العامة فيكون من ايم الخاصة لان الخاصة تنسب العامة في ايم
الاول قائل وان يقول ان من من ايم العامة فرب من ايم الخاصة لان في
تذهب اليه ان في فظهر ان جامع العلماء والعامه يذهبون الى العدي في كل واحد
على النقيض كما قلنا وما قد مضى هذا الوجه لا يثبت في العمارة في الاحاديث
المختلفة حيث يمكن لانها قوى استبا لا خلا في الاحاديث والعامه

٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

الذي خلقنا

وخلقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنفصل الخلق والاختار الذي يودع مسكنه فيما يشاء ويظهره
 فيما يشاء. ويغفر ما اراد فعدل فالقضا ويتم بوسع القضا ويعطي فخره
 خصائص العقول والاعضاء بما شاء. بعد ان اعطى القدرة والاستبلاء. وتزويج
 علم الاخيار. والنعمة والضارة والتأويل سببنا جميعاً في الانبياء. وسببنا
 وعلى الله انصاف لا يؤاخذ بها. فيقول انصاف الله انصاف محمد بن الحسن القائل
 فاسلم الله انصاف انصاف الى انصاف الاصحاب والمترجمين بما عده من انصاف الاليل
 بيان الوجوه والعلل في خلق الكافر وما له من كفايته وعدم انصاف الله مع الله
 انصاف لا يزال انصافاً في انصافه. والله لا يرجع من انصاف الله انصافاً انصافاً
 انصافاً لا تكلف يكون مثل هذا التكليف اهلاً وكيف حاز انصافه على انصاف
 والصالحين بل على النبيين والوصيين. فان كبراً من الجهال بكثرة انصاف الله

٥٥

ويعتبره بمنزلة أشد النقاد ويجوز له المأول بالمرسل إلى أن يناع
 «لشأنك من الإله لا أخبار نحو إحداهت طينة المؤمن والكافر وأخالف
 ما ظاهره شكل وجهه غير ظاهره وطلبته الشار إليها أن أكث في ذلك ما يحيط
 بالبال ويصلح محل الأشكال وجواب هذا الجدل واستكثرت دعائي والتمسلا
 وقد رأيت في كتاب كشف المحجبة لفرقة المعجزة للسيد رجب الدين علي بن طاووس عدة
 مستغفاه ومقلد مولفاته أنه صنف كتاباً في ذلك سماه الجواب الباهر في
 الكافر غير أن ما اطاعه لم الملم عليه ولم أفرق بطل خطه والنظر إليه وأنا أذكر
 هنا ما اضطرر إليه في تحقيق بعض هذه الأحوال وما يناسب المقام ويغير الية التلا
 وذلك مختصراً في عشر فصولاً وخاتمة في ذكر العلل والرجوع
 في خاتمة الكتاب إلى طبع لئلا أن نكتم الحقيقة التي لم نطلع عليها في أعمالنا
 كثيرة جداً كما يستفاد من الكتاب السند وغيرهما هذا جواب إجمالي عن امتنان
 هذه السائل وهو أنه قد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية أن الله عليه السلام
 لا يعقل فيها ولا عقل بواجب أنه منزوع من الظلم والعبث والعقم والجمل فثبت
 أن عزيم أن جميع أعماله مؤاتفة للعقل والحكمة ولم يهتزلنا وسما فعله
 أن يخلق الكافر كونه بل سكا سعدة وإن لم يظفر بنا كما هو أدلة بغيرها نأخذ

٢٠٢

مطابقا لمقتضى الحال ولذلك ترى في الأحاديث تعدادا عظيما في العبادات
 لأنهم كانوا يجهلون الناس على قدر عقولهم ومبلغ انبليهم وذكركم الله رب
 العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين غث الرسالة بجمالها على يد مؤلفها
 العبد محمد بن الحسن الحر العاملي بحامله الله بلبطه الخفي في أول شهر صفر سنة
 ست وسبعين بعد ألف من الهجرة النبوية على مشرفها السلام استغفر

١٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم
 محمد سلفه منسوخ بالحق والاثبات الذي نزع حكمة في ذات، وظهر بقرينة
 في ير لا شيء، وبقضي بالاراد فيعمل في تقضا، وبعلم في منع انما،
 وعيني في قول في قوله فلف العقول والاعضاء، بان بعد ان اعطى القدر
 ومنه فلف علم في قوله بالضعف، والصنعة والسلام على سيدنا محمد
 النبي، وسيدنا اصفاء، وعلى آل البيت لآل الاولياء، ما بعد فيقول
 الى الله الذي محمد بن الحسن محمد بن علي عاصد الله بلطفه في حق الله في حق الله
 وانفس من جملة في قوله في باب بيان الوجه والعلة في حق الله في قوله
 وتخييف وعدم الاما ليع علم الله سبحانه بان لا يزال متماد في ضلوه
 لا يرجع منه في حق الله في قوله في باب بيان الوجه والعلة في حق الله في قوله
 انطيف بل او كيف في قوله في باب بيان الوجه والعلة في حق الله في قوله
 البدين

١٢٧

النبيين والوصيين فان كثر من الجهال فيكفر بالآيات والاعمال ويستحق
 ويفقر منه الله تعالى ويحذر من القول بالجهل والاتباع بالمشابهات
 من الآيات والافعال فصار حجة طينة المؤمن والكافر واشتراك الكفار
 ظاهره مشكل وجوه غير ظاهر وطلب من المشركين ان التمسوا انك
 فيهم ايسر ويصلح قول الاشكاف جوابا عن الجدل واسماء ذوي القربى
 الضلال وقد رايته في كتابي كلف المجهلة المهمة للمسلمين خيرا في حق
 الله وسر علة كفره عن صفاته ومقامه وثولفاته انه سنف كتابا في ذلك
 سماه جوابا للباير في خلق الكافر عزاني لم اظن اني اطلع عليه لم اذم
 والنظر فيه وانا اذكر من اخطأ في سؤاله في حق بعض هذه الاموال
 وفيما سب المقام ونحو ذلك السلام ذلك في آخر من في هذا وقامه
 مع من عاونه في ذلك لعل والوجه في خلق الكافر الذي ظهر في ان نعم
 الخفية التي لم تطلع عليها في افعال السيد جاز كثير جدا في كفاية
 السنة وغيره بما فيها جوابا على الجاهل عن امتناع هذه المسئلة وهو في حجة

٢٧٨

اى انه قادر على هداية من يشاء ووضلال من يشاء واداء امرهم بقدرته
 على احكامهم بالحجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب كتحسين ثوابه لغيره
 والمعنى ان خزائن الهداية منه تعريفه كقولنا اما ثمرة الهداية من غير
 العلم على الهدى اى عرفاتهم فلو جبرهم على الهدى لم يقدر ولا من
 يقبلها وليس اذا وردت آية مشبهة كانت آية جبر على الاية
 المحكمات اللواحق امرنا بالاعتناء بها من ذلك بقوله من آيات محكمات
 هن اتم الكتاب واخر متشابهات فاما الذين لا تنبههم زنج
 فيتعلمون ما تشاء به منه ابتغاء الفتنه وابتغاء ثواب
 الاية وقال تعالى فبشر جادى الذين يستعجلون القول فيستعجلون حسنة
 اى كحدوثهم اولئك الذين جاءهم الله وادلائهم اولوالالب
 وفقوا الله وياكم من القول فالعمل لما يحب ويرضى وجنبوا ما
 معايبه منه وفضله واكمله كغيركم هو امله ومن ارعاه لم
 الطيبين وجنبوا الله ونعم الوكيل استحق كل من فعلت امره

٢٧٩

والكتاب المنقول منه هذا الرسالة المشرفة بالخير من سائر الكتب
عليه من بعض العبارات التي هي غير معروفة في هذا الزمان له
فقط ككثيرة في الأحاديث وذلك لا يغير عن السامع شيء
او يشبهه اولان المقام كان يقتضي ذلك وفهم ان سبعين ثانی
يوجد وكذا يستحسنه وقبلوه فاحمدوا ربك ما تبارك ما لم تعلم مبلغ
مطابقتها مقتضى الحال ولذلك ترى في الاحاديث تفاوتاً عظيمًا
في العبارات لانهم كانوا يكفلون الناس على قدر عقولهم ويبلغ
افهامهم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
ثم انت الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم لغيا العبد محمد بن يحيى الكحلط
عاطلة الله بطرفة الخفي في شهر جمادى الاولى سنة ثمان مائة
من الهجرة النبوية على مشرفها السلام استنى ما وجد بخط آدم بن محمد
ونقلته الرسالة من نسخة المنقولة من خط الشريف سيد النقيب

٢٨٠

الذي بقاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني الفارسي في سنة الزند
 في شهر ذي القعدة و سلام زكي وكان الاختتام في يوم
 الخميس ثالث شهر ربيع الأول من سنة اثني عشر
 ومائة والف من الهجرة النبوية على ثمرها
 الف سلام و بركة ملائكة انهم النايخ
 بناء على اصل النسخة
 علي دار بصعين

في نفسه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المنفصل بالخلق والافتقار الذي يودع حكمه
 فيما يشاء ويظهر قدره في سائر الاشياء ويقتضي بما اراد فعل
 في له منه ربيع فيسبح الثناء بعظم قدره العطا كلف العنول و
 الاعضاء بما شاء بعد عطا القدر والاسباب ونزوع ظلم
 الاغنياء والضعفاء والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
 وسيدنا اصفاء وعلى آله اشرف الال والاولياء
 فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن حسن المما على عامه الله
 بلطفه الخفي فيدشاني بعظم الاحباب والمسمى من
 من ولي الابواب بان الوحي والعلية في خلق الكافر وماهاله
 وتكليفه وآهاله مع علم الله سبحانه بانه لا يبر الائمة باي خلق
 وانه لا يرجع عن قبح حواله واذا استحال فلاب علم الله به

بسم

١١١

يَتَجَوَّزُ حَتَّى يَلْعَنَهُ وَاسْمُكَ وَلَوْ أَنَّكَ لَمْ تَرْجِعْهُمْ لَمْ يَكُنْ لَكَ
 مِمَّا دُلُّوا لَكَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ يَا كَذِبُ الْعَوْلَةُ الْعَمَلُ مَا جِئَ بِهِ رَجُلِي
 وَجَدْنَا يَا كَذِبُ مَا صَبَّحْتَ بِهِ وَفَضْلُكَ وَالْمُجْدِدُ كَثِيرٌ أَمَّا مَا مَلَكَ
 عَلَى اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاللَّهُ الطَّيِّبُ رَحِيمًا وَأَوْفَى الْوَكِيلِ
 كَلَامُهُ صَلَوَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَالْكِتَابُ الْمَقُولُ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ
 الْقُرْآنُ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَقْدَمِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْبَارَاتِ الَّتِي فِي غَيْرِهَا
 مَعْدُودَةٌ وَهَذَا الرِّسَالَةُ تَنْتَازِعُ فِي الْأُمَامَةِ بِرَأْسِ ذَلِكَ أَمَّا الْغَيْبُ
 بَعْضُ الْقَائِمِ عَنْهُمْ وَهُوَ وَاسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلِ الْفَظُّ كَمَا يَنْتَظِرُ ذَلِكَ فِيهِمْ
 الْأَمْعِيْنُ كَمَا يَبْجُودُ كَمَا وَاسْتِثْنَاءُ وَقِيلَ لَوْ أَنَّ هَذَا أَوْ غَيْرُ
 قَائِمِ الْأَتَمِّ الْبَلِيغِ مُطَابِقًا لِلْمَقْصُودِ الْحَالِ وَلِلَّذِي نَزَلَ فِي الْأَوَّلِ
 نَعَانَا عَظِيمًا فِي الْبَارَاتِ لَمْ يَكُنْ كَمَا نَوَاسِطُ زَانِ اسْمُكَ عِنْدَ
 مَقُولِهِمْ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ وَالْمُجْدِدُ وَالْعَالِيْنَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
 مُحَمَّدٌ وَلِلَّهِ الْعَالَمِينَ مِنْ بَيْنِهِمَا الْعَبْدُ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسَا
 عَوْفِيَّةً بِسْمِهِ ١٠٠٠ أَوْفَرَ مِنْ كِتَابَةِ الْعَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَاجِّ إِلَى عَفْوِ
 رَبِّهِ الْقَتْلِيُّ الْقَوِيُّ بِرَأْسِ اللَّهِ الْمُسَوِّدِ جَلَّ جَلَالُهُ بِالْجَمَلِ
 فِي سَلَاةٍ رَوِيَتْ فِي خُصْمِ الْإِسْلَامِ السَّامِعِ
 مِنْ شَرْهٍ وَغَيْرِهِ الْخَرَجُ بِسْمِ اللَّهِ
 حَامِلُ الْغَنِيِّ حَامِلُ الْغَنِيِّ
 وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِمَا يَخْفَى
 عَلَى النَّاسِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل بالخلق والإنشاء، الذي يودع حكمته فيما يشاء، ويظهر قدرته في سائر الأشياء، ويقضي بما أراد فيعدل في القضاء، وينعم فيسبغ النعماء، ويعطي فيجزل العطاء^١، كلّف العقول والأعضاء بما شاء بعد إعطاء^٢ القدرة والاستيلاء، وتنزّه عن ظلم الأقوياء والضعفاء، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم الأنبياء وسيّد الأصفياء وعلى آله أشرف الآل والأولياء.

وبعد^٣؛ فيقول الفقير إلى الله الغني محمّد بن الحسن الحرّ العاملي عامله الله بلطفه الخفي: قد سألتني بعض الأصحاب والتمس منّي جماعة من أولي الأبواب بيان الوجه والعلّة في خلق الكافر وإمهاله وتكليفه وعدم إهماله^٤، مع علم الله سبحانه بأنّه لا يزال متمداً في ضلاله، وأنّه لا يرجع عن قبيح أحواله، وإذا استحال انقلاب علم الله جهلاً فكيف يكون مثل هذا للتكليف أهلاً؟ وكيف جاز تسليطه على المؤمنين والصالحين، بل على النبيّين والوصيّين؛ فإنّ كثيراً من الجهال ينكر ذلك أشدّ الإنكار، ويستقبّحه وينفر منه أشدّ التفار، وينجز^٥ منه إلى القول بالجبر، ميلاً إلى اتباع المتشابهات من الآيات والأخبار، نحواً لحديث طينة المؤمن والكافر^٦، وأمثال ذلك ممّا ظاهره مشكل ووجهه غير ظاهر، وطلب منّي المشار إليهم^٧ أن أكتب في ذلك

١. في «ه»: (والعطاء).

٢. في «ه»: (أن أعطى).

٣. في «ه» و«ب»: (أنا بعد)، ولم يرد قوله: (وبعد) في «ه».

٤. لم يرد قوله: (قد) في «ه» و«ب».

٥. الدرر، ج ٧، ص ٢٤٦، الرقم ١١٨٨ و ١١٩١.

٦. في «ه»: (إمهاله).

٧. في «ه»: (ينجبر).

٨. الكافي، ج ٢، ص ٢ باب طينة المؤمن والكافر؛ بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ٧٧، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس.

٩. في «ه» و«ب»: (إليهما).

ما يخطر بالبال، ويصلح لحل الإشكال، وجواب أهل الجدل، وإسكات ذوي الغي والضلال. وقد رأيت في كتاب كشف^١ المَحجّة لثمرة المَهجة للسيد رضي الدين علي بن طاوس رحمته عند ذكر مصنفاته وتعداد^٢ مؤلفاته، أنه صنف كتاباً في ذلك سمّاه الجواب الباهر في خلق الكافر^٣ [١]، غير أنني لم أظالعه ولم أطلع عليه، ولم أفز بملاحظته والنظر إليه. وأنا أذكر هنا ما يخطر بالبال في تحقيق بعض هذه الأحوال، وما يناسب المقام وينجز إليه الكلام، وذلك منحصر في اثني عشر فصلاً وخاتمة^٥:

١ . قوله: (كشف) لم يرد في «م».

٢ . في «أ» «ب»: (مقدار) بدل (تعداد).

٣ . كشف المَهجة لثمرة المَهجة، ص ١٣٨؛ راجع: أمل الأمل، ج ٢، ص ٢٠٥، باب العين، الرقم ٦٢٢.

٤ . في «أ»: (إنما).

٥ . لم يرد قوله: (وخاتمة) في «م».

الفصل الأول

في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر التي ظهرت لنا

فإنَّ الحكم الخفيّة التي لم نطلع عليها في أفعال الله سبحانه كثيرة^١ جدّاً، كما يُستفاد من الكتاب والسنة وغيرهما، فهنا^٢ جواب إجمالي عن أمثال هذه المسائل، وهو أنّه قد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية أنّ الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب، وأنّه منزّه عن الظلم والعبث والنقص والجهل، فوجب أن نجزم بأنّ جميع أفعاله موافقة للمصلحة والحكمة وإن لم يظهر لنا وجهها. فلعلم أنّ في خلق الكافر حكمة بل حكماً متعدّدة، وإن لم تظهر^٣ لنا كلّها أو لم يظهر لنا^٤ منها شيء، فكيف وقد ظهر لنا منها وجوه متعدّدة كلّ واحد منها يصلح جواباً وعلة لذلك، وجملة ما نذكره هنا اثنا عشر:

الأوّل: إرادة وقوع العبادة منه باختياره، أو تكليفه بالعبادة، كما أنّ هذه العلة في خلق المؤمن، وذلك أنّ فعل الله سبحانه يستحيل كونه لغير غرض؛ للزوم العبث والجهل، وتستحيل كونه لغرض يرجع إليه؛ للزوم الحاجة، فتعتن رجوع الغرض إلى المخلوق، وليس هو الضرر لقبحه، فتعتن كونه التّفع، وذلك لا يستحقّ بل لا يحسن إلّا بالتّكليف؛ لأنّ هذا التّفع هو الثواب، إذ النّفع غيره لا يصلح علة لخلق جميع الناس فضلاً عن سائر المخلوقات، والثواب يقترن

١. في «ب»: (كثير).

٢. في «أ» و«ب»: (فهذا) بدل (فهنا).

٣. في «ب»: (يظهر).

٤. لم يرد قوله: (لنا) في «أ».

٥. في «أ»: (إذ) بدل (أو).

بالتعظيم، وتعظيم من لا يستحق قببح، والاستحقاق موقوف على التكليف، فوجب، وهو لا يتم إلا بالتخلية والتمكين من الفعل والترك، فوجبت جميع هذه الأمور بحسب اقتضاء الحكمة. وهذه العلة مستفادة من القرآن الكريم في عدة آيات، أوضحها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١؛ فإن الجمع بين الجن والإنس^٢ وحصر علة خلقهم في العبادة شامل للمؤمن والكافر، خصوصاً مع ملاحظة قلة المؤمنين جداً بالنسبة إلى الكفار؛ فإن أكثر التوعين كفار. فإن قلت: هذا الحصر ينافي ما يأتي وما تقدم من تعدد العلل والحكم في خلق الكافر وغيره. قلت: جواب ذلك من وجوه:

أحدها: أن الحصر إضافي بالنسبة إلى الرزق ونحوه، بدليل قوله بعدها بغير فصل: ﴿مَا أَرِيدُ مِنْهُ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطِيعُنِي﴾^٣، فنفي كون العلة راجعة إليه تعالى بأن يريد منهم نفعاً، أو بالنسبة إلى المعصية كما في الحديث الذي رواه الصدوق عليه السلام في التوحيد عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال:

«إن الله خلق الجن والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾»^٤ [٢].

وثانيها: أن يكون الحصر باعتبار الأظهرية والأكملية، كما يقال: «الرجل زيد»؛ يعني أوضح العلل وأظهرها وأشدّها تأثيراً، إرادة العبادة.

وثالثها: أن العلل الباقية أنواع من العبادة، أو أسباب ومعدّات لها، ولا قصور في تعدد العلل الغائية بوجه، فيصدق الحصر في علة واحدة بالإضافة^٥، ولا ينافيه التعدد باعتبار آخر. فإن قلت: ما ادّعيتموه من العلة الغائية هنا في خلق الكافر لم يحصل، ويلزم عدم ترتب

١. الذاريات: ٥٦.

٢. في «أ» زيادة: (إلا ليعبدون).

٣. الذاريات: ٥٧.

٤. في «م»: (فيقي).

٥. قوله: (تعالى) لم يرد في «أ».

٦. التوحيد، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

٧. لم يرد قوله: (بالإضافة) في «م».

العلّة الغائية على فعل^١ الحكيم، وهو محال، وكون الفعل عبثاً أو غلطاً أو خطأ؛ إذ هو لأجل غرض لم يتم، ويلزم أيضاً العجز أو الجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قلت: التعريض^٢ لهذا التفع كافي، كما أشرنا إليه مع إعطاء القدرة عليه، وإيجاد الأسباب الموصلة إليه، ولما كان الجبر منافياً للغرض مبطلاً للتكليف مسقطاً لاستحقاق الثواب والعقاب، وجبت التخلية بين العبد وفعله، وتمكينه من الخير والشر، فاختار الكافر ترك العبادة مع قدرته عليها وعلى شرائطها، من^٣ الإيمان وغيره، وعدم منعه من المانع لمانع، وهو ما قلناه، فالتقصير من العبد واللوم عليه.

ويجوز تخصيص الآية ليخرج منها غير المكلف، بأن يكون المراد من الجن والإنس في الآية^٤ المكلفين^٥، ويكون اللام^٦ لشبه التعليل، لا أنّ العبادة علّة غائية حقيقية، بل باعث على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^٧، أو يكون العلّة الغائية التكليف كما مرّ، وهو شامل للجن والإنس في الجملة، كما في أحاديث تكليف الأطفال ونحوهم يوم القيامة [٣].

الثاني: إرادة كونه دليلاً، من جملة الأدلّة على معرفة الخالق وجوده ووفور كرمه وجوده وإن وُجد غيره من الأدلّة^٨، فإنّ في تكثيرها حكمة عظيمة، وتسهيلاً للمعرفة، وهذا الوجه مستفاد من الحديث القدسي المشهور: «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق لأعرف»^٩.

١. في «ب»: (الفعل).

٢. في «ب»: (التعريض).

٣. في «م»: (مع).

٤. لم يرد قوله: (بأن يكون المراد من الجن والإنس في الآية) في «م».

٥. في «ب»: (للمكلفين).

٦. أي حرف «لام» في { ليعبدوه }.

٧. طه: ٤٤.

٨. لم يرد قوله: (على معرفة الخالق وجوده ووفور كرمه وجوده، وإن وُجد غيره من الأدلّة) في «م».

٩. بحار الأنوار، ج ٨٤، ص ٣٤٤، باب نافلة الفجر وكيفيتها وتعقيبها والضجعة بعدها: إحقاق الحق، ج ١، ص ٤٣١، رسائل الكركي، ج ٣، ص ١٥٩، وفيه: «لأن أعرف» بدل «لكني أعرف»؛ شرح الكافي، الأصول والروضة (للمولى صالح المازندراني)، ج ١، ص ١٠٦، «الشرح»؛ شرح الأسماء، ج ١، ص ٦٤، ولم نجده في المصادر الأولى.

وكأنه من طرق العامة^١.

ومن الحديث الذي رواه الصدوق عليه السلام في العلل عن الحسين عليه السلام، أنه قال:

«إن الله [جلّ ذكره] ما خلق العباد ألا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه»^٢ الحديث.

وهذا الحصر لا ينافي الحصر الموجود في الآية؛ لأنّ المعرفة من جملة العبادة، أو لأنّ العبادة مشروطة بها وموقوفة عليها.

ومن دعاء الصحيفة الكاملة كما يأتي نقله إن شاء الله.

ويناسبه قول بعض العلماء: «الطرق إلى معرفة الخالق بعدد أنفاس الخلائق»^٣.

فإن قلت: كيف تجعلونه^٤ دليلاً على معرفة الله وقد جعله بعض الملاحدة دليلاً على ضدّ ذلك؟^٥ بأن توهموا أنه لو كان الله موجوداً لكان للإيمان مريداً، ولو كان للإيمان مريداً لرجح^٦ جانبه ومنع من خالفه ولم يقض الكفرويقّده.

قلت: هذه شبهة ضعيفة واضحة الفساد؛ لأنّ وجود القادر لا ينافي وجود من يعصيه، وإنّما يدلّ ذلك على حلمه وكرمه وحكمته^٧، لا على نفيه وعدمه.

وقد أجمع العقلاء^٨ على مدح الحلم والعفو، وإرادة الخير والإيمان معلوم أنّها قسمان: إرادة وقوعهما على أي وجه كان، وإرادة وقوعهما على وجه الاختيار من الإنسان، والأوّل باطل؛

١. التفسير الكبير (تفسير الرازي)، ج ٢٨، ص ٢٣٤؛ تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)،

ج ٢، ص ١٣؛ تفسير الآلوسي، ج ١٤، ص ٢١٦؛ ولم يرد قوله: (وكأنه من طرق العامة) في «م».

٢. علل الشرائع، ج ١، ص ٩، ح ١، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٣. حقائق الإيمان، ص ١٧٤، في بيان كيفية معرفة التوحيد: «الضابط هو حصول الجزم بأي طريق اتفق، والطرق إلى الله الخالق بعدد أنفاس الخلائق».

قال العلامة المجلسي في البحار، ج ٦٤، ص ١٣٧: «فلكل طريقة هداه الله عز وجل إليها إن كان من أهل الهداية، والطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، وهم درجات عند الله، «يَرَفِّعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ».

في كتاب منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ٣١٩: «لأنه رب العباد، والطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق».

٤. في «أ»: (يجعلونه).

٥. في «أ»: (ليرجح).

٦. لم يرد قوله: (وحكمته) في «م».

٧. في «م»: (العلماء) بدل (العقلاء).

لمنافاته للعدل فضلاً عن الإحسان، والقضاء كالقدر لا ينافي قدرة العبد، كما لا ينافي قدرة الله اتفاقاً، ويأتي بيانه إن شاء الله تعالى^١.

الثالث: إظهار القدرة الكاملة والحكمة الباهرة، من حيث إن الله قد خلق المؤمن والكافر، وما حكمته ظاهرة وما حكمته خفية، وما تميل إليه الطباع وما تنفر منه، وخلق أصناف المخلوقات مع اختلاف أقسامهم وألوانهم وطبائعهم وألسنتهم وأحوالهم وموادهم وعناصرهم وشهواتهم، ولو خلق الخلق على وجه واحد لظن بعض القاصرين عجزه عن غير ذلك، ولكان يظن فيه الإيجاب دون الاختيار؛ فإن الموجبات لا يصدر عنها أفعال متضادة، وهذا الوجه يُستفاد من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾^٢، ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^٣.

وهو مروى أيضاً عن الصادق عليه السلام في الأخبار، ويأتي إن شاء الله تعالى^٤.

وفي الصحيفة الكاملة في دعاء طلب العفو والرحمة: «أستوهبك - يا إلهي - نفسي التي لم تخلقها لتمتنع بها من سوء^٥، أو لتطرق بها إلى نفع^٦، ولكن أنشأتها إثباتاً لقدرتك على مثلها، واحتجاجاً بها على شكلها»^٧.

الرابع: الإشارة والإيماء إلى بطلان الجبر والإلجاء؛ فإن وجود المؤمن والكافر والمطيع والعاصي والخير والشر، وكون^٨ المؤمن قد يكفر والكافر قد يؤمن، والعدل قد يفسق والفاسق قد يتوب، يدل العاقل بأدنى توجهه على بطلان الجبر، فإنه لو كان جائزاً أو لازماً، لكان المناسب لحكمة الله أن يجبر الإنسان على الإيمان والخير والطاعة، لا على أضدادها، ويأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى^٩.

١. أنظر ص ٦٣، الفصل الثالث، في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار.

٢. الملك: ٣.

٣. الطلاق: ١٢.

٤. أنظر ص ٥١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتبهة على بعض العلل السابقة، الحديث الثالث.

٥. أنه تعالى لا يفعل لغرضي عائذ إلي به من دفع مفسدة أو تحصيل منفعة، وهو كذلك.

٦. أي لم تخلقها لغرضي يعود إليك من دفع ضرر أو جلب نفع.

٧. الصحيفة السجادية، ص ١٧٠.

٨. في «أ» زيادة: (كون).

٩. أنظر: ص ٧٩، الفصل السادس، في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتقويض.

الخامس: إظهار تمام الحلم وكمال الرّحمة والبُعد عن الظلم، يامهال الظالم والعاصي وإنظار من صدر منه أكبر الكبائر والمعاصي، ليتوب من تاب وينيب إليه من أناب، ولو كان من كفر أو فسق هلك ومن آمن وأصلح غلب وملك، لدلّ ذلك على الحذّة والعجلة وقلة الصبر وعدم المهلة، وجميع ذلك مذموم، فإنّه من لوازم العجز والجهل ونتائج الحاجة والضعف، كما ورد في دعاء الصّحيفة الكاملة:

«وإنّما يعجل من يخاف القوّت، وإنّما يحتاج إلى الظلم الضعيف»^١.

ويأتي إن شاء الله تعالى ما يدلّ على ذلك في حديث إبراهيم لما رأى ملكوت السموات والأرض^٢.

السادس: إرادة حصول نفع دنيوي من الكافر للمؤمنين، وهذا مشاهد عياناً؛ فإنّ الإنسان مدنيّ بالطبع يحتاج في معاشه إلى مساعدين ومعاونين يستقلّ كلّ منهم بمباشرة شيء من الأعمال، وكثيراً ما ترى الكفّار ينفعون المؤمنين ويعينونهم على إقامة نظام معاشهم، ويتولّون^٣ الخدمة لهم في الصناعات والزراعات والتجارات؛ والأسفار، بل في الجهاد والقتال للكفّار، كالمؤثّقة قلوبهم وغيرهم، وكذلك ترى الكفّار يحصلون الأموال الجزيلة وتولّد لهم الأولاد الجميلة من البنين والبنات في غاية الجمال وحسن النبات، ثمّ يغزوهم المسلمون فيغنمون ذلك، ويحصل^٤ لهم غاية التّفّع من اتّخاذ الأموال واسترقاق الدّراري وحصول المدد.

وهذا القسم من النّفع لا يحصل من بعض المسلمين لبعض؛ فإنّه لا يحسن عقلاً ولا يجوز شرعاً نهب مال المسلم ولا^٥ استرقاق ولده ولا استخدامه وانتهاك حرمة واستباحة حريمه، وكثيراً ما يمتنع^٦ بعض المسلمين أو أكثرهم^٧ من مباشرة بعض الأعمال الدّنية والخدمة الشّاقة، فلا

١ . الصّحيفة السّجّادية: ٢٤٠، من دعائه عليه يوم الأضحى والجمعة.

٢ . أنظر ص ٥٥، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث السادس.

٣ . في «م»: (ويقولون).

٤ . في «م»: (والتجارات والزراعات) بدل (والزراعات والتجارات).

٥ . في «أ»: (يحصلون).

٦ . لم يرد قوله: (لا) في «أ».

٧ . في «أ»: (تمتنع).

٨ . لم يرد قوله: (هم) في «أ».

يمكن جبرهم وإلزامهم، بخلاف الكافر مملوكاً كان أو غير مملوك، بل لوجاز جبر المؤمنين على مثل ذلك، لكان وجود كافر يمكن جبره أولى وأرجح، وحينئذٍ فخلق الكافر كخلق الدابة؛ لما فيهما من عظيم المنفعة، بل منفعة الكافر أعظم غالباً.

ومع ذلك فترى الدابة تقتل صاحبها وتتلصص راحبها وتهلك من قاربها، ولا ينافي ذلك الحكمة في خلقها وكثرة المنافع الحاصلة منها، وكذلك الكافر كثيراً ما ينفع الناس وكثيراً ما يضُرهم، والدابة أيضاً قد تقتل نفسها أو تقع في ضرر عظيم بسبب فعلها، وكذلك الكافر يضُر نفسه بكفره ولا ينافي الحكمة في خلقه، على أنَّ الضرر الحاصل من الكافر والدابة للمؤمنين يستلزم الثواب الجزيل، فيصير نفعاً ومصلحة، وضرر الكافر نفسه لا يقبح التمكين منه مع التمكين من تركه، وهكذا أكثر الموجودات - حتى الحيات والعقارب والكلاب والخنازير والتار والحديد وغيرها - لا يخلو شيء منها من نفع وضرر وخير وشر.

بل مَنْ دَقَّق فكره علم أنَّ إقامة نظام العالم موقوف على أكثرها إن لم يكن على كلها، ولها منافع وخواص يطول شرحها تُعلم من كتب عجائب المخلوقات وكتب الطب وغيرها، وما فيها من المضرة يغتفر لما فيها من المنفعة مع وجود كثير من الحكم والمصالح السابقة والآتية فيها، وبطلان الجبر بالنسبة إلى أكثرها وحصول الثواب والعوض بإزاء ما يحصل من ضررها.

السابع: إرادة إظهار حسن الإيمان أو زيادة حسنه عند ظهور قبح الكفر، وكذا إظهار قدر نعمة الإيمان والهداية، ومئة اللطف والتوفيق والعناية، فإنَّ الأشياء تتبين بأضدادها - كما قيل - وبضدها تتبين الأشياء، والتعنة إنما يُعرف قدرها عند فقدها أو رؤية فاقدها، ألا ترى أنَّ مَنْ دَوم على شيء ولازمه وأكثر منه لم يجد له^٢ لذة ولا ألماً حتى يدرك ضده، كالرائحة الطيبة والخبيثة وغير ذلك.

ولذلك ورد التهي عن الإفراط في كل شيء حتى العبادة؛ لاستلزام الملل وذهاب حسناتها ونقصان ثوابها، وحصول العجب والزَّيَّاء ونحوهما^٣.

١. في واه زيادة: (كثيراً ما ينفع الناس).

٢. في واه: (منه).

٣. الكافي، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢، باب الاقتصاد في العبادة: «عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: لا تُكثروا إلى أنفسكم العبادة. وأيضاً:»

والحاصل: أنَّ في تضادِّ الأمور ومقابلة كلِّ شيء بنقيضه حكمة عظيمة جداً تظهر لمن فكر فيها، وهكذا لا يظهر قدر التعمة ما دامت موجودة، وقد قال بعض الحكماء: «أربعة لا يعرف قدرها إلا أربعة: قدر الشباب لا يعرفه إلا الشيوخ، وقدر العافية لا يعرفه إلا أهل البلاء، وقدر الصحة لا يعرفه إلا المرضى، وقدر الحياة لا يعرفه إلا الموتى».

ألا ترى أنَّك لا تجد أحداً يحمده الله على الوجود إلا نادراً؛ لأنَّنا لا نرى المعدومات وغاية ما يحمدون الله على الحياة؛ لأنَّهم يرون الأموات، ولا ترى أحداً يحمده الله على العافية غالباً إلا إذا رأى أهل البلاء، ولا على الهداية إلى الإيمان إلا إذا رأى الكافر، فكان خلقه لطفاً للمؤمنين موجباً لثباتهم على الدين، وسبباً لعدَّة من العبادات الشرعية، كحمد الله على الهداية والعناية ودعائه إلى الإسلام وجهاده، وغير ذلك.

الثامن: إرادة كون المؤمن في الدنيا خائفاً وجللاً عاملاً بالنتقية^١، فإنَّ ذلك لطف عظيم له، وقد روى الصدوق عليه السلام في المجالس^٢ أنه كان أحب الأشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُرى خائفاً جائعاً. ورواه الكليني عليه السلام^٣ كما يأتي؛ إن شاء الله.

فيعتبر المؤمن بعقابه له أو لغيره في الدنيا، ويقيس عليه عقاب الآخرة ويعتبر بخوفه منه، ويعلم أن الله أحق وأولى بأن يُخاف منه، فيدركه الخوف من الله.

ألا ترى أنَّ من رأى الأسد أو الظالم وخاف منه أدركه الخوف من الله وحصل له الاعتبار، وكذا

١. عنه عليه السلام: إنَّ الله عزَّ وجلَّ إذا أحبَّ عبداً فعمل عملاً قليلاً جزاءه بالقليل الكثير، ولم يتعاطمه أن يجري بالقليل الكثير له. قال العلامة المجلسي في ذيلهما: «حاصله النهي عن الإفراط في التطوعات بحيث تكرهها النفس ولا يكون فيها رغباً ناشطاً.... كان في أكثر هذه الأخبار إشارة إلى أن السعي في زيادة كيفية العمل أحسن من السعي في زيادة كميته، وأنَّ السعي في تصحيح العقائد والأخلاق أهم من السعي في كثرة الأعمال» (بحار الأنوار ج ٦٨، ص ٢١٣، باب الاقتصاد في العبادة والمداومة عليها وفعل الخير وتعجيله وفضل التوسط في جميع الأمور واستواء العمل).

وفي وسائل الشيعة، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٩٥: قال [أمير المؤمنين] عليه السلام: «قليل مدوم عليه خير من كثير معلول منه».

١. في «أ»: (بالنظمية).

٢. لم نجده في الأمالي للصدوق عليه السلام.

٣. الكافي، ج ٨، ص ١٦٣، ح ١٧١، حديث الناس يوم القيامة: عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «ما كان شيء أحبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من أن يظلَّ خائفاً جائعاً في الله عزَّ وجلَّ».

٤. أنظر ص ٦١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث الحادي عشر.

من حصل له حرارة زائدة من الحماّم، أو الشمس تذكر حرّ النار، ويترتب على الخوف من الله العمل الصالح وترك المعاصي، وعلى الخوف من الكافر العمل بالتقية، وهي عبادة عظيمة، وزوال العجب والامتناع من الظلم والعدوان لظهور قبح ذلك عند المؤمن، أو لخوفه من الكافر، وربما ترتب على ذلك قتل الكافر للمؤمن، وهي منزلة عظيمة ودرجة عالية، وقد تشرف الأنبياء والأوصياء بالشهادة، وارتفعت مراتبهم في الدنيا والآخرة، وهو وإن كان فيه مفسدة عاجلة وجب لأجلها تحريم القتل، ففيه مصالح كثيرة عاجلة وأجلة، حسن لأجلها تمكين الكافر من ذلك وإقداره عليه، ولذلك ورد عن جماعة من الأنبياء والأوصياء أنهم كانوا في غاية الرضا بالقتل ونهاية الفرح والسرور بالأذي الحاصل لهم من أعدائهم.

وقد روي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لما ضربه ابن ملجم: «الآن فزت وربّ الكعبة»^١، وحديث تخيير^٢ الحسين عليه السلام بين النصرة والشهادة واختياره للشهادة مشهور، وأعجب منه قصة أصحاب الحسين عليه السلام، فإنه روي أنهم كانوا سبعين رجلاً وأعداؤهم خمسين ألفاً، وكان الحسين عليه السلام يأذن لهم في الانصراف ليلاً إلى حيث شاؤوا^٣، فلم ينصرف أحد منهم. وقد قال الصادق عليه السلام: «إن الله كشف عن بصائرهم حتى رأى كلّ منهم مكانه في الجنة، فلم يهرب أحد منهم»^٤.

وما الفرق بين تسليط الكافر على المؤمن بل على النبي ليقته، وبين تسليط ملك الموت على إمامته وقبض روحه، إلّا أن الأول حرام لقبحه بالنسبة إلى الفاعل، دون الثاني؛ لعدم قيام النظام وتمايم التدبير بدونه، والمانع من منع الكافر من القتل هنا هو بطلان الجبر.

١. في «أ»: (و).

٢. خصائص الأئمة، ص ٦٣؛ مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٣٨٥، فصل في المسابقة باليقين والصبر: الطوائف في معرفة مذاهب الطوائف، ص ٥١٩؛ الدرر النظيم، ص ٢٧١؛ حلية الأبرار، ج ٢، ص ٣٩١.

٣. في «أ»: (وتخير).

٤. في «أ»: (النصر).

٥. في «أ»: (شاء).

٦. علل الشرائع، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١٦٣، باب علة إقدام أصحاب الحسين عليه السلام على القتل، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: قلت له: أخبرني عن أصحاب الحسين عليه السلام وإقدامهم على الموت. فقال: «إنهم كشف لهم الغطاء حتى رأوا منازلهم من الجنة، فكان الرجل منهم يقدم على القتل ليبادر إلى حوراء يعانقها وإلى مكانه من الجنة».

التاسع: إرادة المنع من القول بالغلو في الأنبياء والمرسلين والأئمة والصالحين عليهم السلام، فإنه لما كان لهم أعداء وأضداد يؤذونهم ويقتلونهم، وكانوا تارة غالبين وتارة مغلوبين وتارة قاهرين وتارة مقهورين، ظهر بطلان قول من ادعى فيهم الزبونية واعتقد لهم الألوهية، ولعله لولا ذلك لاعتقد أكثر الناس ذلك الاعتقاد الفاسد. وهذا الوجه قد روي نحوه عن مولانا صاحب الزمان عليه السلام [٤]، رواه الصدوق عليه السلام في كتاب كمال الدين وتمام النعمة، وفي كتاب العلل، ورواه الطبرسي في الاحتجاج كما يأتي إن شاء الله تعالى^١.

العاشر: إظهار وفور الجود والكرم وكثرة الإحسان والتعم، وبيان أن الله^٢ أكرم الأكرمين وخير الزاخرين، حيث إنه ينعم على المستحقين وغيرهم، ويرزق من يطيعه ومن يعصيه، بل كثيراً ما ترى الكافر أوسع رزقاً وأكثر نعمة من المؤمن، فيحصل الاعتبار وزيادة^٣ الرغبة والرجاء من الله؛ لظهور وفور كرمه، ويكون داعياً إلى ترك القنوط من رحمته والاعتماد على غيره، وهو لطف عظيم للمؤمن.

الحادي عشر: إظهار حقارة الدنيا ونفاسة الآخرة، فإن الدنيا تقع في يد البر والفاجر والمؤمن والكافر، والآخرة مخصصة بالخواص وأهل العمل والإخلاص، فيكون ظهور ذلك للمؤمن داعياً له إلى الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة، وإلى هذا الإشارة بقوله عليه السلام: «لو كانت الدنيا تساوي عند الله جناح بعوضة لما سقى الكافر منها شربة من ماء» [٥]، ولا يكفى في ذلك الأحاديث والأدلة الدالة على حقارة الدنيا وفضيلة الزهد؛ لأنّ المشاهدة بالنظر أقوى من الخبر، كما قد روي واشتهر: «ليس الخبر كالعيان»^٦، وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سئل: كم بين الحق والباطل؟ فقال: «أربعة أصابع». قيل: كيف ذلك؟ قال:

١. أنظر ص ٦١، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث الثاني عشر.

٢. في «أ»: (أنه) بدل (أن الله).

٣. في «أ»: (زياد).

٤. في «أ»: (والآخرة).

٥. باختلاف في الكافي، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٥، باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده: «عن فضيل بن يسار، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ... فقال: «يا فضيل ابن يسار! لو عدلت الدنيا عند الله عز وجل جناح بعوضة ما سقى عدوه منها شربة ماء».

٦. عيون الحكم والمواعظ للبيهي، ص ٤٠٩، وفيه: «ليس العيان بالخبر».

«الحق ما رأيته بعينك^١، والباطل ما سمعته بأذنك، وبين العين والأذن أربعة أصابع»^٢.

وذلك أنّ كلّ خبر من حيث هو خبر يحتمل الصدق والكذب، بخلاف رؤية العين.

الثاني عشر: إرادة تكثير النوع الإنساني الذي هو أشرف الأنواع السفلية وتكثير نسل الخليفة المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^٣، وتعرض^٤ نسل الكافر للإسلام، فإنّ كثيراً من الكفار يكون أولادهم مؤمنين^٥ في غاية الصّلاح، ويُفهم هذا من حديث إبراهيم لما رأى ملكوت السموات والأرض، ويأتي إن شاء الله تعالى^٦.

واعلم أنّ هذه العلل وإن أمكن المناقشة في بعضها، فلا شك أنّ مجموعها صالح للعلية، ولا قصور في تعددها هنا بوجه، والله أعلم.

١ . في «أ»: (بعينه).

٢ . الخصال، ص ٢٣٦: «عن ميسرين عبد العزيز، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام وهو يقول: سئِلَ أمير المؤمنين عليه السلام: كم بين الحق والباطل؟ فقال: أربع أصابع. ووضع أمير المؤمنين عليه السلام يده على أذنه وعينه، فقال: ما رأيته عينك فهو الحق، وما سمعته أذنك فأكثره باطل».

٣ . البقرة: ٣٠.

٤ . من قوله: (نسل الخليفة) إلى هنا لم يرد في «أ».

٥ . لم يرد قوله: (مؤمنين) في «أ».

٦ . أنظر ص ٥٥، الفصل الثاني، في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، الحديث السادس.

الفصل الثاني

في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة

وإنما أخرتها للاستدلال بها على ما ذكرته، وأنا أورد ممّا يناسب المقام اثني عشر حديثاً، بل اثني عشر قسماً من الأحاديث، فإنّ كلّ واحد منها له موافقات كثيرة ربّما أذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

[الأول: ما رواه الكليني عليه السلام عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد [وعلي بن إبراهيم، عن أبيه]، عن [الحسن] بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إنّ الله عزّ وجلّ لمّا أخرج ذريّة آدم عليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق بالربوبية له وبالنبيّة لكلّ نبيّ، فكان^١ أوّل من أخذ له عليهم الميثاق بنبوته محمّد بن عبد الله عليه السلام، ثمّ قال الله عزّ وجلّ لآدم عليه السلام: انظر ماذا ترى؟ قال: فنظر آدم عليه السلام إلى ذريته وهم ذر قد ملؤوا السماء! قال آدم عليه السلام: يا ربّ، ما أكثر ذريتي! ولأمر ما خلقتهم؟ فما تريد منهم بأخذك الميثاق عليهم؟ قال الله عزّ وجلّ: يعبدونني لا يشركون بي شيئاً، ويؤمنون برسلي ويتبعونهم. قال آدم عليه السلام: يا ربّ، فما لي أرى بعض الذرّ أعظم من بعض؟ وبعضهم له نور كثير^٢ وبعضهم له نور قليل وبعضهم ليس له نور؟! فقال الله عزّ وجلّ: كذلك خلقتهم لأبلوهم في كلّ حالاتهم. قال [آدم عليه السلام]: يا ربّ، فتأذن

١. في «أ»: (ورقة).

٢. في نسخة المؤلف: «كان».

٣. لم يرد قوله: (وبعضهم له نور كثير) في «أ».

لي في الكلام فأتكلم؟ قال الله عز وجل: تكلم فإن روحك من روحي وطبيعتك خلاف كينونتي. قال آدم عليه السلام: يا رب، فلو كنت خلقتهم على مثال واحد وقدر واحد وطبيعة واحدة وجبلة واحدة وألوان واحدة وأعمار واحدة وأرزاق^١ سواء، لم يبغ بعضهم على بعض ولم يكن بينهم تحاسد ولا تباعض ولا اختلاف في شيء من الأشياء. قال الله عز وجل: يا آدم عليه السلام، بروحي نطقت وبضعف طبيعتك تكلفت ما لا علم لك به، وأنا الخالق العالم^٢ بعلمي، خالفت بين خلقهم وبمشيئتي^٣، يمضي فيهم أمري، وإلى تدييري وتقديري صائرون، لا تبديل لخلقهم إنما خلقت الجن والإنس ليعبدون، وخلقت الجنة لمن أطاعني وعبدني^٤ منهم وأتبع رسلي ولأبالي، وخلقت النار لمن كفر بي وعصاني ولم يتبع رسلي ولأبالي، وخلقت ذريتك من غير فاقة بي إليك وإليهم، وإنما خلقتك وخلقتهم لأبلوك وأبلوهم ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^٥ في دار الدنيا في حياتكم وقيل مماتكم، فلذلك^٦ خلقت الدنيا والآخرة والحياة والموت والطاعة والمعصية [والجنة والنار]، وكذلك أردت في تقديري وتدييري^٧، ويعلمي النافذ فيهم خالفت بين صورهم وأجسامهم وألوانهم وأعمارهم وأرزاقهم وطاعتهم ومعصيتهم، فجعلت منهم الشقي والسعيد، والبصير والأعمى، والقصير والطويل، والجميل والدميم^٨، والعالم والجاهل، والغني والفقر، والمطيع والعاصي، والصحيح والسقيم، ومن به الزمانة ومن لا عاهة به، فينظر الصحيح إلى الذي به العاهة فيحمدني على عافيته، وينظر الذي^٩ به العاهة إلى الصحيح فيدعوني ويسألني أن أعافيه ويصبر على بلائي فأثيبه جزيل

١. في «أ» زيادة: (واحدة).

٢. في هامش نسخة المؤلف نسخة بدل: (الخلق العليم)، وفي بعض نسخ المصدر: (العليم).

٣. في نسخة المؤلف: «لمن عبدني وأطاعني».

٤. في نسخة المؤلف: «أيتهم»، وفي بعض نسخ المصدر: «أيتهم»: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٧).

٥. هود: ٧؛ الملك: ٢.

٦. في نسخة المؤلف: «ولذلك».

٧. في نسخة المؤلف: «تدييري وتقديري» بدل «تقديري وتدييري».

٨. الدميم: القبيح، وفي النسخة: «الدميم»، وفي بعض نسخ المصدر: «الدميم».

٩. لم يرد من قوله: (عاهة به فينظر) إلى هنا في «أ».

عطائي، وينظر الغني إلى الفقير فيحمدني ويشكرني، وينظر الفقير إلى الغني فيدعوني ويسألني، وينظر المؤمن إلى الكافر فيحمدني على ما هديته: فلذلك خلقتهم^١ لأبلوهم في السراء والضراء، وفيما أعافيتهم وفيما أبتليهم وفيما أعطيتهم وفيما أمنعتهم^٢، وأنا الله الملك القادر، ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبرت، ولي أن أغير من ذلك ما شئت إلى ما شئت، وأقدم من ذلك ما أشرت وأؤخر من ذلك ما قدمت، وأنا الله الفعال لما أريد^٣ لا أسأل عما أفعل وأنا أسأل خلقي عما هم فاعلون^٤» [٧].

أقول: هذا الحديث الشريف القدسي وحده كافٍ في هذا المعنى، وفيه دلالة على عدة من العلل السابقة، وفيه تصريحات ببطلان الجبر كأمثاله، فيجب تأويل ما فيه من خلق القادة والمعصية، وجعل المطيع والعاصي إما بخلق الأسباب وإن لم تصل^٥ إلى حد الجبر، وإما بالتخلية وعدم المنع، أو نحو ذلك مما يأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أوردت هذا الحديث في أول كتاب الأحاديث القدسية^٦، وذكرت فيه جملة من الأحاديث الآتية بعده.

الثاني: ما رواه الصدوق عليه السلام في العلل بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«خرج الحسين بن علي عليه السلام على أصحابه فقال: «أنتها الناس، إن الله جلّ ذكره ما خلق العباد إلا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه، فإذا عبدوه استغنوا لعبادته عن عبادة من سواه». فقال له رجل [يا ابن رسول الله] بأبي أنت وأمي، فما معرفة الله؟ قال: «معرفة أهل كل زمان إمامهم الذي يجب عليهم طاعته»^٨ [٨].

١. في بعض نسخ المصدر: «ما هديتهم فلذلك كلفتهم».

٢. في نسخة المؤلف: «فيما أمنعتهم وفيما أعطيتهم» بدل «فيما أعطيتهم وفيما أمنعتهم».

٣. في بعض نسخ المصدر: «يريد».

٤. الكافي، ج ٢، ص ٨، ح ٢؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٠، ح ٤، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم؛ الاختصاص، ص ٣٣٢؛ مختصر البصائر، ص ٣٩٠، ح ٤٤٤، أحاديث الذر.

٥. في ١١: (يصل).

٦. الجواهر السننية، ص ٧.

الثالث: ما رواه عليه السلام أيضاً في العلل بإسناده عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: أنه سُئِلَ لِمَ خلق الله الخلق؟ فقال:

«إن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً ولم يتركهم سُدىً، بل خلقهم لإظهار قدرته وليكلفهم طاعته، فيستوجبوا بذلك رضوانه، وما خلقهم ليجلب منهم منفعة ولا ليدفع بهم مضرة بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم إلى نعيم الأبد»^١.

ونحوه ما رواه عليه السلام أيضاً بسنده عن الرضا عليه السلام: أن سائلاً سأله عن التوحيد فأملى عليه^٢:
«الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته، لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا العلة^٣ فلا يصح الابتداء، خلق ما شاء كيف شاء متوخداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيته»^٤ [٩]؛ الحديث.

ورواه الكليني عليه السلام أيضاً^٥.

الرابع: ما رواه عليه السلام أيضاً في العلل بإسناده عن وهب بن منبه، قال: «لما هبط نوح عليه السلام من السفينة أوحى الله عز وجل إليه: يا نوح، إني خلقت خلقي لعبادتي وأمرتهم بطاعتي، فقد عصوني وعبدوا غيري، واستوجبوا بذلك غضبي ففرقتهم» الحديث^٦.

الخامس: ما رواه الصدوق عليه السلام في العلل بسنده عن الرضا عليه السلام، قال: قلت له: لِمَ خلق الله [سبحانه وتعالى] الخلق على أنواع شتى ولم يخلقهم نوعاً واحداً؟ فقال:

«لئلا يقع في الأوهام أنه عاجز، ولا يقع^٧ صورة في وهم^٨ ملحد إلا وقد خلق الله

١. علل الشرائع، ج ١، ص ٩، ح ٢، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٢. في المصدر: «على».

٣. في «أ»: (علة).

٤. التوحيد، ص ٩٨، ح ٥، بيانه في معنى الواحد والتوحيد والموحد؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٩، ح ٣، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٥. الكافي، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣، باب النهي عن الجسم والصورة.

٦. علل الشرائع، ج ١، ص ٢٩، ح ١، باب العلة التي من أجلها سُتِي الطوفان طوفاناً وعلة القوس؛ الجواهر السننية، ص ٣٥، الباب الثاني فيما ورد في شأن نوح عليه السلام.

٧. في «أ»: (تقع).

٨. في نسخة المؤلف: «قلب» بدل «وهم».

عزّوجلّ عليها خلقاً؛ لئلا يقول قائل: هل يقدر الله عزّوجلّ أن يخلق صورة كذا وكذا؟ لأنه لا يقول من ذلك شيئاً إلا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى، فيعلم بالنظر إلى أنواع خلقه أنه على كلّ شيء قدير^٢.

وفي معناه ما رواه الشيخ بإسناده عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأني علّة خلق الله عزّوجلّ آدم عليه السلام من غير أب وأمّ، وخلق عيسى عليه السلام من غير أب وخلق سائر الناس من الآباء والأمّهات؟ فقال:

«ليعلم الناس تمام قدرته وكمالها، ويعلموا أنه قادر على أن يخلق خلقاً من أنثى من غير ذكر، كما هو قادر على أن يخلقه^٣ من غير ذكر ولا أنثى^٤، وأنه عزّوجلّ فعل ذلك ليُعلم أنه على كلّ شيء قدير»^٥.

وفي بعض الأخبار نحوه، وزاد: «خلق حواء من ذكرٍ من غير أنثى»^٦، ووجه هذا أنه خلقها من فضلة طينته^٧، فلا يلزم كونها بنته.

السادس: ما رواه الطبرسي عليه السلام في الاحتجاج، وروى الكليني عليه السلام مضمونه كما يأتي إن شاء

١. من قوله: (عليها خلقاً) إلى هنا لم يرد في «أ».
٢. علل الشرائع، ج ١، ص ١٤، ح ١٣، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٧٥، ح ١، باب في ذكر ما جاء عن الرضا عليه السلام من العلل.
٣. في نسخة المؤلف: «يخلق».
٤. في «أ»: (والأنثى) بدل (ولا أنثى).
٥. علل الشرائع، ج ١، ص ١٥، ح ١، باب العلّة التي من أجلها خلق الله عزّوجلّ آدم من غير أب وأمّ وخلق عيسى من غير أب وخلق سائر الخلق من الآباء والأمّهات.
٦. لم نجده في مصادر الشيعة، ولكن في تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ج ٣، ص ٢٥٦، خلق آدم من غير أب ولأمّ وخلق حواء من ذكر بلا أنثى.
- ورد باختلاف في كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٥٧٠٢، باب ميراث الخنثى: «عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليه السلام: أن علي بن أبي طالب كان يورث الخنثى، فيعدّ أضلاعه، فإن كانت أضلاعه ناقصة من أضلاع النساء بضع وورث ميراث الرجل؛ لأن الرجل تنقص أضلاعه عن ضلع النساء بضع؛ لأنّ حواء خلقت من ضلع آدم عليه السلام القصوى اليسرى. فنقص من أضلاعه ضلع واحد».
٧. قصص الأنبياء عليه السلام، ص ٦٩، ٥٠، فصل ١٢: «عن ابن بابويه، حدّثنا أبو عبد الله محمد بن شاذان، حدّثنا محمّد بن محمّد بن الحرث الحافظ، حدّثنا صالح بن سعيد الترمذي عن عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه اليماني: أن الله تعالى خلق حواء من فضل طينة آدم على صورته...».

الله عن رسول الله ﷺ في جملة حديث طويل، قال: «أما علمت قصة إبراهيم الخليل لما رُفع في الملكوت... قوى الله بصره لما رفعه دون السماء حتى أبصر الأرض ومن عليها ظاهرين ومستترين، فرأى رجلاً وامراً على فاحشة، فدعا عليهما فماتا^١، ثم رأى آخرين، فدعا عليهما^٢ فهلكا... فأوحى الله إليه: يا إبراهيم، أكف دعوتك عن عبيدي^٣ وإمائي، فـ ﴿إِنِّي أَنَا الْعَفْوَورُ الرَّجِيمُ﴾^٤ [الجبّار الحليم]، لا تضرتني^٥ ذنوب عبادي كما لا تنفعني طاعتهم، ولست أسوسهم بشفاء الغيظ^٦ كسياستك، فأكف دعوتك عن عبيدي^٧ وإمائي، فإنما أنت عبد نذير، لا شريك في المملكة^٨، ولا مهيمن علي ولا على^٩ عبادي، وعبادي معي بين خلال ثلاث؛ إمّا تابوا إلي فتبت عليهم وغفرت ذنوبهم وسترت عيوبهم، أو^{١٠} كفت عنهم عذابي لعلمي بأنّه سيخرج من أصلابهم ذريات مؤمنون، فأرفق^{١١} بالآباء الكافرين وأتائي بالأتهاات الكافرات، وأرفع عنهم عذابي، ليخرج [ذلك] المؤمنون من أصلابهم، فإذا تزايلوا حلّ بهم عذابي وحق بهم بلائي، وإن لم يكن هذا ولا هذا، فإنّ الذي أعدده لهم^{١٢} [من عذابي] أعظم ممّا تريده بهم^{١٣}، فإنّ عذابي لعبادي على حسب جلالتي وكبريائي.

يا إبراهيم، فخل^{١٤} بيني وبين عبادي، فإنّي^{١٥} أرحم بهم منك، وخلّ بيني وبين عبادي، فإنّي

١. كذا في نسخة المؤلف، وفي الجواهر السنّية: «عليهما فهلكا»، وفي الاحتجاج: «عليهما بالهلاك فهلكا».

٢. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «بالهلاك فهلكا».

٣. كذا في نسخة المؤلف، وفي الاحتجاج: «عن عبادي».

٤. الحجر: ٤٩.

٥. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «لا يضرتني».

٦. قوله: (الغيظ) لم يرد في «أ».

٧. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «عن عبادي».

٨. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «في الملك».

٩. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «ولا عبادي».

١٠. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «وإنما».

١١. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «فأرفق».

١٢. في نسخة المؤلف: «له».

١٣. في نسخة المؤلف: «تريده به».

١٤. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «خلّ».

١٥. كذا في النسخة والجواهر السنّية، وفي الاحتجاج: «فإنّا».

أنا الله^١ الجبار الحليم العلام^٢ الحكيم^٣، أدبرهم بعلمي وأنفذ فيهم قضائي وقدري^٤.

وفي معناه ما رواه الكليني^٥ عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى وعلي بن إبراهيم عن أبيه] عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز^٦، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله^٧، قال:

«لما رأى إبراهيم ملكوت السموات والأرض، التفث فرأى رجلاً يزني، فدعا عليه فمات، ثم رأى آخر فدعا عليه فمات، حتى رأى ثلاثة فدعا عليهم فماتوا، فأوحى الله عز وجل إليه: يا إبراهيم، إن دعوتك مجابة فلا تدع على عبادي، فإني لو شئت لم أخلقهم، إني خلقت خلقي على ثلاثة أصناف: عبداً يعبدني لا يشرك بي شيئاً فأثيبه، وعبداً يعبد غيري فلن يفوتني، وعبداً عبد^٨ غيري فأخرج من صلبه من يعبدني^٩».

السابع: ما رواه الصدوق^{١٠} في المجالس بسنده عن الرضا^{١١}، قال:

«إن إبراهيم لما وُضع في كفة المنجنيق غضب جبرئيل، فأوحى الله إليه: ما يفضبك يا جبرئيل؟ قال: يا رب، خليلك ليس من يعبدك على وجه الأرض غيره، سلطت عليه عدوك وعدوه! فأوحى الله عز وجل إليه: اسكت، إنما يعجل العبد الذي يخاف القوت مثلك^{١٢}، فأما أنا فإني [عبد] آخذه إذا شئت. فأهبط الله

١. لم يرد قوله: «الله» في المصدر.

٢. في نسخة المؤلف: «العليم».

٣. في «أ»: (الحكيم الحليم العليم) بدل (الحليم العليم الحكيم).

٤. الاحتجاج، ج ١، ص ٣٥، احتجاج النبي ﷺ على جماعة من المشركين: تفسير الإمام الحسن العسكري^{١٣}، ص ٥١٢. ح ١٤، قصة رؤية إبراهيم ﷺ ملكوت السموات والأرض: الجواهر السننية، ص ٤٠، الباب الثالث فيما ورد في شأن إبراهيم^{١٤}.

٥. في نسخة المؤلف: «الخرزاز».

٦. قوله: (على) لم يرد في «أ».

٧. في نسخة المؤلف وعلل الشرائع: «يعبد».

٨. الكافي، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ٤٧٣، حديث أبي ذر رضي الله عنه: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٠٦: علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٨٥. ح ٣١، باب نوادر العلل.

٩. لم يرد قوله: (مثلك) في «أ».

[عندها] خاتماً فيه ستة أحرف: "لا إله إلا الله، محمد رسول الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، فوضت أمري إلى الله، أسندت ظهري إلى الله، حسبي الله، فأوحى الله [أجل جلاله] إليه أن تختتم بهذا الخاتم، فأنني أجعل النار عليك برداً وسلاماً؛" الحديث.

الثامن: ما رواه الصدوق عليه السلام في كتاب التوحيد في باب السعادة والشقاء بسنده عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ: «الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه»؟ قال:

«الشقي من علم الله وهو في بطن أمه أنه سيعمل أعمال^١ الأشقياء، والسعيد من علم الله وهو في بطن أمه أنه سيعمل أعمال السعداء» [١١].

قلت [له]: فما معنى قوله ﷺ: «اعملوا فكلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له»؟ فقال:

«إن الله [عز وجل] خلق الجن والإنس ليعبدوه ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٢، [فَيَسَّرَ كَلَّامًا خُلِقَ له]، فالويل لمن استحَبَّ العي على الهدى» [١٢].

ونحوه ما رواه عليه السلام في العلل: أن رجلاً قال للمصادق عليه السلام: «إنا خُلِقْنَا لِلْعَجَبِ. قال: «وما ذاك [لله أنت]؟» قال: خُلِقْنَا للفناء. فقال عليه السلام:

«مه [يا ابن أخ]، خُلِقْنَا للبقاء وكيف تنفى جنة لا تبديد ونار لا تخمد؟! ولكن قل: إنما نتحزك^٣ من دار إلى دار»^٤.

وفي معناهما ما رواه عليه السلام أيضاً في العلل عنهم عليهم السلام، قال: «ما من يومٍ إلا وملكٌ ينادي من

١. في نسخة المؤلف: «إليه» بدل «عندها».

٢. الأماشي للصدوق، ص ٥٠، ٤٥٦، المجلس السبعون؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٥٥، ح ٢٠٦، باب فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة؛ مكارم الأخلاق، ص ٩٠، في نقوش الخواتيم.

٣. في «أه»: (عمل).

٤. الذاريات: ٥٦.

٥. التوحيد، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

٦. في نسخة المؤلف زيادة: «بل».

٧. في نسخة المؤلف ونور النفلين وبحار الأنوار: «نتحول».

٨. علل الشرائع، ج ١، ص ١١، ح ٥، باب علة خلق الخلق واختلاف أحواله.

المشرق: لو يعلم الخلق لماذا خُلِقُوا قال: فيُجيبه ملكٌ آخر: لعمَلُوا لما خُلِقُوا»^٢.

التاسع: ما رواه الصدوق عليه السلام أيضاً في كتاب العِلل بسنده عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؟ فقال: «خلقهم للعبادة». قلت: خاصّة أم عامّة؟ قال: «لا، بل عامّة»^٣ [١٣].

أقول: هذا صريح في الوجه الأوّل الذي ذكرته سابقاً.

ومثله ما رواه عليه السلام في العِلل أيضاً بسنده عن عبد الله بن سلام، قال: ممّا أوحى إلي موسى بن عمران عليه السلام: يا عبادي، إنّي لم أخلق الخلق لأستكثر بهم من قلّة، ولا لأنس بهم من وحشة، ولا لأستعين بهم على شيء عجزت عنه، ولا لجرّ منفعة ولا لدفع مضرة، ولأنّ جميع خلقي [من أهل السماوات والأرض] اجتمعوا على طاعتي وعبادتي لا يفترون عن ذلك ليلاً ولا نهاراً، ما زاد ذلك [في ملكي] شيئاً، سبحانه وتعالى عن ذلك^٤.

وفي معناهما ما رواه عليه السلام في العِلل أيضاً بسنده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٥، قال:

«خلقهم ليأمرهم بالعبادة». [قال وسأله] عن قول [الله] عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّجِعَ رَبُّكَ﴾^٦، ولذلك خلقهم؟ قال: «خلقهم ليفعلوا ما يستوجبون به رحمته فيرحمهم»^٧ [١٤].

١. في نسخة المؤلف زيادة: «له».

٢. علل الشرائع، ج ١، ص ١١، ح ٦، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٣. المصدر السابق، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٤. أنظر ص ٣٩، الفصل الأوّل، في ذكر العِلل والوجوه في خلق الكافر التي ظهرت لنا، الوجه الأوّل.

٥. كذا في نسخة المؤلف والجواهر السنّة، ولم يرد في العِلل: «الخلق».

٦. لم يرد قوله: (لا) في «ه».

٧. علل الشرائع، ج ١، ص ١٣، ح ٩، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم: الجواهر السنّة، ص ٦٤، الباب السابع فيما ورد في شأن موسى عليه السلام.

٨. الذاريات: ٥٦.

٩. في نسخة المؤلف: «عن قوله».

١٠. هود: ١١٨-١١٩.

١١. علل الشرائع، ج ١، ص ١٣، ح ١٠، باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

العاشر: ما رواه الكليني عليه السلام في باب قلّة عدد المؤمنين بسنده عن العبد الصالح عليه السلام، قال: «... والله لقد كانت الدنيا وما فيها إلّا واحدٌ يعبد الله، ولو كان معه غيره لأضافه الله عزّ وجلّ إليه، حيث يقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^١، فغَبَرَ^٢ [١٥] بذلك ما شاء الله، ثم إنّ الله أنسه بإسماعيل وإسحاق فصاروا ثلاثة، أما والله إنّ المؤمن لقليل، وإنّ أهل الكفر لكثير، أتدري لِمَ ذاك؟^٣ فقلت: لا أدري فجعلت فداك. فقال: صيروا أنساً للمؤمنين، يبتون إليهم ما في صدورهم، فيستريحون إلى ذلك ويسكنون إليه»^٤ [١٦].

وفي معناه ما رواه عليه السلام أيضاً في الباب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «ليس كلّ من قال بولایتنا مؤمناً، ولكن جَعَلُوا أنساً للمؤمنين»^٥.

وقريب من هذا المعنى ما رواه عليه السلام أيضاً بسنده: أنّ رجلاً كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله أن يدعو له أن يجعله الله ممّن ينتصر به لدينه، فكتب إليه: «أما علمت أنّ الله ينتصر لدينه بشار خلقه؟!»^٦.

١. النحل: ١٢٠.

٢. في نسخة المؤلف: «فصبر».

٣. في نسخة المؤلف: «ذلك».

٤. في «أ»: (فعلت).

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٥، باب في قلّة عدد المؤمنين.

٦. المصدر السابق، ح ٧، باب في قلّة عدد المؤمنين.

٧. في «أ»: (يدعوا).

٨. لم نعثر عليه في الكافي، وروى الكشي في رجاله بهذا السند وباختلاف في النص: عن يونس بن يعقوب، قال: كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله أن يدعو الله لي أن يجعلني ممّن ينتصر به لدينه، فلم يجبني، فاعتصمت لذلك. قال يونس: فأخبرني بعض أصحابنا أنّه كتب إليه بمثل ما كتب، فأجاب: وكتب عليه السلام في أسفل كتابه: «يرحمك الله، إنّما ينتصر الله لدينه بشرّ خلقه» (رجال الكشي، ص ٣٨٨، ح ٧٢٦).

وأيضاً نفس المؤلف (الحزاعلماني) أروى في كتابه هداية الأئمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٧٦٠: وكتب رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام يسأله أن يدعو الله له أن يجعله ممّن ينتصر به لدينه، فأجاب: «رحمك الله، إنّما ينتصر الله لدينه بشرّ خلقه». وأيضاً رواه عليه السلام في وسائل الشيعة، ج ٧، ص ١٣٨، ح ٨٩٤١، باب أنّه يُكره أن يُقال: «اللهم أغنني عن خلقك»، بسند: محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتاب الرجال: يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه كتب إليه بعض

وكذلك ما رواه الشهيد الثاني رحمته الله في آداب المفيد والمستفيد عن رسول الله ﷺ، قال:

«إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ»^١.

قال: وفي حديث آخر:

«إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»^٢.

أقول: في هذه الأحاديث دلالة على الوجه السادس الذي ذكرناه.

الحادي عشر: ما رواه الكليني رحمته الله في الروضة عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«مَا كَانَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ يَظُلَّ جَانِعًا خَائِفًا فِي اللَّهِ»^٣.

الثاني عشر: ما رواه الصدوق رحمته الله في كتاب العلل، وفي كتاب كمال الدين، ورواه الطبرسي رحمته الله في كتاب الاحتجاج عن الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح رحمته الله [مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري: فقام إليه رجل فقال له: إني أريد أسألك عن شيء. فقال له: سأل عما بدا لك]^٤. فقال [الرجل]^٥: أخبرني عن الحسين بن علي عليه السلام، أهوولي الله؟ قال: نعم. قال: أخبرني عن قاتله، أهو عدو الله؟ قال: نعم. قال الرجل: فهل يجوز أن يسلط الله عدوه على وليه؟ فقال له أبو القاسم [الحسين بن روح قدس الله روحه: افهم عني ما أقول لك، اعلم] أن الله [عز وجل] لا يخطب الناس بمشاهدة^٦ العيان ولا يشافهم بالكلام، ولكنه [عز وجل] بعث^٧ إليهم [رسولاً من

أصحابه يسأله أن يدعو الله أن يجعله ممن ينتصربه لدينه، فأجابته وكتب في أسفل كتابه: «يرحمك الله، إنما ينتصر الله لدينه بشر خلقه».

١. منية المريد، ص ١٤٤، فصل ٥، في مكائيد الشيطان وأهنية الإخلاص، وص ٣٣٥، الفصل الثاني، في آفات المناظرة وما يتولد منها من مهلكات الأخلاق، باب ١٢ النفاق: الصراط المستقيم، ج ٣، ص ٨١، فصل في رد الأخبار المزورة في عثمان.

٢. منية المريد، ص ١٤٥، فصل ٥، في مكائيد الشيطان وأهنية الإخلاص.

٣. الكافي، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٩٩، حديث رسول الله ﷺ.

٤. في نسخة المؤلف: «أنه سأله رجل» بدل «مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري، فقام إليه رجل فقال له: أريد أسألك عن شيء». فقال له: سل عما بدا لك.

٥. لم يرد «الرجل» في النسخة.

٦. كذا في النسخة وكمال الدين والاحتجاج، وفي العلل: «بمشاهدة».

٧. كذا في النسخة والعلل والاحتجاج، وفي كمال الدين: «ببعث».

أجناسهم وأصنافهم] بشراً مثلهم^١، [فلو بعث إليهم رسلاً من غير صيغهم وصورهم لنفروا عنهم] ولم^٢ يقبلوا منهم، [فلمّا جاؤوهم وكانوا من جنسهم يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، قالوا لهم: أنتم مثلنا فلا تقبل منكم] حتّى [تأتونا^٣ بشيءٍ نعجز أن نأتي بمثله]^٤، إلى أن قال... فلمّا أتوا بمثل ذلك [وعجز الخلق من أمهم^٥ عن أن يأتوا بمثله كان من تقدير الله تعالى ولطفه بعباده وحكمته]^٦ أن [جعل أنبياءه]^٧ مع هذه [القدرة] المعجزات في حالة غالبين وفي أخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين وفي أخرى مقهورين، ولو جعلهم الله^٨ في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم، لا تخذهم الناس آلهة من دون الله، ولما عُرِف فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار، ولكنه تعالى جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم؛ ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين ولا متجبرين، وليعلم^٩ العباد أنّ لهم إلهاً هو خالقهم [ومدبرهم]، فيعبده [ويطيعوا رسله]، وتكون حجة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم وأدعى لهم الزبويّة؛ الحديث^{١٠}.

قال: وقال أبو القاسم الحسين بن روح رحمته الله: هذا من الأصل ومسموع من الحجة صلوات الله وسلامه عليه^{١١}.

١. في نسخة المؤلف: «مثله».

٢. في نسخة المؤلف: «فلم».

٣. في نسخة المؤلف: «تأتون».

٤. في نسخة المؤلف: «يأتوا بمعجزات» بدل من «تأتون بشيءٍ نعجز أن نأتي بمثله».

٥. في كمال الدين: «عن أمرهم».

٦. في نسخة المؤلف: «كان من حكمة الله» بدل: «وعجز الخلق من أمهم عن أن يأتوا بمثله كان من تقدير الله تعالى ولطفه بعباده».

٧. في نسخة المؤلف: «جعلهم».

٨. لم يرد قوله: «الله» في العلل.

٩. في نسخة المؤلف: «ولتعلم».

١٠. علل الشرائع، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١، باب العلة التي من أجلها لم يجعل الله تعالى الأنبياء والأئمة عليهم السلام في جميع أحوالهم

غالبين: كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، ص ٥٠٧، ح ٣٧، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام: الاحتجاج، ج

٢، ص ٤٧٢، احتجاج الحجة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان عليه السلام: الغيبة للطوسي، كتاب الغيبة للحجة، ص

٣٢٤، فصل بعض معجزات الإمام المهدي عليه السلام وما ظهر من جهته عليه السلام من التوقيعات على يدي سفراته: منتخب الأنوار

المضيئة في ذكر القائم الحجة، ص ١١٤، الفصل الثامن في روايته عليه السلام ورواياته.

١١. الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٧٤، احتجاج الحجة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان عليه السلام.

الفصل الثالث

في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار

وبهذا يظهر أنه لا فرق بين خلق المسلم والكافر في وجه الحسن، مضافاً إلى ما تقدّم، فيسقط السؤال السابق، وتبطل الشبهة التي عرضت للسائل، إذ الخير والشّر ممكن من كلّ منهما، بل واقع، والجبر باطل غير ممكن.

اعلم أولاً أنّ مذاهب الناس في أفعال العباد الاختيارية خمسة:

الأول: مذهب جهنم بن صفوان^١ وجماعة تابعوه^٢ [١٧]، وهو أنه لا فرق بين نحو حركة الماشي نحو حركة المرتعش، في أنّهما صادران عن الله وغير مجامعين لقدرة العبد^٣، وأنه لا يستحقّ العباد عليهما مدحاً ولا ذمّاً عقلاً، وهو غلو في الجبر.

الثاني: مذهب الأشاعرة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عن الله تعالى، وأنّ الفرق بينها وبين حركة المرتعش، أنّ الأولى مجامعة لقدرة في العبد غير مؤثرة فيها، وعلم الله

١. وهو أبو محرز، جهنم بن صفوان، رأس الجهمية، أظهر كلامه بترمذ، وقُتل في أيام نصريين سنة ١٢٨ هـ (راجع: الكامل لابن أثير، حوادث سنة ١٢٨ هـ: الملل والنحل، ج ١، وأخر المقدمة الرابعة، ص ٤٤).

٢. الملل والنحل، ج ١، ص ٨٨.

٣. شرح توحيد الصدوق، ج ٢، ص ١٧٩، ح ١٢، كلام في أفعال العباد والمذاهب في ذلك من المجترة والمفوضة والقائلين بالأمر بالأميرين.

٤. في واه: (بينهما).

٥. شرح توحيد الصدوق، ج ٢، ص ١٨٠، ح ١٢، كلام في أفعال العباد والمذاهب في ذلك من المجترة والمفوضة والقائلين بالأمر بالأميرين.

تعالى أنها تؤثر فيها بدون وجوب سابق، لولم تؤثر قدرة الله تعالى التي هي أقوى منها، وهذا معنى كونها مكسوبات للعباد، وأنهم لا يستحقون على أفعالهم الاختيارية مدحاً ولا ذمّاً عقلاً. وأن قدرة العبد إنما تتعلق بالفعل وحده، أو بالتترك وحده، ولا يتحقق قبل وقتها، وهذا أيضاً قول بالجبر وإنكار لقدرة العبد في الحقيقة، وبطلان ما قبله أوضح منه؛ فإن ذلك ضروري، وبطلان هذا أيضاً واضح؛ فإن الذي يتصور من القدرة هو كونها مؤثرة بحيث يحصل الفرق بها بين الفعل الاختياري وغيره، وكيف يتصور هنا قدرة مع أن الصدور عن الغير مانع من الصدور عن العبد؛ لأن الغير هنا غالب.

الثالث: مذهب أبي الحسين البصري^١ - من المعتزلة - ومن تبعه، وهو أن أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم، وواجبة بالوجوب السابق بالنسبة إلى القدرة، والداعي الذي هو الإرادة عندهم، وأنهما فعل الله في العبد، وأن العباد يستحقون على بعض أفعالهم الاختيارية المدح والذم عقلاً. ويبطل هذا وما قبله أنه من المعلوم بديهياً أن القدرة هي التمكن من الفعل^٢ والتترك، ولا يمكن تصور غير ذلك، ولا يفيد هنا شيئاً، ويستون هذا بالجبر في صورة الاختيار، وهذا قول بالجبر والتفويض معاً، وبطلانه ظاهر ممّا مضى، ويأتي إن شاء الله^٣.

الرابع: مذهب الإمامية [١٨]، وهو أن أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم، وأنهم يستحقون عليها مدحاً أو ذمّاً عقلاً، وأنها غير واجبة بالنسبة إلى القدرة والداعي ونحوهما، التي هي من فعل الله في العبد، وأن القدرة على الفعل لا يكون إلا مع القدرة على التترك، وأن العباد ليسوا بقادرين بالاستقلال على شيء من الفعل والتترك، فقدرتهم لا تتحقق قبل وقت الفعل والتترك، بل هي موقوفة على الإذن؛ بمعنى عدم المنع من الله لهم، وهو شامل للأموار السبعة: المشيئة، والإرادة، والقضاء، والقدر، والإذن، والكتاب، والأجل؛ وأن هذه الأشياء من

١. هو محمد بن علي الطيّب، أبو الحسين البصري، من الطبقة الثانية عشر من أئمة المعتزلة، على ما في المنية والأمل، وُلد في البصرة وسكن بغداد، وتوفي بها سنة ٤٣٦ هـ. (طبقات المعتزلة، ص ١٩٩؛ راجع أيضاً وفیات الأعيان، ج ٤، ص ٢٧١).

٢. في «أ» زيادة: (له).

٣. وهذه الثلاثة مشتركة في أنه لا يتصور لتوبة العاصي وندامته معنى محض فضلاً عن أن يأمره الله بالتوبة؛ لأنه لا معنى لندامة إنسان على فعل غيره، ولا على فعل نفسه، إذا كان بالوجوب السابق من فعل نفسه أو فعل غيره، وفي إسناد الظلم والكفر والشر إلى الله.

الله لكن لا تصل إلى حدّ الجبر، بل ترجع إلى التّخلية، وهذا هو مذهب الحقّ الذي يحصل به الجمع بين الآيات والروايات الدّالة بظاهرها على الجبر، والآيات والروايات الدّالة بظاهرها على التّفويض^١.

الخامس: مذهب أكثر المعتزلة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم بدون وجوب سابق، وهم يستحقّون على بعضها مدحاً أو ذمّاً عقلاً، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على التّرك، وأنّهم قادرون على الأفعال والتّروك قبل وقتها، وأنّهم مستقلّون بالقدرة على الفعل والتّرك الاختياريين، وإنّ مقدور العباد ليس بحيث إن شاء الله وقع وإن شاء لم يقع، بل هو واقع إن شاؤوا، سواء شاء الله وقوعه أو عدم وقوعه مشيئة جازمة أو غير جازمة. وهذا معنى التّفويض المقابل للجبر، أو معنى من معانيه الباطلة الآتية، أو هو القدر المشترك بين الجميع.

إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلى ذكر بطلان الجبر، ولنذكر ممّا يدلّ على ذلك اثني عشر، وإن كان يمكن إيراد أضعاف^٢ أضعاف ذلك.

الأول: قضاء الضرورة به، فإنّ كلّ عاقل يعلم من نفسه قطعاً ومن غيره أيضاً عند فعل طاعة أو معصية أو غيرهما، أنّه قادر على الفعل والتّرك متمكّن منهما، ويفرق فرقاً واضحاً ظاهراً بين الاختيار والإكراه وأنّ المرأة مثلاً إذا أكرهت على الزّنا لم تكن قادرة على التّرك، وأنّ الرّجل قادر حينئذٍ، فلا يتصوّر من عاقل التسوية بينهما في أصل الفعل ولا في الحكم، ولذلك كان التّهي متوجّهاً إليه دونها، والإنثم مخصوصاً به لا يتناولها، وكلّ من له أدنى شعور يفرق بين حركة السقوط على السطح وحركة التّزول من الدرج، بتمكّنه في الثاني دون الأول، وبإمكان الوقوف في أثناء المسافة، بل الرجوع في الثاني دون الأول.

والمجتبرة لا يفرّقون بينهما، وكذا لا يفرّقون بين الكفر والزّنا والشرب والقتل ونحوها، وبين الظّول والقصر والشيب والشباب وأشباهها، فيجعلون القسم الأول والثاني واحداً، وهو ضروري البطلان، ألا ترى أنّه لو ضرب إنسان إنساناً بسبب طوله أو قصره أو كون الكواكب في السماء أو

١. أنظر الكافي، ج ١، ص ٢٦٥-٢٦٨، ج ٢، ص ٨ و ٩، باب التّفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة ﷺ في أمر الدين.

٢. لم يرد قوله (أضعاف) في «أ».

نحوها لعدّه^١ كلّ عاقل ظالماً، ولو ضرب به بسبب الكفر والزنا ونحوهما لم يعدّوه ظالماً.

الثاني: إنّنا نعلم بالضرورة حسن المدح على الإحسان وقبح الذمّ عليه وحسن الذمّ^٢ على الإساءة، ولولا كون أفعالنا صادرة عنّا لما صخّ ذلك متناً، والمدح والذمّ المذكوران مع حسنهما عقلاً واقعاً شرعاً في الكتاب في مواضع لا تُحصى، وهو أمر شائع بين العقلاء، وهل رأيت أحداً يمدح أحداً على طلوع الشمس أو يذمّه على غروبها؟ وما أوردوه من أنّه يحسن ذمّ من ألقى طفلاً في النار مع أنّ المحرق غيره، فجوابه ظاهر، فإنّ الذمّ على الإلقاء الذي هو فعله مع علمه بأنّه يستلزم الإحراق، لا على الإحراق الذي هو فعل غيره.

الثالث: أنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله، لما بقى^٣ فرق بين حركاتنا وحركات الجماد، مع أنّ البدئية قاضية ببطلانه والضرورة قاطعة بفساده، وهل يتصوّر عاقل عدم الفرق بين قاتل الحسين عليه السلام وبين السيف الذي قتله به؟ وهل رأيت عاقلاً هدم البيت الذي مات فيه ولده كما أنّه يقتل من قتله؟

الرابع: أنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله تعالى ولا فعل لنا فيها ولا اختيار، لقبح منه تكليفنا، وكان الأمر والتهي والوعد والوعيد وإرسال الرسل وإنزال الكتب عبثاً قبيحاً، وهل يجوز عند عاقل أن يكون حجراً أو شجرة مكلفاً بصلاة أو حجّ أو نحوهما؟ والثالي باطل إجماعاً، فالمقدّم مثله، والشرطية ظاهرة. ولا شك أنّ من أمر جماداً بفعل أو نهاه عنه، استحقّ عند كلّ عاقل الذمّ والوصف بالسفه والعبث والجنون، فكيف يجعل التكليف كلّ من هذا القبيل؟ والعجب أنّ بعضهم أثبت الكسب فراراً من إثبات الفعل للعبد، ومن لزوم كون التكليف كلّ عبثاً، وزعموا أنّه لا أثر له في إيجاد الفعل أصلاً، ولا يخفى على عاقل أنّه غير معقول؛ لأنّ العبد إمّا أن يكون له أثر ما في إيجاد فعله أولاً، فإنّ كان الأوّل بطل الجبر، وإن كان الثاني بطل التكليف. وكيف يتخلّصون من قول المعتزلة بأنّ العبد إمّا حسن مدحه وذمه بالفعل، ولم يحسن مدحه وذمه

١. في باقي النسخ: «يعدّه».

٢. لم يرد قوله: (عليه وحسن الذمّ) في «أ».

٣. لم يرد قوله: (بقي) في «أ».

٤. في «أ»: (قايضة).

٥. لم يرد قوله: (أثر) في «أ».

باللّون الذي فيه؛ لأنّ الله تعالى قد خلق مع الفعل قدرة غير مؤثّرة ولم يخلق مع اللّون قدرة. وأيّ عاقل يرتضي هذا القول، أو يستحسن المدح والذّم للعبد مع الفعل لأنّه قد خلق فيه فعلاً، ولا يستحسن المدح والذّم مع اللّون لأنّه خلق فيه فعل واحد، مع أنّ المدح والذّم في الحالين على فعل الغير، فينبغي أن يكونا متوجهين على قول المجترة إلى الله.

الخامس: إنّ ذلك يلزم منه نسبة غاية الظلم والجور إلى الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، حيث يخلق فينا الفعل على قولهم ويعذبنا عليه، وتنزيه المخلوقين حتّى إبليس عن كلّ قبيح وشرٍّ ومعصية وكفر، ونسبه الجميع إلى الخالق غير معقول ولا مقبول، فكيف إذا أثبتنا حصول العذاب بسبب ذلك من غير تأثير من المخلوقين بوجهٍ على قول المجترة.

فإن قلت: للمجترة أن يقولوا يتصوّر ذمنا على فعل غيرنا إذا كان مكسوباً لنا، فإنّه تعالى علم أنّه لو لم تجامع قدرتنا قدرته تعالى لفعلناه اختياراً كما هو معنى الكسب عندهم (١٩)، ونظير ذلك ما روي من العلة^١ في دوام عقاب الكافر، من أنّه تعالى^٢ علم أنّه لو كان مخلداً في الدنيا لكان كافراً عاصياً دائماً أبداً، وأنّ العلة في دوام نعيم المؤمن مثل ذلك (٢٠).

قلت: وأمّا الكسب، فقد عرفت أنّه غير معقول ولا مفيد ولا مؤثّر، وأمّا الرواية فيها: أوّل احتمال كون التعليل غير حقيقي، ومثله في أحاديث العلل [الشرائع] كثير جدّاً، وثانياً أن يقال إنّها ليست لبيان أنّ استحقاق العقاب مثل مدّة عمره لكفره التحقيق وبعداً لكفره التقديري؛ لأنّه ظلم، بل هي محمولة على بيان استحقاق مجموع ذلك العقاب الدائم بسبب الكفر والنية التحقيقين معاً، كما يُفهم من بعض أحاديث باب النية من الكافي وغيره^٣، وإن كانت النية وحدها لا عقاب عليها، كما روي (٢١). على أنّ تلك الرواية يمكن تخصيصها بغير

١. في هـ: (العامة).

٢. لم يرد من قوله: (علم أنّه لو لم) إلى هنا في هـ.

٣. أنظر المحاسن، ج ٢، ص ٣٣١، ح ٩٤، باب العلل؛ وعلل الشرائع، ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١، باب العلة التي من أجلها يُخلّد من يُخلّد في الجنة ويُخلّد من يُخلّد في النار؛ وتفسير العتاشي، ج ٢، ص ٣١٦، ذيل الآية ٨٤ من الإسراء؛ والكافي، ج ٢، ص ٨٥، ح ٥، باب النية.

٤. راجع الكافي، ج ٢، ص ٨٤، ح ١-٥، باب النية.

٥. راجع المحاسن، ج ١، ص ٦٦٠، ٣١٥-٣٢٥، باب النية؛ الهداية، ص ٦٢، باب النية؛ الجعفریات، ص ١٦٩، باب النية؛ منية المريد، ص ١٣٣، فصل في ما روي عن النبي ﷺ والإخلاص.

نية الكافر، لما ورد^١ في رواية أخرى:

«نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله»^٢ [٢٢] [٢٣].

السادس: أن أفعالنا توجد وتحصل عند دواعينا وإرادتنا، وتنفي عند صوارفنا وكرهتنا، فلو لا استنادها إلينا لجاز أن تقع منا وإن كرهنا، وأن تقدّم وإن أردنا، وأن تقع الأفعال منا عند إرادتنا لخلافها، وهو باطل بالضرورة، وهل رأيت أحداً يريد الأكل فيحصل منه الكتابة؟ وبهذا يظهر جواب قول الأشاعرة: «ما الفرق بين ما أحدثتموه عقيب دواعيكم، وبين ما يخلقه الله عندها؟ فإنك قد عرفت وعرف كل من أنصف أن الفرق ضروري وجداني، كمن أراد النزول من السلم ثم نزل منه أو سقط من غيره، فهذا فرق واضح، وكذلك سائر الصور، مضافاً إلى الأدلة السابقة والآية.

السابع: إضافة الفعل إلى العبد، وإسناده إليه في الكتاب والسنة وكلام جميع العقلاء، في مواضع لا تعد ولا تحصى. والقرآن مشحون بذلك مملوّه، من قوله: «إِنَّا لَنَعْبُدُ وَإِنَّا لَنَسْتَعِينُ»^٣، إلى قوله: «يُؤْتِيهِ فِي صُدُورِ النَّاسِ»^٤.

كقوله تعالى: «قَوْلِ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ»^٥، [وكقوله: «...إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الْقُلُوبَ...»^٦، «...حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...»^٧، «...بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَفْرًا...»^٨، «فَطَوَّعَتْ لَهُ رَفْسَهُ...»^٩، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^{١٠}، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا»^{١١}، وغير ذلك مما هو كثير جداً.

١. في «أ»: (روى).

٢. الهداية، ص ٦٢، باب النية؛ الكافي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢، باب النية.

٣. الفاتحة: ٥.

٤. الناس: ٥.

٥. البقرة: ٧٩.

٦. الأنعام: ١١٦ يونس: ٦٦؛ النجم: ٢٨.

٧. الأنفال: ٥٣؛ الرعد: ١١.

٨. يوسف: ١٨.

٩. المائدة: ٣٠.

١٠. البقرة: ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣ ...

١١. التحريم: ٧.

وحقيقة الإسناد للفعل أن يكون إلى الفاعل، والحمل على المجاز لابد له من دليل وقرينة، وإلا وجب وتعين الحمل على الحقيقة.

الثامن: أنه تعالى مدح المؤمن على إيمانه وذم الكافر على كفره، ووعد بالثواب على الطاعة وتوعد بالعقاب على المعصية [٢٤]، بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^١، «... الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»^٢، ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾^٣، «... لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى»^٤، «... هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ»^٥، «... هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»^٦، «... فَلَهُ عَشْرَ أَمْثَالِهَا»^٧، «... تَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ • وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»^٨، «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ»^٩؛ وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك، ولا يتصور مجازات الإنسان وثوابه وعقابه ومدحه وذمه على فعل غيره.

التاسع: أنه تعالى نزه نفسه عن أفعال المخلوقين من الظلم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^{١٠}، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُ...﴾^{١١}، «... لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ...»^{١٢}، «... وَلَا يُظْلَمُونَ قَبِيلًا»^{١٣}، «... وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ»^{١٤}، وغير ذلك، ونسب الكفر والمعاصي إلى العباد بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ...﴾^{١٥}،

١. في «أ»: (نعين).

٢. غافر: ١٧.

٣. الجاثية: ٢٨.

٤. النجم: ٣٧.

٥. طه: ١٥.

٦. الرحمن: ٦٠.

٧. النمل: ٩٠.

٨. الأنعام: ١٦٠.

٩. الزلزلة: ٧ - ٨.

١٠. النساء: ١٢٣.

١١. فضلت: ٤٦.

١٢. هود: ١٠١؛ النحل: ١١٨؛ الزخرف: ٧٦.

١٣. غافر: ١٧.

١٤. النساء: ٤٩؛ الإسراء: ٧١.

١٥. البقرة: ٥٧؛ الأعراف: ١٦٠؛ التوبة: ٧٠؛ النحل: ٣٣، ١١٨؛ العنكبوت: ٤٠؛ الروم: ٩.

١٦. البقرة: ٢٨.

﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا...﴾^١، «... مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ...»^٢، ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾^٣، «... لَيْعَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ...»^٤، «... لَيْعَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...»^٥، وغير ذلك.

ومن المعلوم القطعي أنه يستحيل أن يخلق في الكافر الكفر وفي العاصي العصيان ثم يوبخهما عليه^٦، ويستحيل أن ينزه نفسه عن فعل نفسه وينسبه إلى غيره، ويلزم على قول المجترة الكذب الواضح، تعالى الله عنه علواً كبيراً.

العاشر: أنه تعالى خیر العباد، وصرح في مواضع متعددة بذلك، نحو قوله: ﴿...فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ...﴾^٧، «...إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ»^٨، ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^٩، «...فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا»^{١٠}، إلى غير ذلك.

الحادي عشر: أنه تعالى أمر عباده بالمسارعة إلى الخيرات والمسابقة إلى الطاعات بقوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾^{١١}، «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ»^{١٢}، وأمرهم بالعبادات بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾^{١٣}، «...وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ...»^{١٤}، و﴿...إِزْكُوا وَاسْجُدُوا...﴾^{١٥}، «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ

١ . النساء: ٣٩.

٢ . سورة ص: ٧٥.

٣ . المذثر: ٤٩.

٤ . آل عمران: ٧١.

٥ . آل عمران: ٩٩.

٦ . مناهج اليقين في أصول الدين، ص ٣٦٩، البحث الثاني في أنا فاعلون.

٧ . الكهف: ٢٩.

٨ . فصلت: ٤٠.

٩ . المذثر: ٣٧.

١٠ . المزمل: ١٩، الإنسان: ٢٩.

١١ . في «أ»: (سابقوا).

١٢ . آل عمران: ١٣٣، الحديد: ٢١ «سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ».

١٣ . في نسخة المؤلف: «واستبقوا».

١٤ . البقرة: ١٤٨، المائدة: ٤٨.

١٥ . البقرة: ٢١.

١٦ . الحج: ٧٧.

١٧ . الحج: ٧٧.

وَأَتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِيْنَ»^١، «تَوَبُّوْا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوْحًا»^٢، و«...اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ...»^٣، إلى غير ذلك ممَّا لا يُحصى.

وكذلك ورد في السنة من الأوامر والتواهي ما هو كثير جداً، وهو حجة على قول المجترة أيضاً، وإن زعموا أنَّ ذلك ليس من فعل الرسول؛ لأنهم يقولون هو من فعل الله وقوله.

الثاني عشر: النَّصُّ في الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أنه يجب علينا التوبة والتدم على الذنب، وكيف يُتصوّر كون التدم والتوبة صادرين من الله على فعل نفسه أو فعل غيره، أو كونهما صادرين من العبد على فعل غيره؟ هذا باطل ضرورة وبديهية.

ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً بأمر آخر كثيرة، أقواها وأوثقها إجماع جميع الطائفة المحققة الاثني عشرية على اعتقاد الاختيار وبطلان الجبر والتفويض وإثبات القدرة للعبد في الجملة، ولا ريب في حجية هذا الإجماع للعلم القطعي بدخول المعصوم، بل جميع المعصومين عليهم السلام فيه، فإنهم قد أجمعوا على ذلك، فنقل عنهم تواتراً من شيعتهم وأعدائهم، وذلك دليل قطعي لا يقبل التشكيك ولا يحتمل التأويل؛ لما بيّن في الأصول ولما رواه العامة والخاصة من الأحاديث المتواترة من قوله عليه السلام: «إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»^٤ [٢٥]، وقوله عليه السلام: «أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»^٥ [٢٦]، وقوله عليه السلام: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»^٦.

١. البقرة: ٤٣.

٢. التحريم: ٨.

٣. هود: ٣.

٤. في: أ؛ (ونقل).

٥. الإرشاد، ج ١، ص ٢٣٣، من كلامه عليه السلام في صفة الدنيا والتحذير منها: الأمالي للطوسي، ص ١٦٢، ٢٦٨؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٣٩١. احتجاجه عليه السلام على من قال بالرأي في الشرع، والاختلاف في الفتوى... مختصر بصائر الدرجات، ص ٩٠، الثقلين كتاب الله وعتره محمد عليه السلام؛ الطرائف، ص ١١٥، ١٧٥.

٦. الأمالي للطوسي، ص ١١٢، ٥١٣.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٣٤٥، المجلس الخامس والخمسون؛ الاختصاص، ص ٢٣٨، تفسير الكيان وأثار الذنوب: الأمالي للطوسي، ص ٥٥٩، خطبة الحسن عليه السلام بعد الصلح مع معاوية؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٠٢؛ الثاقب في المناقب، ص ١٢١، فصل في ذكر آدم عليه السلام؛ ومن العامة: المستدرک، ج ٣، ص ١٢٦؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١١٤، باب فيما أوصى به عليه السلام.

وغير ذلك من الآيات والزوايات والأدلة العقلية والتقليدية المذكورة في الكتب الأصولية والكلامية، بل وجود شخص واحد يقول بالعدل وبطلان الجبر كافٍ في الرد على المجترة، وهذا دليل إلزامي لهم.

ولو كان المعتقد فاسقاً أو كافراً لأنه على قولهم من الله، بل يلزمهم كون كل خبر صدقاً وكل اعتقاد صحيحاً وكل فعل صواباً، والقول ينفي الخطأ والكذب والشّر والباطل، إذا الكل على قولهم من الله، وهو باطل ضرورة، ولقد أراد أن يكلمني^١ بعض العلماء المجترة في هذه المسألة، فقلت له: «ما تقول في الجبر؟ فنقل اعتقاده قريباً ممّا تقدّم، فقلت له: «أنا أقول: هذا الاعتقاد باطل، فأخبرني من قال هذا الاعتقاد باطل، الله أم أنا؟» فسكت ولم يرد جواباً؛ لأنه إن^٢ قال: أنت، ترك مذهبه، وإن قال: الله، لم يقدر على تكذيبه.

وما أحسن ما حكى بعض علمائنا أنه حضر قاضي من العاظمة وبعض العلماء الشيعة مجلس بعض الخلفاء العباسيين، فأحضروا رجلاً طزاراً طويلاً، قد طر من رجل دراهم وثبت ذلك عليه، فقال الخليفة: بما نعاقيه؟ فقال: يُضرب ثلاثين سوطاً؛ لأنه طر الدراهم، فقال الشيعي: يا أمير المؤمنين! بقي عليه عقوبة أخرى، فقال: ماهي؟ قال: يُضرب ثلاثين سوطاً؛ لأنه طويل! فقال القاضي: وهل طوله باختياره؟ فقال: وهل طر الدراهم باختياره؟^٣ فسكت.^٤ [٢٧]

ومثل هذا حكايات كثيرة في كتاب الطوائف^٥ وفي كتاب الصراط المستقيم [٢٨]، وغيرهما المذكورة.

هذا ما خطر بالبال^٦ من وجوه الاستدلال على بطلان الجبر وإثبات العدل، ويأتي ما يدل على ذلك أيضاً^٧ إن شاء الله تعالى.

١. في «أ»: (يتكلمني).

٢. في «أ»: (لا أن) بدل (لأنه إن).

٣. لم يرد قوله: (وهل طر الدراهم باختياره) في «أ».

٤. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، ج ٣، ص ٥٩، فصل في مجادلات حسنة للشيعة مع أعدائهم وخصومهم.

٥. راجع الطوائف، ج ٢، ص ٣٠٨، بيان أقوال الطائفة المجترة وردّها.

٦. في «أ»: (بالباطل).

٧. لم يرد قوله: (أيضاً) في «أ».

الفصل الرابع

في ذكر الشبهات التي احتجّت بها المجبّرة على مذهبهم الفاسد واعتقادهم الباطل

أذكرها لأجيب عنها، وهي أمور:

الأول: ظاهر بعض الآيات في مثله^١ قوله تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»^٢ «... الله خالق كلِّ شَيْءٍ...»^٣، «... فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ»^٤ وهو يريد الإيمان، «... قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ...»^٥، «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ...»^٦.

الثاني: أنّ العبد إن لم يتمكّن من الترك فهو المطلوب، وإن تمكّن فإن لم يفتقر ترجيح الفعل إلى مرجح لزم الترجيح من غير مرجح وإن افتقر فإن كان المرجح من فعله تسلسل، وإن كان من فعل الله فإن أمكن الترك افتقر إلى مرجح آخر، وإلا لزم الجبر.

الثالث: أنّه لو كان العبد موجداً لأفعاله لكان عالماً بها، والثالي باطل فالمقدّم مثله. بيان القرطية أنّ القادر لا يختصّ أحد المقدورين إلا بالشعور والقصد، وهما مشروطان بالعلم، وقد قال تعالى: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ...»^٧، وبيان بطلان الثالي ظاهر، فإنّ المتحرّك يقطع مسافة

١ . في وه: (مثل).

٢ . الصافات: ٩٦.

٣ . الرعد: ١٦؛ الرمز: ٦٢.

٤ . هود: ١٠٧؛ البروج: ١٦.

٥ . النساء: ٧٨.

٦ . الإنسان: ٣٠؛ التكويز: ٢٩.

٧ . الملك: ١٤.

لا يعلم مقدار أجزائها، والكاتب يكتب حروفاً لا يعلم مقدارها ولا يعلم كيفيتي السرعة والبطء القائمين بالحركة، والتائب فاعل غير عالم.

الرابع: أنه لو كان العبد قادراً لكان الله غير قادر على مقدوره، وهو باطل؛ لأنه قادر على كل الممكنات بالدليل المقتر في محله، ولأنه قادر على مثله فهو قادر على عينه؛ لتساوي الأمثال، لكن التالي باطل، وإلا لزم وقوع مخلوق بقادرين؛ لأننا إذا فرضنا أن العبد أراد فعلاً وأراد الله لكونه مصلحة، يلزم وقوعه بقادرين، والتالي باطل؛ لأنه يلزم استغناء الفعل عنهما وحاجته إليهما، [و] هذا خلف.

الخامس: أن فعل العبد إما واجب الوقوع وإما ممتنع الوقوع، ولا شيء منهما بمقدور، وذلك أنه إن تعلّق علم الله بوقوع الفعل صار واجباً، وإن تعلّق بعدمه صار ممتنعاً، والجهل محال على الله اتفاقاً، فلا بد أن يتعلّق علمه بأحدهما.

الفصل الخامس

في الجواب عن هذه الشبهات والوجوه الضعيفة

أما الجواب عن الأول، فبأن ما أوردناه راجح بل قطعي، فيجب تأويل ما خالفه؛ لقلته واحتماله للتأويلات الكثيرة، ولأن الأفعال لما نُسبت إلى العباد هناك نُسبت إليهم جميع لوازمها وأحكامها، من الوعد والوعيد والثواب والعقاب، وغير ذلك، واقتصر هنا على مجرد الاستناد مع القرائن على كونه مجازياً، وهو ما قلنا، وغيره فيُحمل على وجه من وجوه المجاز، كإرادة خلق الأسباب والشهوات والآلات ونحوها، ممّا لا يصل إلى حدّ الجبر، وما أحسن قول أبي الهذيل: «إنّ الله أنزل القرآن ليكون حجة على الكافرين لا لهم»^١.

ولو كان المراد من هذه الآيات ظاهرها، لكان التبيّن ﷺ محجوجاً بها، بأن يقول له الكافر: «كيف تأمرني بالإيمان وقد خلقتني الله في الكفر»؟! وقد صوّف بعض أهل العدل كتاباً سَمّاه *الموازنة* [٢٩]، جمع فيه أدلة العدل والجبر والآيات القرآنية من القسمين، فوجد آيات العدل تزيد على آيات الجبر سبعين آية، وهو وجه واضح للترجيح، فوجب تأويل آيات الجبر:

أما الأولى: فبأن تُحمل «ما تعملون» على الصّور التي كانوا ينتحتونها ويعملونها من الأحجار والأخشاب، لا نفس العمل لنسبته إليهم صريحاً، أو المراد بالخلق مجرد التقدير من غير جبر. وأما الثانية: فبأن يُخصّ بخلق الأجسام، فإنّه ما من عام إلّا وقد خُصّ، ولا شك أنّ الله منفرد بخلق الأجسام، وكذا قوله تعالى: ﴿...أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ...﴾^٢، وهما معارضان

١ . نقل فخر الدين الرازي منه في كتابه *المحصل*، ص ٤٧٠، مسألة تأثير قدرة العبد في مقدوره؛ قاموس البحرين، ص ٢٤٠.

٢ . فاطر: ٤٠؛ الأحقاف: ٤.

بقوله تعالى: ﴿...فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^١، وغيرها من الآيات وغيرها.

وأما الثالثة: فالإرادة قسمان: جازمة وغير جازمة، وبعبارة أخرى جبرية واختيارية، وكثيراً ما يريد الإنسان من عبده فعلاً باختياره، فلا يقع مع صدق الإرادة، ولو شاء لجبره، ومع ترك الجبر لا ينافي الإرادة، على أن الدليل هنا أخض من المدعي، وهو معارض بعدم إرادة الكفر، بل إرادة عدمه.

وأما الرابعة: فهي مخصوصة بغير الطاعة والمعصية؛ لأن أولها: ﴿...وَأَنْ تُصِيبَهُ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾^٢، ومعلوم؛ لأنهم ما كانوا ينسبون طاعتهم إلى الله ومعصيتهم إلى النبي ﷺ [٣٠]، وإنما المراد بالحسنة نحو الخصب والرخص والعافية والغنى ونحوها، والمراد بالسئنة أضدادها، وذلك ظاهر من التفسير والأخبار [٣١] وكتب العربية، ومن الآية التي بعدها بغير فصل، وهي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ...﴾^٣، فإن آخرها صريح، وأولها لا ينافي لوجوب الحمل على أن التوفيق للحسنة وأسبابها من الله، وإلا لزم من ذلك خرق الإجماع.

وأما الخامسة: فتحمل على أن المراد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ...﴾ [هو التمكين والتخليه وعدم المنع، ولولا ذلك لتناقض الكلام؛ لأنها صريحة في نسبة المشيئة إلى المخاطبين، فإن الاستثناء من التقي إثبات، والحمل على إرادة إيجاد الأسباب والتوقيفات وسلبها ممكن قريب، وإن لم يصل إلى حد الجبر، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿...وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى...﴾^٤، والتناقض هنا أوضح، ولها وجه آخر.

وعن الثاني أن القادر المختار يمكنه الترجيح غير مرجح، كما هو مذهبكم أيضاً في واجب الوجود، أو نقول: المرجح هو الإرادة، ولا تخرج^٥ القادر عن كونه قادراً، وترجيح إحدى

١ . المؤمنون: ١٤.

٢ . النساء: ٧٨.

٣ . النساء: ٧٩.

٤ . الإنسان: ٣٠؛ التكوين: ٢٩.

٥ . في «أه» (لو) بدل (لولا).

٦ . الأنفال: ١٧.

٧ . في «أه» (يخرج).

الإرادتين بالدواعي والبواعث التي لا توجب الإلجاء والاستواء والترحان باعتبارين ولا يكاد يُتصوّر فيها التساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فترجح إحدى الإرادتين مع أنه يمكن كون كلّ واحد من الفعل والترك راجحاً من جهة، ومرجوحاً من أخرى، فإذا رجح القادر أحدهما كان مرجحاً للترجح، وهذا معلوم في كلّ أمر يتردّد فيه العاقل، ولعلّ هذا معنى ما نقله صاحب الملل والنحل عن النظم أنّه قال: «لابدّ من وجود خاطرين يأمر أحدهما بالفعل والآخر بالترك حتى يمكن الترجيح»^١.

وكيف يُتصوّر استحالة الترجيح من غير مرجح، مع أنّنا نعلم قطعاً ويقيناً أنّ الهارب من الأسد إذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه سلك أحدهما، ولم يقف انتظاراً للمرجح حتى يأكله الأسد، وأنّ الجائع جدّاً إذا عرض له رغيقتان متساويان أكل أحدهما^٢ بغير شكّ، ولم يصبر حتى يموت جوعاً أو يجد مرجحاً، وهذه الشبهة كما تنفي قدرة العبد بزعمهم، فكذلك تنفي قدرة الله لو صحت، وما أجابوا به أجابنا به.

على أنّهم لم يوردوا دليلاً يُعتدّ به على استحالة الترجيح بغير مرجح في حقّ الفاعل المختار، بل^٣ يلزم عند التأمّل كون الفاعل المختار فاعلاً موجباً، ولا يبقى فرق بينهما، والوجدان دالّ على جواز الترجيح بغير مرجح في حقّ الفاعل المختار، وكلّ أحد يعلم من نفسه أنّه كثيراً ما يرجح بعض أفعاله ولا يخطربها به مرجح أصلاً، وأيّ عاقل يقبل ما يخالف وجدانه ويناقض عقله مع أنّه مخالف للتقلّ أيضاً، وكيف يقبل دعواهم بغير دليل ويلزم على قولهم عجز الخالق والمخلوق، وأكثر مقدماتهم عند التأمّل ضعيفة من هذا القبيل أو أضعف، كما حقّقه جماعة من علمائنا المتأخّرين.

وقد اعترف كثير منهم بأنّ إرادة الفاعل المختار كافية في الترجيح، وهذا اعتراف بجواز الترجيح بغير مرجح؛ لأنّ ترجيح الإرادة على إرادة الضّدان كان بمرجح، وهكذا لزم التسلسل، وإلّا ثبت المطلوب وهو ما قلناه.

١. الملل والنحل، ج ١، ص ٥٨: النظامية، قال: لابدّ من خاطرين أحدهما يأمر بالإقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار.

٢. لم يرد قوله: (أحدهما) في واه.

٣. لم يرد قوله: (بل) في واه.

وعن الثالث أن العلم الإجمالي كافٍ، ولاشك أنه حاصل. والعجب أن جمعاً منهم يقولون: «إن علم الله إجمالي» ولا يكتفون من علم العبد بالإجمالي^١، فهذه الشبهة على قول هؤلاء أوضح فساداً، وجوابها أوضح سداداً، على أن علم التفصيلي حاصل بالتدريج لكنه ينسأ بالتدريج.

وعن الرابع: أن قدرة الله أقوى، فوق مقدوره أولى، على أنه يمتنع إرادته تعالى لفعل العبد إن^٢ كان طاعة أو معصية؛ للزوم بطلان التكليف، ولا حرج في تجويز غيره، ويكون الفعل حينئذ واقعاً بإرادة الله ولا يتعلق به أمر ولا نهى، لكن لا بد من شعور العبد بذلك؛ للفرق الضروري بين الفعل الاختياري وغيره كما مر.

وعن الخامس: بالمعارضة بفعل الله، فإنه لا بد من تعلق علمه بفعل نفسه؛ لاستحالة الجهل عليه، فيلزم نفي القدرة عنه تعالى، فكما تعلق علمه بصلاة زيد تعلق علمه بوجوده، وكما علم زنا عمر وعلم موته. فظهر أن هذه الشبهة لوصحت لاستلزامت نفي القدرة والاختيار عن العبد وعن الله، وهو باطل بالضرورة، وما أجابوا به فهو جوابنا.

وحل الإشكال أن العلم تابع للمعلوم تقدم أو تأخر، ولولم يطابقه كان جهلاً، وليس المعلوم بتابع للعلم قطعاً، ألا ترى أن من علم بقيام زيد كان علمه به تابعاً لقيامه ومسبباً عنه دون العكس، وليس العلم بسبب للقيام ولا علة له ولا مؤثر^٣ فيه، وكذا علمنا بطلوع الشمس غداً، وعلمنا بخروج المهدي عليه السلام وقيام الساعة، ونحو ذلك.

ولا يتصور كون العلم مؤثراً في المعلوم ولا انقسامه إلى قسمين كما ادّعاه بعضهم، على أن علم الله إن كان علة تامة ومؤثراً حقيقياً، لزم قدم العالم وعدم تعاقب الحوادث، وإن كان هناك مؤثراً آخر، فهو المطلوب وسقطت الشبهة.

١. في «ه»: (بالإجمال).

٢. في «ه»: (وإن).

٣. في «ه»: (مؤثراً).

الفصل السادس

في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتفويض

ولنقتصر منها على اثني عشر:

الأول: ما رواه الكليني رحمه الله بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنه كان جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين، إذ أقبل شيخ [فجئاً بين يديه]، فقال له: [يا أمير المؤمنين]، أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام^١، أبقياء من الله وقدر؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام:

«أجل يا شيخ، ما علوت^٢ تلعة ولا هبطتم بطن وإلا بقضاء من الله وقدر^٣».

فقال له الشيخ: عند الله أحسب عنائي^٤ يا أمير المؤمنين! فقال له:

«مه^٥ يا شيخ! فوالله لقد عظم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين».

فقال له الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: وتظن أنه كان قضاءً حتماً وقدرًا لازماً؟! إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والأمر والتهى والزجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن

١. في «أ»: (إلى مسيرنا إلى أهل) بدل (عن مسيرنا إلى أهل الشام).

٢. في «أ»: (علو).

٣. في «أ»: (عنائي).

٤. لم يرد قوله: (مه) في «أ».

لأنمة للمذنب ولا محمدة للمحسن، وكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن وكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان، وقد رتبة هذه الأمة ومجوسها، إن الله كلف تخييراً ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعص مغلوباً ولم يُطع مكرهاً ولم يُملك مفوضاً، ولم يخلق السموات ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾^١، ولم يبعث التبيين مبشرين ومنذرين عبثاً ﴿ذَلِكَ ظَلُّ الْبَيْنِ كَفَرُوا قَوْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾^٢.

فأنشاء الشيخ يقول:

أنت الإمام الذي نرجوا بطاعته يوم النجاة من الرحمان غفراناً
أوضحت من أمرنا ما كان جزاك ربك بالإحسان إحساناً^٣ [٣٢]

أقول: هذا الحديث الشريف وحده كافٍ في هذا الباب كافل بإزالة الشك والارتباب، وهو في غاية الشهرة بين المحدثين، قد رواه أكثر علماء المسلمين، وهو صريح في أن القضاء والقدر في أفعال المكلفين غير محتومين، فلا ينافيان القدرة والاختيار ولا يبطلان الثواب والعقاب، وفيه دلالة على أن بعض القضاء محتوم وبعضه غير محتوم، وإشارة إلى أن العلم تابع للمعلوم، ويدل على أن القدرة هم المجترة القائلون بتأثير القدر دون القدرة، ويحتمل أن يكون مراده أن المفوضة هم القدرة، ويكون الإشارة إليهم في آخر الكلام، والله أعلم.

الثاني: ما رواه أيضاً عن يونس بن عبد الرحمن، قال: «قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا يونس، لا تقل بقول القدرة، فإن القدرة لم يقولوا بقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ولا بقول إبليس، فإن أهل الجنة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾^٤، وقال أهل النار: ﴿رَبَّنَا عَلَّمَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتَنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾^٥، وقال إبليس: ﴿رَبِّ يَمَّا أَغْوَيْتَنِي﴾^٦.

١. في «أ»: (إن أسكف) بدل (إن الله كلف).

٢. سورة ص: ٢٧.

٣. سورة ص: ٢٧.

٤. لم يرد قوله: (ما) في «أ».

٥. الكافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ١، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٦. الأعراف: ٤٣.

٧. المؤمنون: ١٠٦.

٨. الحجر: ٣٩.

فقلت: والله ما أقول بقولهم، ولكنتي أقول لا يكون إلا بما شاء الله وأراد وقدر وقضى. فقال: يا يونس، ليس هكذا، لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى^١. يا يونس، تعلم ما المشيئة؟ قلت: لا. قال: هي الذكر الأول، فتعلم^٢ ما الإرادة؟ قلت: لا. قال: هي العزيمة على ما يشاء، فتعلم ما القدر؟ قلت: لا. قال: [هي] الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء. [قال] ثم قال: والقضاء هو الإبرام وإقامة العين.

قال: فاستأذنته أن أقتل رأسه، وقلت: فتحت لي شيئاً كنت عنه في غفلة^٣ [٣٣].

أقول: المراد بالقدرية؛ أهل الجبر كما مر؛ وذلك أن قول أهل الجنة: لنهتدي؛ أي نكتسب الهداية أو نقبلها، صريح في نسبة الفعل إلى أنفسهم، وقولهم: هداانا الله؛ بمعنى الدلالة واللفظ لا بمعنى الجبر، وإلا لتناقض الكلام، بل لو كانت الهداية والاهتداء بمعنى واحد أو من شخص واحد لما كان لآية معنى ولا فائدة، وفيه إشارة إلى بطلان الجبر والتفويض معاً.

وكذلك قول أهل النار: «عَلَيْتَ عَلَيْنَا يَشْقَوْنَا»^٤، فإنهم أضافوا الشقوة إلى أنفسهم إضافة المصدر إلى الفاعل لا إلى المفعول؛ لعدم تعدّي الفعل هنا؛ فلا مفعول يُضاف إليه، وأوضح منه وصفهم أنفسهم بالضلال، فلو كانت الغلبة حقيقةً وهي من فعل الله أو غيره بحيث سلبتهم الاختيار، لما صدق عليهم أنهم ضالّون بصيغة اسم الفاعل؛ أي الفاعلون للضلال.

وفي ذكر الواو دون الفاء إشارة لطيفة إلى عدم الترتب والسببية، وقول إبليس: «رَبِّ بِمَاءِ أَعْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»^٥ موافق لذلك أيضاً، فإنه أقرب بآته فاعل التزيين والإغواء، فلو كان مجبوراً لذكر عذره وبرأ نفسه، وإن منع من ذلك وحكم عليه بالكفر والعذاب، لزم غاية الظلم، وقوله: «بِمَاءِ أَعْوَيْتَنِي» لا ينافي ذلك؛ لاحتماله وجوهاً، منها: الحمل على الإسناد المجازي، فإنه لا بدّ من تأويل أحد الطرفين، وذلك راجح لما مرّ، فإن التخلية من الأسباب،

١. لم يرد من قوله: (فقال يا يونس) إلى هنا في «أه».

٢. في «أه» زيادة: (ما).

٣. الكافي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٤. لم يرد من قوله: (أن أقتل رأسه) إلى هنا في «أه».

٥. المؤمنون: ١٠٦.

٦. الحجر: ٣٩.

إلا أنها لا تصل إلى حدّ الجبر.

ومنها: «إن أغويتني» بمعنى خيّبتني؛ لأنّ غوى بمعنى خاب لغةً، قال الشاعر:
فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغي لائماً^١
ولا شك أنّ الله قد خيّبه من ثواب السجود الذي أعطاه الملائكة؛ لأنّه لم يسجد.

ومنها^٢ أن يكون «أغويتني» بمعنى وجدتني غاوياً، وهذا معنى صحيح لهذا اللفظ، ولكن
إن توجّه الحديث بعكس هذا التوجيه فيصير ردّاً على المفوضة، وإن تجمع بين التوجيهين
فيكون استعمال القدريّة في معنيين، بأن يكون نسبة إلى إنكار القدر وإلى إثبات القدر على
وجهي الإفراط والتفريط، فيصير ردّاً على الفريقين، والقرينة موجودة، وهي إيراد الآيات الثلاث
مشمّلة على المعنيين، وإن نازعت في ذلك وادّعت أنّ الخبر صريح في الجبر لكان لنا أن
نحمله على التقيّة، حيث إنّ معارضاته أكثر من أن تُحصى.

واعلم أنّ التفويض يُطلق على معانٍ^٣ [٣٤]، منها إقدار الله تعالى العبد في وقت على الشيء
في ثاني الوقت، فيلزمه أن يكون العبد قادراً بالاستقلال ولا يقدر أحد على منعه أصلاً.

ومنها إقدار الله العبد على الشيء بحيث لا يكون تعالى قادراً على صرف العبد عن ذلك
الشيء مع هذا الإقدار، فيلزمه أن يصدر عن العبد وإن شاء الله أن لا يصدر عنه.

ومنها أن يكون قد فوّض أمر الخلق والرزق إلى محمّد وآل محمّد ﷺ، كما يأتي في حديث صريح.
ومنها رفع التكليف والأمر والنهي عن العبد في الدنيا، كما يقول الصوفية عند حصول
الكشف وكمال المعرفة.

ومنها أن يفوّض الله إلى عباده أمر الدين حتّى يقولوا فيه بالرأي والقياس، وكلّ ذلك باطل
ضرورةً من مذهب أهل البيت ﷺ، والله أعلم.

الثالث: ما رواه أيضاً بسنده عن حمّاد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ، قال:

١ . البيت للمرقرش الأصغر (المفضليات، ص ٢٤٧)؛ والبيت في اللسان والصباح والمقاييس، ج ٤، ص ٣٩٩.

٢ . في «أه» (ومنها ومنها).

٣ . في «أه» زيادة: (كلّه باطله).

٤ . لم يرد قوله: (قد) في «أه».

«من زعم أنَّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أنَّ الخير والشر لله فقد كذب على الله»^١.

الرابع: ما رواه أيضاً بسنده عن الوشاء، عن الرضا عليه السلام، قال: سألته فقلت: الله فَوْضَ [الأمر] إلى العباد؟ قال عليه السلام: «الله أعز من ذلك». قلت: فجبرهم على المعاصي؟ قال: «الله أعدل وأحكم»^٢ من ذلك.
قال: ثم قال:

«[قال] الله عز وجل: يا ابن آدم، أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسئئاتك مني؛ عملت المعاصي بقوّتي التي^٣ جعلتها فيك»^٤.

الخامس: ما رواه بإسناده الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنَّ الله خلق الخلق فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلا بأذن الله»^٥.

السادس: ما رواه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ زعم أنَّ الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أنَّ الخير والشر بغير مشيئة^٦ الله فقد أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أنَّ المعاصي بغير قوّة الله فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله الله^٧ النار»^٨.

١. الكافي، ج ١، ص ١٥٦، ح ٢، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٤١٩، باب خلق الخير والشر.

٢. قوله: «الله أعز من ذلك» أي أغلب وأقدر من أن يكون غيره فاعلاً مستقلاً في ملكه، بغير مدخلية له سبحانه في ذلك الفعل.

قوله: «وأحكم» أي الجبر منافٍ للحكمة (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٣).

٣. في «أ»: (الذي).

٤. الكافي، ج ١، ص ١٥٧، ح ٣، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٥. المصدر السابق، ج ٥، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٦. قوله: «بغير مشيئة الله» أي التخلية وعدم تعلّق الإرادة الحتمية بخلافه، فإنّ من زعم استقلال الخلق وعدم قدرته تعالى

على صرفهم عن أفعالهم، وعدم مدخلية سبحانه في أعمالهم بوجه، فقد أخرج الله من سلطانه، وعزله عن التصرف في

ملكه (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٦).

٧. قوله: (الله) لم يرد في «أ».

٨. الكافي، ج ١، ص ١٥٨، ح ٦، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين؛ التوحيد، ص ٣٥٩، ح ٢، باب نفي الجبر والتفويض.

أقول: تنزيه الله^١ عن الأمر بالسوء يدل على بطلان الجبر عليه بطريق الأولوية، والغرض منه ومن أمثاله إبطال الجبر والتفويض معاً، كما ذكره الكليني في عنوان الباب^٢.

السابع: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: «لا». قلت: ففؤوس إليهم^٣ الأمر؟ قال: «لا». قلت: فماذا؟ قال: «لطف [من ربك] بين ذلك»^٤ [٣٥].

ومثله ما رواه بسند آخر عنه عليه السلام، أنه قيل له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: «الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها». فقال له: جعلت فداك، ففؤوس الله إلى العباد؟ قال: فقال: «لو فؤوس إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي». فقال له: جعلت فداك، فبينهما منزلة؟ قال: فقال: «نعم، أوسع ما بين السماء والأرض»^٥ [٣٦].

ومثلهما ما رواه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قال:

«[إن] الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثم يعذبهم عليها، والله أعز من أن يريد أمراً فلا يكون». قال: فستلّا: هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة؟ قال: «نعم أوسع ممّا بين السماء والأرض»^٦ [٣٧].

الثامن: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سُئِلَ عن الجبر والقدر، فقال:

«لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما، فيها الحقّ التي بينهما، لا يعلمها إلا العالم أو من علمها إياه العالم»^٧ [٣٨].

التاسع: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمرين أمرين». قال: قلت: وما أمرين أمرين؟ قال:

١. لم يرد قوله: (الله) في «أ».

٢. راجع الكافي، ج ١، ص ١٥٥، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٣. لم يرد قوله: (إليهم) في «أ».

٤. الكافي، ج ١، ص ١٥٩، ح ٨، باب الجبر والقدر والأمريين الأمرين.

٥. المصدر السابق، ح ١١.

٦. المصدر السابق، ح ٩.

٧. المصدر السابق، ح ١٠.

«مَثَلُ ذَلِكَ رَجُلٍ رَأَيْتَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَتَهَيْتَهُ فَلَمْ يَنْتَه فْتَرَكْتَهُ ففَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ، فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فْتَرَكْتَهُ كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْمَعْصِيَةِ»^١.

العاشر: ما رواه الصدوق عليه السلام في عيون الأخبار عن زيد بن عمير [بن معاوية] الشامي، قال: دخلت على الرضا عليه السلام بمرو فقلت له: يا ابن رسول الله، روي لنا عن الصادق عليه السلام أنه قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمرين أمرين»، ما معناه؟ قال عليه السلام:

«من زعم أن الله تعالى يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله تعالى فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك». فقلت: فما أمرين أمرين؟ قال عليه السلام: «وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به وترك ما نهوا عنه». قلت: فهل لله مشيئة وإرادة في ذلك؟ قال عليه السلام: «فأما الطاعات فأرادة الله تعالى ومشيتته فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها، وإرادته ومشيتته في المعاصي النهي عنها والسخط لها والخذلان عليها...»، الحديث^٢.

الحادي عشر: ما رواه الصدوق عليه السلام في التوحيد بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«[إن] الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أن الله عز وجل أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر، ورجل يزعم أن الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه فهو كافر، ورجل يزعم أن الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ»^٣.

الثاني عشر: ما رواه عليه السلام بإسناده عن الرضا عليه السلام، قلت له: يا ابن رسول الله، إن الناس ينسبوننا إلى القول بالتنشيب والجبر لما روي من الأخبار في ذلك عن آبائك [الأئمة] عليهم السلام. فقال عليه السلام:

١. الكافي، ج ١، ص ١٦٠، ح ١٣، باب الجبر والقدر والأمرين: التوحيد، ص ٣٦٢، ح ٨، باب نفي الجبر والتفويض.
يدل على أن الأمرين الأمرين هو مدخليته سبحانه في أعمال العباد بالتوفيق والخذلان [مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٥، ح ١٣].
٢. عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ١٢٤، ١٧، باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد.
٣. التوحيد، ص ٣٦٠، ٥، باب نفي الجبر والتفويض.

«يا ابن خالد»، أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي [الأئمة] عليهم السلام في التشبيه والجبر أكثر، أم الأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وآله [في ذلك؟] فقلت: بل ما روي^١ عن النبي صلى الله عليه وآله [في ذلك أكثر]. قال عليه السلام: «فليقولوا إن [رسول الله صلى الله عليه وآله] كان يقول بالتشبيه والجبر [إذا]». فقلت^٢: [له: إنهم] يقولون [إن رسول الله] لم يقل [من ذلك] شيئاً، وإنما روي عليه. قال: «فليقولوا [في]»^٣ آبائي عليهم السلام [أنهم] لم يقولوا من ذلك شيئاً وإنما روي عليهم».

ثم قال عليه السلام: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة. يا ابن خالد، إنما وضع الأخبار عتاً في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغروا عظمة الله، فمن أحبهم فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبنا، ومن الالهم فقد عادانا، ومن عاداهم فقد والانا...» الحديث^٤.

أقول: والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، اقتصرنا منها على هذا القدر لما مرّ.

١. في نسخة المؤلف: «فقال الراوي: بل الأخبار التي رويت» بدل «في ذلك فقلت: بل ما روي».

٢. في نسخة المؤلف: «فقال».

٣. في نسخة المؤلف: «إن» بدل «في».

٤. التوحيد، ص ٣٦٣، ١٢، باب نفى الجبر والتفويض؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٤٥، ١٤٢، باب ما جاء عن الرضا علي

بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد.

الفصل السابع

في ذكر بعض الأحاديث الدالة على إثبات القدرة والاختيار للعبد مضافاً إلى ما مر

ولنذكر من ذلك اثني عشر:

الأول: ما رواه الكليني عن الرضا عليه السلام أنه سُئِلَ عن الاستطاعة، فقال:

«يستطيع العبد بعد أربع خصال أن يكون مخلى السرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سبب وارد من الله». قال: قلت: جُعِلَتْ فداك، فسرلي هذا. قال عليه السلام: «أن يكون العبد مخلى السرب صحيح الجسم سليم الجوارح، يريد أن يزني فلا يجد امرأة ثم يجدها، فإذا أن يعصم نفسه فيمتنع كما امتنع يوسف عليه السلام، أو يخلي بينه وبين إرادته فيزني فيُسمى زانياً، ولم يطع الله بإكراه ولم يعصه بغلبة»^[٣٩].

الثاني: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قيل له: الناس مجبورون؟ قال عليه السلام: «لو كانوا مجبورين كانوا معذورين». قال: فقوّض إليهم؟ قال: لا. قال: فما هم؟ قال عليه السلام: «علم منهم فعلاً فجعل فيهم آلة الفعل، فإذا فعلوه^٢ كانوا مع الفعل مستطيعين»^٣[٤٠].

الثالث: ما رواه أيضاً بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سُئِلَ: هل للعباد من الاستطاعة شيء؟ [قال]: فقال عليه السلام [لي]:

«إذا فعلوا الفعل كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم». قال: قلت: وما

١. الكافي، ج ١، ص ١٦٠، ح ١، باب الاستطاعة؛ التوحيد، ص ٣٤٨، ح ٧، باب الاستطاعة.

٢. في نسخة المؤلف: «فعلوا».

٣. الكافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٢، باب الاستطاعة.

هي؟ قال ﷺ: «الآلة مثل الزاني إذا زنى كان مستطيعاً للزنا حين زنى، ولو أنه ترك الزنا ولم يزن كان مستطيعاً لتركه إذا ترك».

قال: ثم قال ﷺ: «ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً». قلت: فعلى ماذا يعذبه؟^١ قال: «بالحجة البالغة والآلة التي ركب فيهم، إن الله لم يجبر أحداً على معصيته، ولا أراد إرادة حتم الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في إرادة^٢ الله أن يكفروهم في إرادة الله وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير». قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال ﷺ: «ليس هكذا أقول، ولكنني أقول: علم أنهم سيكفرون فأراد الكفر لعلمه فيهم، وليست هي إرادة حتم، إنما هي إرادة اختيار». قال: ثم قال: «ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً»^٣ [٤١].

ولا ينافي هذا ما رواه الصدوق رحمه الله في التوحيد عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سُئِلَ عن الاستطاعة. فقال ﷺ: «وقد فعلوا؟» فقلت: نعم، زعموا أنها لا تكون إلا عند الفعل وإرادة في حال الفعل لا قبله. فقال ﷺ: «أشرك^٤ القوم» [٤٢].

لأن حديث الكليني رحمه الله وجهه أن القدرة قبل الفعل يكون شرط تأثيرها مفقوداً وهو الإرادة، والمانع موجوداً وهو عدمها، فيصدق نفيها، ويقال الإرادة الجازمة مقدورة وبعدها تنم القدرة ويصدق إثباتها لقدرة العبد^٥ على إيجاد الشرط وإزالة المانع، فلا منافاة، أو المراد أن العبد قبل العلم لا يعلم أنه يقدر على الفعل؛ لأن شرط القدرة التخليّة من الله وعدم المنع، فلا تتحقق القدرة إلا وقت الفعل، ولو كان المراد به غير ما قلناه تعيّن حملته على التقيّه؛ لما مضى ويأتي.

١. في نسخة المؤلف: «يعذبهم».

٢. في نسخة المؤلف: «علم» بدلاً من «إرادة».

٣. الكافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٣، باب الاستطاعة.

٤. إشراكهم ليس لأجل هذه العقيدة خاسّة، بل لما فعلوا في أصل الدين، ويحتمل ذلك؛ لأن هذه العقيدة من لوازم الجبر المستلزم إسناد الظلم والقواش إليه تعالى.

٥. التوحيد، ص ٣٥٠، ١٢، باب الاستطاعة.

٦. في «ه» زيادة: (أو).

الرابع: ما رواه أيضاً عن حمزة بن حمران، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أقول: إن الله تبارك وتعالى لم يكلّف العباد ما لا يستطيعون، ولم يكلّفهم إلّا ما يطيقون، وأنهم لا يصنعون شيئاً من ذلك إلّا بإرادة الله ومشئته وقضائه وقدره. قال: فقال عليه السلام: «هذا دين الله الذي أنا عليه وأبائي». أو كما قال^١.

الخامس: ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ من قولنا إنّ الله يحتج على العباد بما أتاهم وعزّفهم - إلى أن قال: - وكذلك إذا نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحداً في ضيق، ولم تجد أحداً إلّا والله عليه الحجة والله فيه المشيئة، ولأقول إنهم ما شأؤوا صنعوا. [ثم قال: إنّ الله يهدي ويضلّ. وقال:] وما أمروا إلّا بـدون سعتهم، وكلّ شيء أمر الناس به فهم يسعون له، وكلّ شيء لا يسعون له فهو موضوع عنهم، ولكنّ الناس لا خير فيهم»^[٤٣].

السادس: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله خلق الخلق فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلّا بإذن الله»^٢.

قال الصدوق عليه السلام في التوحيد: يعني يعلمه^[٤٤].

السابع: ما رواه الصدوق عليه السلام في التوحيد عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، قال:

«لا يكون العبد فاعلاً ولا متحرّكاً إلّا والاستطاعة معه من الله عزّ وجلّ، وإنّما وقع التكليف من الله تبارك وتعالى بعد الاستطاعة، ولا يكون مكلفاً للفعل^٣ إلّا مستطيعاً»^٤.

١. الكافي، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤، باب الاستطاعة.

٢. المصدر السابق، ص ١٦٥، ح ٤، باب حجج الله على خلقه.

٣. المصدر السابق، ص ١٥٨، ح ٥، باب الجبر والقدر والأمرين الأمرين.

٤. التوحيد، ص ٣٤٩، ح ٨، باب الاستطاعة.

٥. في نسخة المؤلف: «بالفعل».

٦. التوحيد، ص ٣٤٥، ح ٢، و ص ٣٥١، ح ١٨، باب الاستطاعة.

وعنه عليه السلام قال:

«لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلا باستطاعة متقدمة للقبض والبسط»^١.

الثامن: ما رواه عليه السلام أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام: أنه سُئِلَ عما افترض الله علينا في كتابه وما نهانا عنه، جعلنا مستطيعين لما افترض علينا، مستطيعين [لترك ما]^٢ نهانا عنه؟ فقال عليه السلام: «نعم»^٣.
 التاسع: ما رواه أيضاً فيه عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه قيل له: إن لنا كلاماً نتكلم به. [قال عليه السلام: «هاته». قلت: [نقول: إن الله عز وجل أمر ونهى، [وكتب الآجال والآثار لكل نفس بما قدر لها وأراد]، وجعل فيهم من الاستطاعة لطاعته ما يعملون به ما أمرهم به وما نهاهم عنه، فإذا تركوا ذلك إلى غيره كانوا محجوجين بما صير فيهم من الاستطاعة والقوة لطاعته. فقال عليه السلام: «هذا هو الحق إذا لم تعدُّه إلى غيره»^٤.

العاشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾^٥، قال عليه السلام: «مستطيعون [يستطيعون] الأخذ بما أمروا به والترك لما نهوا عنه»^٦.

وعنه عليه السلام في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ [لَيْتِهِ سَهِيلاً]﴾^٧ قال عليه السلام: «يكون له ما يحج به». قلت: فمن عرض عليه [الحج] فاستحيا. قال: «هو ممن يستطيع»^٨.
 وفي معناه أخبار كثيرة.

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال:

١. التوحيد، ص ٣٥٢، ح ٢٠، باب الاستطاعة؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٤٠٤، باب الابتلاء والاختبار؛ عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾، قال: «وهم يستطيعون الأخذ لما أمروا به، والترك لما نهوا عنه، ولذلك ابتلوا. وقال: ليس في العبد قبض ولا بسط مما أمر الله به أو نهى عنه، إلا ومن الله فيه ابتلاء وقضاء».

٢. في نسخة المؤلف: «لما».

٣. التوحيد، ص ٣٤٧، ح ٤، باب الاستطاعة.

٤. المصدر السابق، ح ٥.

٥. القلم: ٤٣.

٦. التوحيد، ص ٣٤٩، ح ٩، باب الاستطاعة.

٧. آل عمران: ٩٧.

٨. التوحيد، ص ٣٥٠، ح ١٠، باب الاستطاعة.

«لا يكون العبد فاعلاً إلا وهو مستطيع، وقد يكون مستطيعاً غير فاعل، ولا يكون فاعلاً أبداً حتى يكون معه الاستطاعة»^١.

وفي حديث آخر [عن أبي عبد الله عليه السلام] قال:

«ما كلف الله العباد كلفة فعل ولا نهاهم عن شيء [حتى] جعل لهم [الاستطاعة]^٢
ثم أمرهم ونهاهم، فلا يكون العبد آخذاً ولا تاركاً إلا باستطاعة متقدمة قبل الأمر
والنهي وقبل الأخذ والترك وقبل القبض والبسط»^٣.

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في هذه الآية: «لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا
لَاتَّبَعْتُكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ
يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ»^٤:

«أنهم كانوا يستطيعون، وقد كان في العلم أنه لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لفعلوا»^٥.

وعنه عليه السلام في هذه الآية: قال:

«[أكذبهم] الله [عز وجل] في قولهم: «لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ»، وقد كانوا مستطيعين
للخروج»^٦.

أقول: والأخبار في ذلك كثيرة وفيها بعض التعارض، إشارة إلى بطلان الجبر اللازم من
المبالغة في نفي القدرة والتفويض اللازم من المبالغة في إثباتها.

١. التوحيد، ص ٣٥٠، ح ١٣، باب الاستطاعة.

٢. في نسخة المؤلف: «إلا».

٣. في نسخة المؤلف: «استطاعة».

٤. التوحيد، ص ٣٥٢، ح ١٩، باب الاستطاعة.

٥. التوبة: ٤٢.

٦. التوحيد، ص ٣٥١، ح ١٥، باب الاستطاعة.

٧. في نسخة المؤلف: «كذبهم».

٨. التوحيد، ص ٣٥١، ح ١٦.

الفصل الثامن

في ذكر أحاديث الطينة

وهي مشكلة عند من لم يتتبع الأحاديث حقّ التتبع ولم يتأمل الأدلة حقّ التأمل، وإلا فتوجيهها يظهر من معارضاتها كسائر الأحاديث المتشابهة، وإنما أوردتها لأذكر تأويلها، ولنذكرها في اثني عشر طريقاً.

الأول: ما رواه الكليني عليه السلام بسنده عن علي بن الحسين عليه السلام، قال:

«إن الله [عز وجل] خلق النبيين من طينة عليّين، قلوبهم وأبدانهم، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة، وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك، وخلق الكفار من طينة سجين، قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر ويلد الكافر المؤمن، ومن هاهنا يصيب المؤمن السيئة ومن هاهنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحنّ إلى ما خلّقوا منه، وقلوب الكافرين تحنّ إلى ما خلّقوا منه» [٤٥].

الثاني: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إن الله [عز وجل] خلق المؤمن من طينة الجنة وخلق الكافر من طينة النار». وقال: «إذا أراد الله [عز وجل] بعبده خيراً طيّب روحه وجسده، فلا يسمع شيئاً من الخيراً إلا عرفه، ولا يسمع شيئاً من المنكر إلا أنكره».

قال: [وسمعه عليه السلام يقول:]

«الطينات ثلاث: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة، إلا أن الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طين لأزب، كذلك لا يفرق الله [عز وجل] بينهم وبين شيعتهم».

وقال عليه السلام: «طينة الناصب من حملاً مسنون، وأما المستضعفون فمن تراب لا يتحول مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه، والله المشيئة فيهم»^[٤٦].

الثالث: ما رواه عليه السلام أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إن الله خلقنا من أعلى عليين، وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا، وخلق أبدانهم من دون ذلك، [فقلوبهم]^٢ تهوي إلينا؛ لأنها خلقت مما خلقنا». ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْتِزَارِ لَفِي عَلَيَيْنَ﴾^٣... «وخلق عدوينا من سجين، وخلق قلوب شيعتهم مما خلقهم منه وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم؛ لأنها خلقت مما خلقوا منه». ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينَ﴾^[٤٧].

الرابع: ما رواه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام:

«إن الله [عز وجل] أخذ طينة من الجنة وطينة من النار فخلطهما جميعاً، ثم نزع هذه من هذه وهذه من هذه، فما رأيت [من] أولئك [يعني المخالفين]^٦ من الأمانة وحسن الخلق وحسن السمعت فمما مستهم من طينة الجنة، وهم يعودون إلى ما خلَقُوا منه، وما رأيت من هؤلاء من قلة الأمانة وسوء الخلق والزعارة فمما مستهم من طينة النار، وهم يعودون إلى ما خلَقُوا منه»^[٤٨].

١. الكافي، ج ٢، ص ٣، ح ٢، باب طينة المؤمن والكافر.

٢. في نسخة المؤلف: «وقلوبهم».

٣. المطففين: ١٨.

٤. المطففين: ٧؛ الكافي، ج ١، ص ٣٩٠، ح ٤، باب خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم.

٥. في نسخة المؤلف: «في».

٦. لم يرد في الكافي.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٤، ح ٥، باب طينة المؤمن والكافر: المحاسن، ج ١، ص ١٣٧، ح ٢٠، باب اختلاط الطينتين.

الخامس: ما رواه أيضاً عنه ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ ﷺ بَعَثَ جِبْرِئِيلَ ﷺ [فِي أَوَّلِ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ]، فَقَبِضَ بِيَمِينِهِ قَبْضَةً بَلَغَتْ قَبْضَتَهُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ تَرِيَةً، وَقَبِضَ قَبْضَةً أُخْرَى مِنَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْعُلْيَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْقُصْوَى، فَأَمَرَ اللَّهَ [عَزَّوَجَلَّ] كَلِمَتَهُ فَأَمْسَكَ [الْقَبْضَةَ] الْأُولَى بِيَمِينِهِ وَ[الْقَبْضَةَ] الْأُخْرَى بِشِمَالِهِ، فَفَلَقَ الطِّينَ فَلَطَّتَيْنِ، فَذَرَأَ مِنَ الْأَرْضِ ذُرُوءًا وَمِنَ السَّمَاوَاتِ ذُرُوءًا، فَقَالَ لِلَّذِي بِيَمِينِهِ: "مَنْكَ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ وَالصَّادِقُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالسَّعْدَاءُ وَمَنْ أُرِيدَ كَرَامَتُهُ"، فَوَجِبَ لَهُمْ مَا قَالِ كَمَا قَالَ، وَقَالَ لِلَّذِي بِشِمَالِهِ: "مَنْكَ الْجَبَّارُونَ وَالْمَشْرُكُونَ وَالْكَافِرُونَ وَالطَّوَاعِيتُ وَمَنْ أُرِيدَ هَوَانُهُ وَشَقْوَتُهُ"، فَوَجِبَ لَهُمْ مَا قَالِ كَمَا قَالَ. ثُمَّ إِنَّ الطِّينَتَيْنِ خُلِطَتَا جَمِيعًا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ]: «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى...»^١، فَالْحَبُّ طِينَةُ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهَا مُحِبَّتَهُ، وَالنَّوَى طِينَةُ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ نَأَوْا عَنْ كُلِّ خَيْرٍ، [وَإِنَّمَا سُمِّيَ النَّوَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَأَى عَنْ كُلِّ خَيْرٍ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ]، وَقَالَ [اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ]: «...يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ...»^٢، يَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ، فَالْحَيُّ الْمُؤْمِنُ الَّذِي تَخْرِجُ طِينَتُهُ مِنَ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَالْمَيِّتُ [الَّذِي يَخْرِجُ مِنَ الْحَيِّ هُوَ] الْكَافِرُ الَّذِي يَخْرِجُ مِنَ طِينَةِ الْمُؤْمِنِ، فَالْحَيُّ الْمُؤْمِنُ وَالْمَيِّتُ الْكَافِرُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ [عَزَّوَجَلَّ]: «أَوْمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ...»^٣، فَكَانَ مَوْتُهُ اخْتِلَاطُ طِينَتِهِ مَعَ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَكَانَ حَيَاتُهُ حِينَ فَزَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بَيْنَهُمَا بِكَلِمَتِهِ، كَذَلِكَ يُخْرِجُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْمُؤْمِنَ فِي الْمِيلَادِ مِنَ الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا إِلَى النُّورِ، وَيُخْرِجُ الْكَافِرَ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ إِلَى النُّورِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ [عَزَّوَجَلَّ]: «لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ»^٤ [٤٩].

١ . الأنعام: ٩٥.

٢ . الأنعام: ٩٥.

٣ . الأنعام: ١٢٢.

٤ . يس: ٧٠.

٥ . الكافي، ج ٢، ص ٥٠، ح ٢، باب طينة المؤمن والكافر.

السادس: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«لوعلم الناس كيف ابتدأ الخلق ما اختلف اثنين؛ إن الله [عز وجل] قبل أن يخلق الخلق قال: "كن ماءً عذباً أخلق منك جنتي وأهل طاعتي، وكن ملحاً أجأجأ أخلق منك ناري وأهل معصيتي"، ثم أمرهما فامتزجا، فمن ذلك صار ولد المؤمن الكافر والكافر المؤمن. ثم أخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً، فإذا هم كالذرّ يذبّون، فقال لأصحاب اليمين: "إلى الجنة بسلام"، وقال لأصحاب الشمال: "إلى النار ولأبالي"، ثم أمر ناراً فأسعرت، فقال لأصحاب الشمال: "ادخلوها"، فهابوها، [فقال] لأصحاب اليمين: "ادخلوها"، فدخلوها، [فقال: كوني برداً وسلاماً]، فكانت برداً وسلاماً، فقال أصحاب الشمال: "يا رب أفلنا" فقال: "قد أفلتكم فادخلوها"، فذهبوا فهابوها، فتمت ثبتت الطاعة والمعصية، فلا يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء» [٥٠].

السابع: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام عن قول الله [عز وجل]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ إلى آخر الآية، فقال عليه السلام وأبوه يسمع عليه السلام:

«حدّثني أبي أنّ الله [عز وجل] قبض قبضةً من تراب التربة التي خلق منها آدم عليه السلام، فصبّ عليها الماء العذب الفرات ثم تركها أربعين صباحاً، ثم صبّ عليها الماء المالح الأجاج فتركها أربعين صباحاً، فلمّا اختمرت الطينة أخذها فعركها عركاً شديداً، فخرجوا كالذرّ من يمينه وشماله، وأمرهم جميعاً أن يقعوا في النار، فدخل أصحاب اليمين فصارت عليهم برداً وسلاماً، وأبى أصحاب الشمال أن يدخلوها» [٥١].^٣

الثامن: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إنّ الله [عز وجل] لما أراد أن يخلق آدم أرسل الماء على الطين، ثم قبض قبضةً

١. في نسخة المؤلف: «وقال».

٢. الكافي، ج ٢، ص ٦٠٦، باب آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأول.

٣. المصدر السابق، ص ٧٠٢، ح ٢؛ تفسير العتاشي، ج ٢، ص ٣٩، [الأعراف: ١٧٢].

فعرکہا، ثم فرقتها فرقتين بيده، ثم ذراهم فإذا هم يدبّون، ثم رفع لهم ناراً، فأمر أهل الشمال أن يدخلوها، فذهبوا إليها فهابوها [فلم] يدخلوها، ثم أمر أهل اليمين أن يدخلوها، فذهبوا فدخلوها، فأمر الله [عز وجل] النار فكانت عليهم برداً وسلاماً، فلما رأى ذلك أهل الشمال قالوا: ^٢ "ربنا أفلتنا"، فأقالهم ثم قال لهم: "ادخلوها"، فذهبوا فقاموا عليها ولم يدخلوها، فأعادهم طيناً، وخلق منها آدم.

[و] قال [أبو عبد الله عليه السلام]: «فلن يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء، ولا هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء». قال عليه السلام: «فيرون أنّ رسول الله ﷺ أوّل من دخل تلك النار، فذلك قوله [عز وجل]: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾»^٣ [٥٢]

التاسع: ما رواه بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إن الله [تبارك وتعالى] [حيث] خلق الخلق خلق ماءً عذباً وماءً مالحاً أجاباً، فامتزج الماءان، فأخذ طيناً من أديم الأرض فعرکه عركاً شديداً، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذرّ يدبّون: «إلى الجنة سلام»، وقال لأصحاب الشمال: «إلى النار ولأبالي»، ثم قال: «الست يركّعون قالوا بلى شهّدنا أنّ تقولوا يوم القيامة إنا كُنّا عن هذا غافلين»، ثم أخذ الميثاق على النبيّين، فقال: «الست بركم وأن هذا محمّد رسولّي وأن هذا علي أمير المؤمنين؟» قالوا: بلى، فثبتت لهم النبوة. «إلى أن قال: «ثم أمر ناراً فأججت، فقال لأصحاب الشمال: "ادخلوها"، فهابوها، وقال لأصحاب اليمين: "ادخلوها"، فدخلوها فكانت عليهم برداً وسلاماً، فقال أصحاب الشمال: "يا ربّ أفلتنا"، فقال: "قد أفلتكم اذهبوا فادخلوا"، فهابوها فتمّ ثبتت الطاعة والولاية والمعصية»^٤ [٥٣].

١. في نسخة المؤلف: «ولم».

٢. في نسخة المؤلف: «يا».

٣. الزخرف: ٨١.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٧٠، ح ٣، باب آخر منه وفيه زيادة وقوع التكليف الأوّل.

٥. في «ه» زيادة: (أيضاً).

٦. في نسخة المؤلف: «لقاه بدل «حيث»».

٧. الأعراف: ١٧٢. لم يرد قوله: «شهّدنا أنّ تقولوا يوم القيامة إنا كُنّا عن هذا غافلين» في النسخة.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٨، ح ١، باب آخر منه؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٧٠، ح ٢، باب ما خض الله به الأئمة من آل محمّد ﷺ.

العاشر: ما رواه ياسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إِنَّ اللَّهَ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ، خَلَقَ تِلْكَ الطَّيْنَتَيْنِ ثُمَّ فَرَّقَهُمَا فَرَقَتَيْنِ، [فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ]: "كُونُوا خَلْقًا يَأْذَنِي"، [فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَسْعَى، وَقَالَ لِأَهْلِ الشَّمَالِ: "كُونُوا خَلْقًا يَأْذَنِي"، فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَدْرَجُ]، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَارًا فَقَالَ: "ادْخُلُوهَا يَأْذَنِي"، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَهَا مُحَمَّدٌ عليه السلام، ثُمَّ اتَّبَعَهُ أُولُو الْعِزَمِ مِنَ الرِّسْلِ وَأَوْصِيَائِهِمْ وَاتَّبَاعِهِمْ. ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ الشَّمَالِ: "ادْخُلُوهَا يَأْذَنِي"، فَقَالُوا: "رَبَّنَا خَلَقْتَنَا لَتَحْرُقَنَا"، فَعَصَوْا. إِلَى أَنْ قَالَ عليه السلام: «فَأَمَرَهُمْ بِالْدُّخُولِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَعْصُونَ وَيَرْجِعُونَ، وَأَمَرُوكَ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَطِيعُونَ وَيَخْرُجُونَ»، [فَقَالَ لَهُمْ: "كُونُوا طِينًا يَأْذَنِي"، فَخَلَقَ مِنْهُ آدَمَ عليه السلام]. قَالَ عليه السلام: «فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ» [٥٤].

الحادي عشر: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال [زرارة]: وسألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَذْأَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ الآية. قال عليه السلام: «أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَخَرَجُوا كَالذَّرِّ، فَعَرَفَهُمْ وَأَرَاهُمْ نَفْسَهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ رِيبَهُ». وقال عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ؛ يَعْنِي الْمَعْرِفَةَ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَالِقُهُ كَذَلِكَ»^١، قَوْلُهُ: «وَلَيْتَنِي سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^٢.

١ من ولاية أولي العزم لهم في الميثاق وغيره.

٢ في نسخة المؤلف: «ثُمَّ قَالَ» بدل «فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ».

٣ الكافي، ج ٢، ص ١١، ح ٢، باب أن رسول الله عليه السلام أول من أجاب وأقر الله عز وجل بالربوبية؛ مختصر البصائر، ص ٣٩٣، ح ٤٤٦، أحاديث الذر.

٤ في نسخة المؤلف: «قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى».

٥ الأعراف: ١٧٢، في نسخة المؤلف قوله: «وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» لم يرد.

٦ في نسخة المؤلف: «قَالَ وَقَالَ».

٧ في نسخة المؤلف: «مَنْ خَلَقَهُمْ» بدل «مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ».

٨ الزمر: ٣٨؛ لقمان: ٢٥؛ الكافي، ج ٢، ص ١٣، ح ٤، باب فطرة الخلق على التوحيد؛ التوحيد، ص ٣٣٠، ح ٩، باب فطرة

وعنه عليه السلام: أنه سُئِلَ: كيف أجابوا وهم ذر؟ قال عليه السلام:

«جعل فيهم ما إذا سألهم أجابوه؛ يعني في الميثاق»^١.

الثاني عشر: ما رواه الصدوق عليه السلام في آخر العلل بسنده^٢ عن أبي جعفر عليه السلام: أنه سُئِلَ عن المؤمن [المستبصر] إذا بلغ في المعرفة وكمل، هل يزني؟ قال عليه السلام: «اللَّهَمَّ لا». قلت: فيلوط؟ قال عليه السلام: «اللَّهَمَّ لا». قلت: فيسرق؟ قال عليه السلام: «لا». قلت: فيشرب الخمر؟ قال: «لا».

قيل: ^٣ فيأتي بكبيرة [من هذه الكبائر] أو فاحشة [من هذه الفواحش]؟ قال: «لا». قيل: فيذنب [ذنبا؟] قال عليه السلام: «نعم، هو مؤمن مذنب ملثم». قلت: ما معنى ملثم؟ قال عليه السلام: «الملثم بالذنوب لا يلزمه ولا يصير عليه». قال فقلت: سبحان الله ما أعجب هذا! لا يزني ولا يلوط ولا يسرق ولا يشرب الخمر ولا يأتي بكبيرة من الكبائر ولا فاحشة؟ فقال عليه السلام: «لا عجب من أمر الله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾»، و ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^٤، فمم عجبت يا إبراهيم؟ سل ولا تستنكف ولا تستحي فإن هذا العلم لا يتعلمه مستكبر ولا مستحي».

ف قيل له: إنا نرى من شيعتكم^٥ من يشرب [الخمر] ويقطع الطريق [ويخيف السبل] ويزني ويلوط [ويأكل الربا] ويرتكب الفواحش [ويتهاون بالصلاة والصيام والزكاة ويقطع الرحم] ويأتي الكبائر، فكيف هذا ولم ذاك؟ فقال عليه السلام: «يا إبراهيم، هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟» قلت: نعم يا ابن رسول الله أخرى أعظم من ذلك! فقال عليه السلام: «وما هو يا أبا إسحاق؟» قال: فقلت: يا ابن رسول الله و أجد^٦ من أعدائكم [ومناصبكم] من يكثر [من] الصلاة [ومن] الصيام

الله عز وجل الخلق على التوحيد.

١. الكافي، ج ٢، ص ١٢، ح ١، باب كيف أجابوا وهم ذر.

٢. كتب المؤلف في هامش النسخة: «سند أبي عن سعد، عن محمد بن أحمد السيثاري، عن محمد بن عبد الله بن مهران، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي إسحاق الليثي إبراهيم، عن أبي جعفر عليه السلام».

٣. في العلل: «قلت».

٤. في العلل: «قلت».

٥. الحق: ١٨.

٦. الأنبياء: ٢٣.

٧. في العلل: «قلت: يا ابن رسول الله إني أجد».

٨. في نسخة المؤلف: «ونجد».

[ويخرج] الزكاة [ويتابع بين] الحج والعمرة [ويحرص على الجهاد ويأثر على] البر [على] صلة [الأرحام] [ويقضي] حقوق إخوانه [ويواسيهم من ماله] [يتجنب] شرب الخمر والزنا واللواط [و] سائر الفواحش، [فعمّ ذلك ولم ذاك؟ فشره لي يا ابن رسول الله وبرهنة وبينه، فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي وضاق ذرعي.

قال: فتبسّم الباقر عليه السلام ثم قال عليه السلام: «يا إبراهيم، خذ إليك بياناً شافياً فيما سألت وعلماً مكنوناً من خزان علم الله وسره، أخبرني يا إبراهيم كيف تجد اعتقادهما؟» قلت: يا ابن رسول الله، [أجد] [محببتكم] [وشيعتكم] [على ما هم فيه ممّا وصفته من أفعالهم] [لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضة أن يزول عن ولايتكم ومحببتكم إلى موالاة غيركم وإلى محبتهم ما زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم، ولو قُتل فيكم ما ارتدع ولا رجع عن محبتكم وولايتكم، وأرى الناصب على ما هو عليه ممّا وصفته من أفعالهم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضة أن يزول عن [محبة الطواغيت وموالاتهم إلى مولاتكم ما فعل] [لا زال، ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيهم] [ولو قُتل فيهم ما ارتدع ولا رجع، وإذا سمع أحدهم منقبة لكم وفضلاً أسمى من ذلك وتغير لونه ورثي كراهية ذلك في وجهه بغضاً لكم ومحبة لهم.

قال: فتبسّم الباقر عليه السلام ثم قال: «يا إبراهيم، ها هنا هلكت العاملة الناصبة، ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً * تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آيَةٍ﴾، ومن أجل ذلك قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾، ويحك يا إبراهيم! [أتدري ما السبب والقصة؟] [في ذلك؟ وما الذي قد خفي على الناس منه؟] قلت: يا ابن رسول الله فبينه لي وشرحه وبرهنة.

قال عليه السلام: «يا إبراهيم، إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً، خلق الأشياء لا من شيء، [ومن زعم أنّ الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنّه لو كان ذلك الشيء الذي خلق

١. في نسخة المؤلف: «نجد».

٢. في نسخة المؤلف: «محببتكم إلى موالاة غيركم ما زال» بدل «محبة الطواغيت وموالاتهم إلى مولاتكم ما فعل ولا زال».

٣. في نسخة المؤلف: «فيكم»، وفي النسخة زيادة: «وأرى الناصب في محبة أعدائكم كذلك».

٤. في نسخة المؤلف: «فقال عليه السلام» بدل «ويحك يا إبراهيم».

٥. في نسخة المؤلف: «والعلة».

منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته، كان ذلك الشيء أزلياً، بل خلق الله تعالى الأشياء كلها لا من شيء، فكان 'مما خلق الله تعالى أرضاً طينية ثم فجّر منها ماء [عذباً] زلالاً، فعرض عليها ولايتنا [أهل البيت]، فقبلتها، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام [طبّقها وعمّها]، ثم أنضب [ذلك] الماء [عنها]، فأخذ من صفوة ذلك الطين طيناً فجعله طين الأئمة، ثم أخذ ثفل ذلك الطين فخلق منه شيعتنا، ولوترك طينتكم [يا إبراهيم] على حاله كما ترك طينتنا، لكنتم ونحن شيئاً واحداً».

[قلت: يا ابن رسول الله، فما فعل بطينتنا؟ قال ﷺ: «أخبرك يا إبراهيم؛ خلق الله تعالى^١ بعد ذلك أرضاً سبخة خبيثة منتنة، ثم فجّر منها ماءً أجاجاً أسناً مالحاً، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فلم تقبلها، فأجرى [ذلك] الماء عليها سبعة أيام [حتى طبّقها وعمّها]، ثم نضب ذلك الماء عنها، ثم أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمتهم، ثم مزجه بثفل طينتكم، ولوترك طينتهم على حالها [ولم يمزج بطينتكم] لم يشهدوا الشهادتين ولا صلّوا ولا صاموا ولا زكّوا ولا حجّوا، ولا أدّوا الأمانة ولا أشبهوكم في الصور، وليس شيء أكبر على المؤمن من أن يرى صورة عدوّه مثل صورته».

[قلت: يا ابن رسول الله فما صنع بالطينتين؟ قال ﷺ: «مزج بينهما^٢ بالماء الأول [والماء الثاني، ثم عركها] عرك الأديم، ثم أخذ من ذلك قبضة فقال: "هذه إلى الجنة ولا أبالي"، وأخذ قبضة أخرى وقال: "هذه إلى النار ولا أبالي"، ثم خلط بينهما، [فوقع من سنخ المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته، ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته]، فما رأيته من شيعتنا من زناً [أو لواط أو ترك صلاة أو صوم أو حجّ أو جهاد] أو خيانة أو كبيرة [من هذه الكبائر]، فهو من طينة الناصب [وعنصره الذي قد مُزج فيه؛ لأنّ من سنخ الناصب وعنصره وطينته اكتساب المأثم والفواحش والكبائر]، وما رأيت من الناصب من [مواظبته على] الصلاة والصيام [و الزكاة والحجّ والجهاد وأبواب] البرّ، فهو من طينة المؤمن [وسنخه الذي قد مُزج فيه؛ لأنّ من سنخ المؤمن وعنصره وطينته اكتساب الحسنات واستعمال الخير واجتناب المأثم]، فإذا

١. في نسخة المؤلف: «وكان».

٢. في نسخة المؤلف: «ولكن الله خلق» بدل «خلق الله تعالى».

٣. في نسخة المؤلف: «ثم مزج الطينتين».

عرضت هذه الأعمال [كلها] على الله تعالى قال: "أنا عدل لا أجور، ومنصف لا أظلم، [وحكم لا أحييف ولا أميل ولا أشطط]، ألحقوا الأعمال^١ السيئة التي اجتريها المؤمن بسنخ الناصب [وطينته]، وألحقوا الأعمال^٢ الحسنة [التي اكتسبها الناصب] بسنخ المؤمن [وطينته]، رذوها كلها إلى أصلها، فإني أنا الله لا إله إلا أنا، عالم السر وأخفى، [وأنا المطلع على قلوب عبادي لا أحييف ولا أظلم]، ولا أزم أحداً إلا ما عرفته [منه قبل أن أخلقه]^٣».

ثم قال الباقر (عليه السلام): «اقرأ يا إبراهيم [هذه الآية]. قلت: يا ابن رسول الله، آية آية؟ قال: «قوله تعالى: [«قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ وَإِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ»]^٤، [هو في الظاهر ما تفهمونه]، هو والله في الباطن هذا بعينه، [يا إبراهيم، إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومحكماً ومتشابهاً وناسخاً ومنسوخاً].

ثم قال (عليه السلام): «أخبرني يا إبراهيم عن الشمس إذا طلعت وبدا شعاعها في البلدان، أهو بائن من القرص؟» قلت: في حال طلوعه بائن. قال (عليه السلام): «أليس إذا غابت الشمس اتصل ذلك الشعاع بالقرص حتى يعود إليه؟» قلت: نعم. قال (عليه السلام): «كذلك يعود كل شيء إلى سنخه وجوهره وأصله»، فإذا كان يوم القيامة نزح الله تعالى [سنخ]^٥ الناصب [وطينته] مع أثقاله وأوزاره من المؤمن فيلحقها كلها بالناصب، وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته [وأبواب برّه واجتهاده] من الناصب فيلحقها كلها بالمؤمن، [أفترى هاهنا ظلماً أو عدواناً؟] قلت: لا يا ابن رسول الله.

قال (عليه السلام): «هذا والله^٥ القضاء الفاصل [والحكم القاطع] والعدل البين... ما أخبرتك لموجود في القرآن كله». [قلت: هذا بعينه يوجد في القرآن؟ قال (عليه السلام): «نعم، يوجد» في أكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن [أتحب أن أقرأ ذلك عليك؟] قلت: بلى يا ابن رسول الله.

فقال (عليه السلام): «قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ

١. في نسخة المؤلف: «المؤمن».

٢. في نسخة المؤلف: «أعمال الناصب الحسنة».

٣. يوسف: ٧٩.

٤. في نسخة المؤلف: «طينة» بدل «سنخ».

٥. في نسخة المؤلف زيادة: «هو».

وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْفَعَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ»^١ [الآية، أزيدك يا إبراهيم؟] قلت: بلى يا ابن رسول الله: «لَيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ»^٢، [أتحب أن أزيدك؟] قلت: بلى يا ابن رسول الله. [«قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَنْبَغِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾»^٣، يبدل الله سيئات شيعتنا حسنات، ويبدل الله حسنات أعدائنا سيئات، و[جلال] الله إن هذا لمن عدله وإنصافه» الحديث^٤]، وهو طويل أخذنا منه موضع الحاجة وتركنا منه بعض الألفاظ التي لا دخل لها في المطلوب.

١ . العنكبوت: ١٢ و ١٣.

٢ . النحل: ٢٥.

٣ . الفرقان: ٧٠.

٤ . علل الشرائع، ج ٢، ص ٦٠٦ - ٦١٠، ح ٨١، باب نوادر العلل.

الفصل التاسع

في تاويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجمالي

اعلم أنّ تاويل ما يوهّم الجبر واجب متعين؛ لما عرفت من المعارضات القطعية، وإن كنا لم نذكرها كلّها فما أمكن تأويله تعين، وإلاّ وجب التوقّف فيه وردّ علمه إلى الله وإليهم عليهم السلام، كما هو حكم المتشابهات التي تعارضها المحكمات، وهنا^١ جواب إجمالي، وهو أن يقال هذه شبهة معارضة لليقين الحاصل من الوجدان والضرورة والأدلة العقلية والنقلية، وكلّ ما هو كذلك فهو باطل.

واعلم أنّ الآيات والروايات بعضها ورد لبيان بطلان الجبر ويوهّم التفويض، وبعضها ورد لبيان بطلان التفويض فيوهم الجبر، وبعضها تضمن بطلانها معاً، ولا ريب في قبح الإفراط والتفريط، وأنّ خير الأمور أوسطها، وإن لم يكن ذلك كلياً. وقد أنكر الشيخ المفيد^٢ حديث الطينة المنقول عن العلل^٣ غاية الإنكار، في جواب مسائل السيّد المرتضى^٤، حتّى أنّه ذكر أنّه موضوع لا يجوز الالتفات إليه، هكذا وجدت منقولاً عنه بخط الشهيد الثاني رحمته الله في حاشية على كتاب العلل^٥.

١ . في «أ»: (هذا).

٢ . فأما الأخبار التي جاءت بأنّ ذرية آدم عليه السلام استنطقوا في الذرّ فنطقوا، فأخذ عليهم العهد فأقروا، فهي من أخبار التناسخية. وقد خلطوا فيها ومزجوا الحقّ بالباطل (ينظر: المسائل السروية في جواب مسائل السيّد الشريف الجرجاني، ص ٤٦، فصل حديث الذرّ).

٣ . علل الشرائع، ج ١، ص ١٠، ح ٤، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم.

٤ . الصحيح: في جواب مسائل السيّد الشريف الجرجاني.

٥ . لم نعثر عليه.

ولا يخفى أنه أشد إشكالا من غيره، وكأنه اطلع على أنه موضوع ولم يطلع عليه الصدوق، أو عمل بالحدِيث الذي نقلناه من كتاب التوحيد حيث تضمن أن أحاديث الجبر والتشبيه موضوعة، فعمل بظاهره وحمله على عمومهِ، فإن تحقّق ذلك وإلا فالموافقات له كثيرة، وبعده جدّاً إن لم يصل إلى حد الاستحالة أن يكون الجميع موضوعاً، وتأويل هذه الألفاظ ممكن، وليس فيها ما هو صريح في الجبر ليحكم عليه بالوضع ويعلم دخوله تحت الحديث المشار إليه في كتاب التوحيد.

وأيضاً فكثير من تلك الأخبار التي أوردناها رواها الثقات في جميع الطبقات، وقد ورد في جملة منها ما يتضمن التكليف في عالم الذرّ، وقد أنكره السيّد المرتضى في كتاب الغرر والدرر غاية الإنكار، وسبقه إلى ذلك المفيد، وخالفهما جميع علمائنا^٢، وقد استدلل المرتضى على بطلانه بدليل غير تامّ، وهو أنّ المكلفين في عالم الذرّ لا يخلو إما أن تكون عقولهم كاملة أولاً، فإن كان الثاني استحالة التكليف؛ لبطلان تكليف ما لا يُطاق، وإن كان الأوّل استحالة عادة نسيان ذلك المقام والكلام والخطاب والعتاب^٣، فإنّ من دخل بلاداً وعاشر من أهلها الوفاء وحصل له اتصال بسلاطين [من] سلاطين تلك البلاد وجري بينهما من المحاورات والأمر والنهي مثل ما روي، يستحيل عادة أن لا يخطر ذلك بباله وأن ينساه طول عمره.

هذا^٤ حاصل استدلاله، وفيه نظر؛ لأننا نختار الأوّل، بأن يكون لهم عقول غير كاملة، بل بقدر ما إذا شئلو أجابوا، كما تقدّم في الحديث، ومعلوم أنّ كثيراً من الأطفال يعلمون أنّ للموجودات

١. في «أ»: (حمل) بدل (عمل).

٢. تأويل آية أخرى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ»، قال الشريف المرتضى: وقد طعن بعض من لا بصيرة له ولا فطنة عنده، أنّ تأويل هذه الآية أنّ الله تعالى استخرج من ظهر آدم عليه السلام جميع ذريته، وهم في خلق الذرّ، فقرّهم بمعرفة وأشهدهم على أنفسهم. وهذا التأويل مع أنّ العقل يطلعه ويحيله، فأما شهادة العقول فمن حيث لا تخلو هذه الذرية التي استخرجت من ظهر آدم عليه السلام فخطبت وقزرت من أن تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف، [لذلك] وجب أن يذكر هؤلاء بعد خلقهم وإنشائهم وإكمال عقولهم، ما كانوا عليه في تلك الحال وما قرّروا به واستشهدوا عليه؛ لأنّ العاقل لا ينسى ما جرى هذا المجرى (ينظر: الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٣٠، تأويل آية أخرى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ»).

٣. إثبات الوصية، ص ٢٤٩، الحسن العسكري عليه السلام؛ دلائل الإمامة، ص ٥٣، في تسميته بأمير المؤمنين؛ عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، ص ٣٠٥، الفصل السادس والثلاثون في فنون شتى من مناقبه.

٤. في «أ»: (العتاب) بدل (العتاب).

٥. في «أ»: (وهذا).

خالقاً وأنّ للأثر مؤثراً، ولا يحسن تكليفهم بغير ذلك؛ لعجزهم وضعف عقولهم، ثم إذا كبروا نسوا جميع ما قالوا وفعلوا ورأوا وسمعوا في زمان الطفولية، بل بعد البلوغ عدّة سنين.

ولنا أن نختار الثاني ونمنع استحالة النسيان عادة؛ لاختلاف الأشياء في ذلك، فمنها ما يستحيل نسيانه في يوم ويمكن في شهر، ومنها ما يستحيل نسيانه في سنة ويمكن في عشر سنين أو مائة، فما ظنك بما إذا مضى ألوف كثيرة من السنين وتخلّل الموت والعدم بين الوقتين، فكيف يستحيل نسيان ذلك التكليف الذي يحتمل أنّ حصوله كان في أقل من ساعة ومجموع سماع كلمتين؛ أعني «...أَلَسْتُ بِرَبِّكَ...»^١، والجواب بكلمة؛ أعني بلى، ولعل إنكار المرتضى رضي الله عنه لهذه الأخبار قراراً من إلزام المخالفين له بظاهاها من الجبر، أو لعل إنكاره لأخبار آخر غير هذه وهي أصرح منها.

وتضعيفه لها بأنّها أخبار آحاد محمول على مثل ذلك، فإنّ كلامه في هذا المقام معروف منقول في المعالم وغيره. أو مراده أنّها كذلك بالنسبة إلى معارضها كما توقّعه، وإلا فإنّها تزيد على ألف حديث بل ألفين، وقد رواها محدّثونا في جميع كتب الحديث، لا يكاد يخلو منها كتاب إلا نادراً.

ومثل هذه الأحاديث لو كانت آحاداً لم يكن للتواتر وجود؛ لأنّ أحاديث وجوب الصلاة والزكاة وتحريم الخمر والزنا لا تعادل عشر هذه الأحاديث، وناهيك بما ورد في أصول الكافي الذي هو أوثق كتب الحديث، فمن نظرفيه حصل له اليقين، وقد تضمّن بعض تلك الأخبار أنّ الله أنساهم الموقف وبقيت المعرفة في قلوبهم، ولذلك لا يوجد أحد من المكلفين يشكّ في وجود خالق ومؤثّر، وإنّما اختلفوا في صفاته وتعيينه، بل لا يوجد أحد من الأطفال في أوائل التمييز يشكّ في ذلك، وناهيك بذلك فائدة لهذا التقرير والتكليف، بل تلك الأحاديث أكثر من النصوص على بعض الأئمة عليهم السلام كالجواد والهادي عليهما السلام لنص المتواتر، كما هنا أقوى من الدليل العقلي الظني قطعاً بغير خلاف، ومعلوم أنّ التكليف يفهم كلمة والجواب بكلمة

١ . لم يرد قوله: (ما) في «أ».

٢ . الأعراف: ١٧٢.

٣ . في «أ»: (فرار).

٤ . في «أ»: (رواه).

والإقرار بخالقي، لا يحتاج إلى عقل كامل بل عقل كثير من الأطفال كافٍ في مثله، فالعقل لا يأبى تجويز مثله، بل الأحاديث دالة على أن تلك المعرفة حاصلة للأطفال، كما في الحديث المشهور: «كل مولود يولد على الفطرة»^٢، بل دلت على حصول ذلك للبهائم^٣، كما رواه الكليني^٤ والصدوق^٥ وغيرهما عن الصادق عليه السلام، قال:

«ما بهمت^٦ البهائم فلم تبهم عن أربعة: معرفتها بالرب...»^٧ [٥٦] الحديث.

ومعلوم أن الشرع يختلف في حد البلوغ اختلافاً عظيماً حتى ذكر بعض المؤرخين أن حد البلوغ^٨ كان في بعض الأمم السالفة ثلاث مائة سنة، وكان الواحد منهم يعيش ألف سنة وألفين، ومن المعلوم أنهم قبل ذلك بمدة طويلة جداً كانوا مقرّين بخالقي في الجملة. وقد تعرّض السيّد المرتضى لتأويل [٥٧] الآية الواضحة الدلالة على صحة تكليف عالم الذر، وهي قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى...»^٩ الآية^{١٠}، ومن نظري تأويلها عرف ضعفه وعدم وجود سبب موجب له، وقد غفل أكثر الحكماء والمتكلمين عن أن أكثر أدلتهم العقلية ظنية متناقضة متعارضة، ولا دليل على حجية الدليل العقلي الظني في الأصول ولا النقل الظني، وهم معترفون بذلك، فاستدلّاهم به في أكثر المواضع غفلة، فكيف مع معارضة النص المتواتر الصحيح الصريح القطعي.

١. في «أ»: (فالعقل).

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٣، ح ٤، باب فطرة الخلق على التوحيد؛ إثبات الوصية، ص ١٨، بدء الخليقة.

٣. في «أ»: (البهائم).

٤. في نسخة المؤلف زيادة: «عنه».

٥. في كل المصادر نقل عن علي بن الحسين عليه السلام ولم نجد عن الصادق عليه السلام.

راجع: الكافي، ج ٦، ص ٥٣٩، ح ٩، باب نوادر في الدواب؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٢٤٧٣؛ الخصال، ج ١، ص ٢٦٠.

٦. لم يرد من قوله: (اختلافاً عظيماً) إلى هنا في «أ».

٧. الأمامي للمرتضى، ج ١، ص ٢٨، تأويل آية أخرى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ».

٨. الأعراف: ١٧٢.

٩. في «أ»: (الآية).

إذا عرفت هذا فتوجيه هذه الأخبار ممكن بوجه، بل وجوه قريبة، فيجب ذلك بأن نقول إن الخلق من الطينة الطيبة والخبيثة من جملة الأسباب والبواعث على صدور الخير والشر عن العبد باختياره، فإنهما لا يصلان إلى حد الجبر والإلجاء قطعاً، وهو يدهي ضروري، يعلمه كل أحد من نفسه كما مر.

وجوه هذا الفعل الصالح من الله أن ترجيح الخير لطف للمكلف ليختاره ويكون عليه يسيراً وإليه قريباً، ولا يجب ذلك على الله؛ إذا البيان والتعريف كافيان، والواجب الهداية بمعنى الدلالة، وقد حصلت، والهداية بمعنى الإيصال إلى الخير تفضل من الله غير واجب ولا لازم، وترجيح الشر من غير الجاء ولا خير لطف أيضاً للمكلف؛ لاستلزام تشديد التكليف الموجب لزيادة الأجر والثواب، وهذا هو السر والحكمة في خلق الشهوات ونصب الشبهات وإنزال المتشابهات وخلق الشياطين، ونحو ذلك.

أو نقول لعلّه لو خلق الجميع من طينة واحدة لكان فيه مفسدة أو مفاسد، أو فاتت بذلك بعض المصالح الكلية، وكذا نقول في تخصيص كل واحد من القسمين بواحدة من الطينتين لحكمة لا نعلمها، أو لما ذكرناه ونحوه، أو نقول اختيار خلق زيد من الطينة الطيبة لعلم الله بأنه يختار الخير ألبته، ولولم يخلق منها فكان ذلك تشريعاً له ولطفاً به وتسهيلاً عليه وإكراماً له؛ لما علم من حسن نيته وعمله، وخلق عمرو مثلاً من الطينة الخبيثة لعلمه^١ تعالى من حاله ضد ذلك، ولعلّ الحكمة في تعريفنا ذلك هي المنع من الإفراط في اللوم والعتاب والزيادة على حكم الشرع في العقاب، وبقاء التراحم والتعاطف، ونحو ذلك مما يناسبه، والله أعلم.

١. في «أ»: (يسراً).

٢. لم يرد قوله: (مثلاً) في «أ».

٣. في «أ»: (للعلم).

الفصل العاشر

في الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيلي

الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيلي^١ وتأويل الألفاظ الموجودة فيها ممّا يخالف الأدلة العقلية والنقلية، لتزول الشبهة بالكلية، وهي زائلة عمّن تتبّع التراكمات البليغة العربية، فإنّ المجازات في كلامهم أكثر من الحقائق، وقد أجمعوا على أنّ المجاز أبلى من الحقيقة، وعلى وجوب الحمل عليه مع وجود قرينة^٢ حالية أو مقالية أو دلالة عقلية، فكيف وقد اجتمع هنا وجوه متعدّدة من الأقسام الثلاثة، فإنّ حال أهل العصمة عليهم السلام لا يخفى في اعتقاد بطلان الجبر، وتصريحاتهم به أكثر من أن تُحصى، والأدلة العقلية عليه كثيرة، قد^٣ عرفت بعضها. إذا عرفت هذا فنقول:

أما الحديث الأوّل: فلا إشكال فيه بعد التصريح بخلط الطينتين الموجب لتدافع الطبيعتين والوقوف عند حدّ الاعتدال، بحيث يصير المؤمن قادراً على السيئة والكافر قادراً على الحسنة، والنص على إمكان ذلك منهما بل وقوعه، و«من» في قوله: «ومن هاهنا» للتعليل المجازي، كما يقال: «لَمّا كان وقوع الأمر الفلاني معلوماً لله، وقع»، ومعلوم أنّ العلم ليس بعلة حقيقية للمعلوم، ولا شك أنّ الخلق من طينة خاصّة ليس بعلة حقيقية تامّة للإيمان ولا للكفر، ولا خلط الطينتين علة تامّة لصدور الحسنة والسيئة.

وقوله: «تحنّ إلى ما خلقوا منه»، يدلّ على مجرّد الميل لا على الجبر ونفي القدرة، بل هو

١. في «أ»: (تفصيل).

٢. في «أ»: (القرينة).

٣. في «أ»: (وقد).

دالّ على القدرة كما لا يخفى، وكلّ أحد يعلم بالضرورة أنّه قادر على فعل ما يخالف طبعه وترك ما يوافق هواه وشهوته، وإسناد^١ «يلد» و«يصيب» و«يحسن» إلى ما أسند إليه دالّ على ما قلناه، ولا ضرورة إلى تأويله، ولا مانع من حمله على حقيقته.

وأما الثاني: فقريب من الأوّل، ولا يخفى أنّ تطيّب الروح والجسد لا يصل إلى حدّ الإلجاء المنافي للتكليف، والذي يدلّ على ذلك هنا إسناد عرفه وأنكره الدالّ على الاختيار، ولا إشكال فيه إلّا في قوله: «لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم»، وهو يحتمل وجوهاً: أحدها: إنّ المؤمن لا يختار التحوّل عن إيمانه وإن كان قادراً، وكذا الناصب، فليس كلّ مقدور يجب وقوعه بالفعل.

وثانيها: أن يكون إخباراً عن الغالب، فإنّ التحوّل وإن كان ممكناً كثيراً لكنّه قليل بالنسبة إلى ثباتهما ودوامهما على حالهما.

وثالثها: أن يكونا قضيتين دائمتين؛ أي لا يتحوّل مؤمن عن حكم إيمانه من استحقاق الثواب ما دام مؤمناً، وكذا الكافر في الكفر؛ يعني أنّ كلّ واحد منهما وإن كان مخلوقاً من طينة مخصوصة لا يتحوّل عن حكمه؛ لأنّه المختار لحاله التي هو عليها.

ورابعها: أن يكون المراد أنّهما وإن كانا مخلوقين ممّا ذكر لا يتحوّل المؤمن عن إيمانه؛ أي لا يخرج عن استحقاق الوصف بالإيمان، على أنّه فاعل له؛ لكون المؤمن اسم فاعل، وكذا الناصب؛ يعني أنّ خلقهما من الطينتين لم يسلبهما الاختيار ولم ينفِ الفعل عنهما حتّى لا يصدق وصفهما باسم الفاعل حقيقة، فصار دالّاً على نفي الجبر، وهذا الوجه ليس ببعيد. وخامسها: أن يكون المراد بالمؤمن «الكامل الإيمان»، والناصب «الكامل النصب»، فيكون التنوين للتعظيم، ولا ينافي الواقع والدليل السابق، ويظهر أنّ الطينة لم توجب الجبر.

وسادسها: ولعلّه الأقرب أن تكون^٢ الواو في قوله: «ولله المشيئة» حالية، ويكون النفي راجعاً إلى القيد؛ ومعنى المشيئة هنا الجازمة التي يمتنع^٣ تخلف الفعل عنها، الموجبة للإلجاء

١. لم يرد قوله: (إسناد) في «أ».

٢. في «أ»: (يكون).

٣. في «أ»: (تمنع).

والجبر، لا المشيئة التي تُطلق كثيراً على مجرد التخلية وعدم المنع، وقد روى الكليني عليه السلام ما يدل على المعنيين كما يأتي إن شاء الله،^١ وعلى هذا فمعنى الكلام أنه قد يتحوّل المؤمن عن إيمانه والناصب عن نصبه، ولكن لا يتحوّل أحدهما عن حاله، والحال أن مشيئة الله غالبية له وملجئة^٢ إياه بطريق الجبر، بل يتحوّل باختياره.

وسابغها: أن يكون المراد أن المؤمن الحقيقي لا يزول عن إيمانه ولا يتحوّل عنه في آخر عمره، وكذا الناصب الحقيقي لا يزول عن نصبه في آخر عمره، وفي وسط العمر قد يصير المؤمن الحقيقي كافراً رسمياً^٣ بمشيئة الله؛ أي تخليته له، وكذلك الناصب، وفي آخر العمر يرجع كل واحد منهما إلى حاله، ذكر ذلك بعض الأفاضل المعاصرين^٤.

وثانها: أن تكون «لا» ناهية، ونهي المؤمن عن التحوّل لا إشكال فيه، ونهي الناصب عن ذلك على طريق التهديد، مثل قوله تعالى: ﴿...إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^٥، وقوله ﴿فَعَنَ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾^٦، والقرينة قوله: «والله المشيئة فيهم»، كما يقول السيّد لعبد: «لا تطغى وانظروا أصنع، أو لا ترجع عن معصيتي ولي الاختيار في أمرك».

وأما الثالث: فلا إشكال فيه، وقوله: «تهوى» كقوله في السابق: «تحنّ» يُفهم منه مجرد الميل من غير جبر، بل يُفهم منه نفي الجبر ونسبة الفعل إلى العبد، والأصل في الإسناد الحقيقة.

وأما الرابع: فكذلك، وقوله: «مما مشهم» لا ينافي القدرة، بل المراد أن ما مشهم من جملة الأسباب والبواعث، وإن لم يكن علّة تامّة للفعل، أو المراد أن ما مشهم مستلزم لطبع خاص وخلق صالح أو فاسد، والطبع والخلق قابلان للتغيير والكسب قطعاً، ألا ترى أنه ورد الأمر بحسن الخلق والترغيب فيه والنهي عن سوء الخلق والترهيب منه؟ «والعود إلى ما خلّقوا منه» ظاهره أنه باختيارهم، فهو باعث على الاختيار لا الجبر مع إمكان حمله على الأغلبية.

١. أنظر ص ١١٩، الفصل الحادي عشر، في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلقين بأفعال المكلفين. الحديث الأول.

٢. في «أ»: (له ملجئة)، وفي «أ» زيادة: (إلى التحوّل).

٣. في «أ»: (وسقيا كذا سنيا).

٤. لم نعتز عليه.

٥. فضلت: ٤٠.

٦. الكهف: ٢٩.

وأما الخامس: فليس فيه ما يحتاج إلى التأويل إلا قوله: «منك الرسل والأنبياء ومنك الجبارون والمشركون»، وله وجهان:

أحدهما: أن العلم تابع للمعلوم كما مر، فعلمه سبحانه باختيارهم لما سوف يختارونه مسبب عن اختيارهم أو تابع له، وبعده قال هذا القول ولا يلزم الجبر.

وثانيهما: أنهما طينتان لم ينكران، أحدهما طيبة والأخرى خبيثة، فلعلهما متساويتان. سلمنا، فلعل هذا القول قبل خلط الطينتين، ولولاه لما كان لأحد قدرة على الفعل والترك، وبعد الخلط تساوى الأمران وتوقف الترجيح على إرادة الفاعل المختار.

وأما السادس: فقريب مما تقدم بل أقل إشكالاً؛ لتصريحه بتكليفهم ونصه على اختيارهم ونسبة الأفعال إليهم، وقوله: «فلا يستطيع...» إلخ، يستقيم فيه جملة من الوجوه السابقة، ويمكن حمله على أنه بعد التكليف وصدور الطاعة والمعصية عنهم باختيارهم، لا يقدر صاحب الطاعة على استحقاق العقاب ولا صاحب المعصية على استحقاق الثواب ما دام كذلك، وقوله فيه: «ما اختلف اثنان» كما يحتمل نفي الاختلاف في صحة الجبر، كذلك يحتمل نفي الاختلاف في بطلان الجبر لإسناد الفعل والقول إلى العبد، ويحتمل نفي الاختلاف في بطلان التفويض للنص على الأمر والنهي والحكم بالطاعة والمعصية، وهو صريح في نفي التفويض.

وأما السابع: فلا حاجة إلى تأويل شيء من ألفاظه، بل هو دال على بطلان الجبر.

وأما الثامن: فكذلك، إلا في قوله: «فلا يستطيع...» إلخ، وقد عرفت بعض ما يمكن توجيهه به.

وأما التاسع: فقريب من ذلك، بل أقل إشكالاً، وفيه تصريحات^١ ببطلان الجبر.

وأما العاشر: فلا إشكال فيه أيضاً إلا في قوله: «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء»^٢، ويأتي فيه جميع ما مر من الوجوه في نفي التحول أو أكثرها.

وأما الحادي عشر: فهو ظاهر لا إشعار له بمنافاة الاختيار.

١. في «أ»: (تصريحان).

٢. الصحيح ما نقل في الكافي، ج ٢، ص ١١، ح ٢، باب أن رسول الله ﷺ أتى من أجاب وأقر الله عز وجل بالربوبية: «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء، ومن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء».

وأما الثاني عشر: فلا يخلو من إشكال، وقد عرفت طعن^١ الشيخ المفيد^٢ وغيره فيه، وعلى تقدير عدم تحقق ذلك الكلام أو كونه موجهاً إلى^٣ غيره ممّا هو أصح^٤ منه، فتوجيهه بنحو ما مرّ ممكن، وأوّل دالّ على أنّه لو تركت طينة المؤمنين على حالها لما قدروا على المعاصي، ولو تركت طينة الكفّار على حالها لما قدروا على الطاعات، وأنّه بعد خلطهما ومزجهما صار القسمان قادرين على الأمرين، فهو دالّ على بطلان الجبر.

والإشكال في قوله: «فهو من طينة الناصب» وقوله: «فهو من طينة المؤمن»، وحلّ الإشكال أنّ التعليل مجازي، كقول أهل العدل: «لما تعلّق علم الله بهذا الشيء وقع»، فلا يلزم الجبر، وذلك أنّ الخلق من طينة عليّين ومن طينة سجنين غير داخل في أجزاء العلّة التامة للإيمان والكفر، وخلق الطينتين غير داخل في أجزاء العلّة التامة^٥ للحسنة والسيّئة، بل كلّ منهما لمحض المناسبة، كما روي أنّ ولد الزنا لا يدخل الجنة، مع أنّه لا ذنب له ولا دخل له في فعل أبيه وأمه، بل لما علم الله في الأزل أنّ زيداً يكون سعيداً باختياره سواء خلقه الله^٦ من طينة عليّين أو من طينة سجنين، من مائة الحلال أو من مائة الزنا، وأنّ عمرأ يكون شقيّاً باختياره على سائر الصور السابقة، اقتضت الحكمة الإلهية ملاحظة المناسبة بخلق السعيد من طينة عليّين ومائة الحلال، والشقي من طينة سجنين ومائة الحرام، ولما تعلّقت الإرادة بخلق الأبدان والأرواح من ماء، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^٧.

دبر ما دبر وقسم الماء والطين قسمين، مخلوق من كلّ قسم بما يناسبه من المخلوقات، من غير أن يكون للماء دخل في الإيمان والكفر^٨ والطاعة والمعصية، وكذا خلط المائتين والطينتين. فإن قلت: «آية مفسدة كانت تترتب لو خلق الله الجميع من طينة واحدة، أو خلق المؤمن من

١. في «ه»: (ظن).

٢. أنظر ص ١٠٥، الفصل التاسع، في تأويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجمالي، في مسألة إنكار الشيخ المفيد أحاديث الطينة.

٣. في «ه»: (أو) بدلاً من (إلى).

٤. في «ه»: (أخرج).

٥. لم يرد من قوله: (للإيمان والكفر) إلى هنا في «ه».

٦. لم يرد قوله: (الله) في «ه».

٧. الأنبياء: ٣٠.

٨. في «ه»: (أو) بدل (و).

طينة سجين والكافر من طينة عليّين، أو لم يخلط الطينين؟^١ قلت: قد عرفت وجود المصلحة وانتفاء المفسدة فيما فعله الله، وأمّا خلافه فيُحتمل أن يكون فيه مفسدة لا نعلمها، ويُحتمل انتفاء المصلحة والمفسدة عنه، ويُحتمل انتفاء المفسدة عنه وحصول مصلحة فيه تقصّر عن المصلحة التي هي فيما اختاره الله سبحانه.

وعلى كلّ حال، فما^٢ اختاره الله راجح، ولا يمكن إثبات رجحان خلافه فضلاً عن لزومه، وفيه إشكال آخر في حكمه بالحاق حسنات الناصب بالمؤمن وسيئات المؤمن بالناصب؛ لما ذكر، ووجهه كما يُفهم من أول الكلام وآخره ويُستفاد من الاستشهاد بالآيات، هو أنّ المؤمن بسبب دعائه الناصب إلى الطاعة والخير وإطاعة الناصب له بقدر ما فيه من طينته أو أقلّ أو أكثر أو بسبب خوفه من الناصب وتقيته منه وحصول أذاه، يُكتب له - أعني المؤمن - مثل ثواب طاعات الناصب، كما ورد في حديث صحيح:

«[قال رسول الله ﷺ]: من سنّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينتقص من أجورهم شيء، ومن سنّ سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^٣.

ونحو قولهم ﷺ: «الدالّ على الخير كفاعله»^٤، وغير ذلك من الأخبار، ولا تُقبل طاعات الناصب والثواب الذي يُكتب للمؤمن، إنّما هو ثواب عمله، فلا ينافي قوله تعالى: «وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»^٥، وغيرها، وكذلك نقول في طرف الناصب سواء، فلا ينافي قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^٦، وإنّما الوزر الذي يُكتب عليه بسبب أمره للمؤمن بالمنكر أو عداوته له أو إيذائه إيّاه، ولا يبعد أن يغفر الله للمؤمن تلك الذنوب تفضلاً أو لكونه غافلاً عن كونها ذنباً،

١. في «أ»: (تقصّر).

٢. في «أ»: (فيما).

٣. الخصال، ص ٢٤٠، ح ٨٩، علم الناس كلّهم موجود في أربع، باختلاف: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٢١٧، باب أقسام الجهاد، باختلاف: الفصول المختارة، ص ١٣٦، فصل الكلام في تفسير القرآن.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٧، ح ٤، باب فضل المعروف؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٦٨٢، باب فضل المعروف.

٥. راجع الكافي، ج ٤، ص ٢٦، باب فضل المعروف؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٤، باب فضل المعروف.

٦. النجم: ٣٩.

٧. الزمر: ٧؛ فاطر: ١٨؛ الإسراء: ١٥؛ الأنعام: ١٦٤.

والغافل غير مكلف حال غفلته، فالإثم على الناصب وحده، أو محمول على الغالب أو بعض المؤمنين؛ لعدم وجوب ذلك التفضل على وجه العموم، ويفهم ما قلناه من صريح قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آوَارِ الَّذِينَ يَضِلُّونَهُمْ يَغْيِرَ عَلَيْهِمْ...﴾،^١ كما مر. هذا غاية ما يمكن أن يوجه به الحديث، وهو أولى من طرحه، والله أعلم بحقائق الأمور.

الفصل الحادي عشر

في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلقين^١ بأفعال المكلفين

وحاصله: أنها ليست بجازمة موجبة للإلجاء والجبر؛ لما تقدّم، وأنا أذكر من الأخبار الواردة في ذلك اثني عشر حديثاً، وليس كلها محتاجاً إلى التأويل، بل بعضها يفسر بعضاً.

الأول: ما رواه الكليني رحمته الله بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشيئة، وإرادة، وقدر، وقضاء، وإذن، وكتاب، وأجل؛ فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر»^٢ [٥٨].

الثاني: ما رواه أيضاً عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، قال:

«لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بسبع: ^٣ بقضاء، وقدر، وإرادة، ومشيئة، وكتاب، وأجل، وإذن؛ فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله أو ردّ على الله عز وجل»^٤ [٥٩].

الثالث: ما رواه أيضاً عن الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، يقول: ^٥ «لا يكون شيء إلا ما شاء الله وأراد

١. في «أ»: (المتعلقين).

٢. الكافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ١، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة.

٣. في نسخة المؤلف: «بسبعة».

٤. الكافي، ج ١، ص ١٥٠، ح ٢، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة.

٥. في نسخة المؤلف: «وقال».

وقدّر وقضى». قلت: ما معنى شاء؟ قال: «ابتدأ الفعل». قلت: ما معنى قدر؟ قال: «تقدير الشيء من طوله وعرضه». قلت: ما معنى قضى؟ قال: «إذا قضى أمضاه، فذلك الذي لا مردّ له» [٦٠].
 الرابع: ما رواه عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «شاء وأراد وقدّر وقضى؟ قال: نعم». قلت: وأحب؟ قال: «لا». قلت: وكيف [شاء وأراد وقدّر وقضى ولم يُحب؟] قال: «هكذا خرج إلينا» [٦١].

الخامس: ما رواه [عن عبد الله بن سنان] عن أبي عبد الله عليه السلام، [قال: سمعته يقول]:
 «أمر الله ولم يشأ وشاء ولم يأمر؛ أمر إبليس أن يسجد لأدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشأ لم يأكل» [٦٢].
 السادس: ما رواه عن أبي الحسن عليه السلام، قال:

«إنّ الله إرادتين ومشيتين؛ إرادة حتم وإرادة عزم، [٦٣] ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى، [٦٤] وأمر إبراهيم أن يذبح إسحاق] [٦٥] ولم يشأ أن يذبحه، ولو شاء [أن يذبحه] لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى» [٦].

السابع: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:
 «شاء وأراد ولم يحب ولم يرصّ؛ شاء أن لا يكون شيء إلا بعلمه وأراد مثل ذلك، ولم يحب أن يقال: "ثالث ثلاثة"، ولم يرصّ لعباده الكفر» [٦٦].

١. الكافي، ج ١، ص ١٥٠، ح ١، باب المشيئة والإرادة؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٢٣٧، باب الإرادة والمشيئة.

٢. في نسخة المؤلف زيادة: «ذلك».

٣. الكافي، ج ١، ص ١٥٠، ح ٢، باب المشيئة والإرادة.

٤. الكافي، ج ١، ص ١٥٠ و ١٥١، ح ٣، باب المشيئة والإرادة.

٥. في نسخة المؤلف: «إسماعيل».

٦. لم يرد قوله: «أن يذبحه» في المصدر.

٧. الكافي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤، باب المشيئة والإرادة؛ التوحيد، ص ٦٤، باب التوحيد ونفي التشبيه.

٨. الكافي، ج ١، ص ١٥١ و ١٥٢، ح ٥، باب المشيئة والإرادة؛ التوحيد، ص ٣٣٩، ح ٩، باب المشيئة والإرادة.

الثامن: ما رواه عن الرضا عليه السلام، قال:

«قال الله عزوجل: [يا] ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، ويقوتي أذيت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً بصيراً قوياً ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾^١، وذلك^٢ أني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسينئاتك مني، وذلك أنني لا أسأل عما أفعل ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^٣» [٦٧].

التاسع: ما رواه الصدوق عليه السلام في كتاب التوحيد بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام، قال: «قيل لعلي عليه السلام: إن رجلاً يتكلم في المشيئة، فقال عليه السلام: "ادعه لي". قال: فدعي له، فقال عليه السلام: "يا عبد الله، خلقك الله لما شاء أو لما شئت؟" قال: لما شاء. قال عليه السلام: "فيمرضك إذا شاء أو إذا شئت؟" قال: إذا شاء. قال عليه السلام: "فيشفيك إذا شاء أو إذا شئت؟" قال: إذا شاء. قال عليه السلام: "فيدخلك حيث شاء أو حيث شئت؟" قال: حيث شاء». قال: «فقال علي عليه السلام له: "لو قلت غير هذا لضربت الذي فيه عيناك"^٤».

وفي حديث آخر قال القائل: لا يستطيع أن يقول إلا ما شاء الله، [وهذا]^٥ الباسط^٦ لا يستطيع أن ييسط يده إلا بما شاء الله^٧ [٦٨].

١. في هامش نسخة المؤلف: قد ورد في عدة أحاديث أن مشيئة الله محدثة، وكذا إرادته، ولادخل لهما في المقصود: لأن المراد بهما ما تعلق بفعل الله.

٢. النساء: ٧٩.

٣. في نسخة المؤلف: «ذلك».

٤. الأنبياء: ٢٣ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾: الكافي، ج ١، ص ١٥٢، ح ٦، باب المشيئة والإرادة: التوحيد، ص ٣٣٨، ح ٦، باب المشيئة والإرادة.

٥. التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٢، باب المشيئة والإرادة.

كان الرجل كان على اعتقاد المعتزلة فنهى عليه السلام بأن الأمور ليست مفوضة إليك، أو على اعتقاد اليهود القائلين بأن الله قد فرغ من الأمر.

٦. لم يرد «هذا» في نسخة المؤلف.

٧. في نسخة المؤلف زيادة: «يده».

٨. التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٣، باب المشيئة والإرادة.

العاشر: ما رواه أيضاً بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام: يا داود، تُريد وأُريد ولا يكون إلا ما أُريد، فإن أسلمت^١ لما أُريد أعطيتك ما تُريد، وإن لم تسلم لما^٢ أُريد أتعبتك فيما تريد ثم لا يكون إلا ما أُريد»^٣.

ونحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لقنبر:

«إن أهل الأرض لا يستطيعون لي شيئاً إلا بإذن الله عز وجل من السماء»^٤ [٦٩].

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله، قال:

«سبق العلم وجفّ القلم^٥، وتمّ القضاء بتحقيق الكتاب وتصديق الرسالة، والسعادة من الله والشقاوة من الله عز وجل».

[قال عبد الله بن عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يروي حديثه عن الله عز وجل]، قال عليه السلام: قال^٦ الله عز وجل: [يا] ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وإرادتي كنت أنت الذي تُريد لنفسك ما تُريد، وبفضل نعمتي عليك قويت على معصيتي، وبعصمتي وعفوي وعافيتي أدبت إليّ فرائضي، فأنا^٧ أولى بإحسانك منك، وأنت أولى بذنبك مني، فالخير مني [إليك] بما أوليت بداءً، والشر مني إليك بما جنيت جزاءً، وبسوء ظنك بي قنطت من رحمتي، فلي الحمد والحبّة عليك بالبيان، ولي السبيل عليك بالعصيان، ولك الجزاء والحسن عني بالإحسان، لم أدع تحذيرك ولم أخذك عند عزتك، ولم أكلفك فوق طاقتك ولم أحملك من الأمانة إلا ما قدرت عليه، رضيت منك لنفسي ما رضيت [به] لنفسك مني.

١. في نسخة المؤلف: «سلمت».

٢. في نسخة المؤلف: «لي ما» بدل «لما».

٣. التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٤، باب المشيئة والإرادة.

٤. المصدر السابق، ح ٧.

٥. جفاف القلم كناية عن إتمام الكتابة، فإن الله تعالى كتب في كتاب التقدير الأول ما يجري على الخلق كلاً، لا يريد عليه ولا ينقص منه شيء، ونفس البداء مما كتب فيه، بخلاف التقدير المتأخر الذي يجري بأيدي عمال الملوك، فإن البداء يقع عليه.

٦. في نسخة المؤلف: «وقال».

٧. في نسخة المؤلف: «وأنا».

[قال عبد الملك:] لن أعذبك إلا بما عملت^١.

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عن الرضا عليه السلام في جواب سؤال المأمون في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^٢، (فقال عليه السلام عن آبائه عليهم السلام) [عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام]:

«أن المسلمين قالوا لرسول الله ﷺ: لو أكرهت يا رسول الله من قدرت عليه من الناس على الإسلام لكثر عددنا وقويتنا على عدونا. فقال رسول الله ﷺ: "ما كنت لألقى الله عز وجل ببدعة لم يحدث إلي فيها شيئاً" ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾". فأنزل الله تبارك وتعالى: يا محمد ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [على سبيل الإلجاء والاضطرار في الدنيا، كما يؤمنون عند المعاناة ورؤية البأس في الآخرة، ولو فعلت ذلك بهم لم يستحقوا مني ثواباً ولا مدحاً، لكنني أريد منهم أن يؤمنوا مختارين غير مضطرين ليستحقوا مني الزلفى والكرامة ودوام الخلود في جنة الخلد، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾]^٣، وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوَظَّنَّ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٤ فليس ذلك على سبيل تحريم الإيمان عليها، ولكن على معنى أنها ما كانت لتؤمن إلا بإذن الله، وإذنه أمره لها بالإيمان ما كانت مكلفة^٥ متعبدة، وإلجاءه إياها إلى الإيمان عند زوال التكليف والتعبد عنها^٦.

أقول: قد تقدم ما يصلح جواباً هنا، وفي هذه الأخبار أيضاً دلالة واضحة على المراد منها، وأشكل ما فيها الأولان، ولهما ولأمثالهما وجه:

أحدهما: أن نقول إن الإرادة والمشيئة هنا من الله، لكتهما لا تصلان إلى حد الإلجاء والجبر كما تقدم، وقد عرفت أن القضاء والقدر لا ينافيان التكليف ولا يكونان محتومين فيما يتعلق به أمراً نهي قطعاً إلا بتبعيت الفعل، وقد تقدم في هذه الأحاديث ما يدل على أن الله مشيئتين

١. التوحيد، ص ٣٤٠، ح ١٠، باب المشيئة والإرادة.

٢. يونس: ٩٩.

٣. يونس: ٩٩.

٤. يونس: ١٠٠.

٥. في نسخة المؤلف: «مكلفة».

٦. التوحيد، ص ٣٤٢، ح ١١، باب المشيئة والإرادة.

وإرادتين وفي أحاديث القضاء والقدر.

وثانيها: أن يخصّص الأشياء المذكورة المنصوص على أنّها لا تكون إلّا بمشيئة الله وإرادته، بالأشياء التي هي من فعل الله دون أفعال العباد، وقد اشتهرت بين العلماء أنّه ما من عام إلّا وقد حُصّ، وأيّ مخصّص أقوى من الأحاديث السابقة والأدلة المذكورة؟ وهذا التخصيص يستقيم في كثير من الأحاديث التي أوردتها في هذا الفصل بل في أكثرها.

وثالثها: أن نقول المراد بما في الأرض أفعال العباد وبما في السماء أفعال الله، وإنّ السبعة في القسم الأوّل من فعل العبد، وفي الثاني من فعل الله، وليس شيء من هذه الألفاظ يأبى التوجيه بهذا الوجه قطعاً، فحاصل المعنى أنّ الله فاعل مختار متمكّن من الفعل والترك، ويرجح أحدهما بهذه السبعة، وهي من فعله، وأنّ العبد كذلك فيما أعطاه الله القدرة عليه والتمكّن منه، فيرجّح أحد الطرفين بمثل ذلك، وأنّ السبعة من فعل العبد.

أمّا المشيئة والإرادة فظاهراً أنّهما ثابتان للعبد كما مرّ، وأمّا القضاء والقدر فقد قال صاحب القاموس^١ وغيره أنّهما «ورداً بمعنى الحكم والحتم والصنع»، ووجود هذه المعاني في فعل العبد وصدورها عنه واضح بعد ثبوت كونه فاعلاً. والقدر ورد أيضاً بمعنى تقدير الشيء طويلاً وعرضاً ونحوهما، وورد حديث في تفسيره بهذا المعنى وثبوته للعبد أوضح^٢.

وأما الإذن فقد صرّح أهل اللغة بأنّه بمعنى العلم وبمعنى الإباحة، والمعنى الأوّل ثابت للعبد في فعله تفصيلاً أو إجمالاً كما مرّ، والمعنى الثاني يمكن إثباته للعبد على بعد، فإنّه إذا فعل شيئاً فقد أباحه لنفسه وأجاز لبده وأعضائه التصرف فيه، وأمّا الكتاب فقد جاء بمعنى الحتم والإيجاب والإلزام ولو على وجه المجاز، وهذا صادق في فعل العبد، فإنّه إذا فعل شيئاً فقد أوجبه على نفسه وألزمها به، وأمّا الأجل فهو أوضح.

ورابعها: أن تبقى الأشياء على عمومها والسبعة من فعل الله، لكن إن تعلّقت بفعل الله كانت متوجّهة إلى نفس الفعل، وإن تعلّقت بفعل العبد كانت متوجّهة إلى مجرّد التخلية بعد خلق الأسباب الموقوف عليها، ويبقى الفعل موقوفاً على إرادة العبد، فيصدق أنّ فعل العبد لا يقع

١. تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٢٠، ص ٨٤، مادة «قضى».

٢. من قوله: (بعد ثبوت كونه) إلى هنا لم يرد في «أ».

إلا بعد هذه الأشياء السبعة من فعل الله، فإنه لولاها لما كان العبد قادراً، والباء لا يتعین كونهما للسببية، فلعلها للملابسة أو المصاحبة، والذي فهم من هذا الكلام أن وقوع الفعل بدون السبعة غير ممكن، لا أنه بعد حصولها يصير واجباً؛ لاحتمال توقفه على شرط آخر أو زوال مانع. وخامسها: أن نقول: لو كان العبد غير قادر على شيء بعد هذه السبعة لكان الله غير قادر على شيء بعدها، وما أجبت به فهو جوابنا، وهو أن الإرادة في فعل العبد من العبد فلا يلزم الجبر.

وقيل: المراد بالمشيئة أن يصدر عنه تعالى أولاً أمر وجودي أو عدمي عليم تعالى صدور ذلك الفعل أو الترك معه عن العبد في وقتها باختياره مع قدرته تعالى على ما يعلم معه صدور ضد ذلك عن العبد باختياره، والمراد بالإرادة أن يصدر عنه تعالى^١ ثانياً فعل أو ترك مؤكّد للمشيئة في الإفضاء إلى فعل العبد أو تركه اختياراً في وقتها مع قدرته على ضد ذلك، والمراد بالقدر أن يصدر عنه تعالى بعد الإرادة قبل وقت الفعل فعل أو ترك مؤكّد للمشيئة والإرادة في الإفضاء إلى فعل العبد أو تركه اختياراً، والمراد بالقضاء فعل كذلك بعد المشيئة والإرادة والقدر يؤكدّها، فالإفضاء إلى فعل العبد،^٢ والمراد بالإذن عدم إحداثه تعالى المانع العقلي من فعل العبد أو تركه في وقتها، والمراد بالكتاب وجوب خلق كلّ كائن عليه تعالى عقلاً، إمّا خلق تقدير كما في أفعال العباد أو خلق تكوين كما في أفعاله تعالى، والمراد بالأجل الوقت المعين للكائن. وقوله (أي أبي عبد الله عليه السلام) في حديث الأول: «فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر»، لا ريب أنه مخصوص بفعل الله.

وقوله (أي موسى بن جعفر عليه السلام) في الثاني: «فقد كذب على الله»، لا حاجة إلى تخصيصه ولا مفسدة في بقاءه على عمومته، ويحتمل أن يكون المراد منها الردّ على المفوضة، ويكون المراد من الإرادة والمشيئة والإذن والكتاب الأمر والنهي.

وأما الثالث: فلا ريب أنه مخصوص بما تعلّقت به إرادة الله الجازمة وقضاؤه المحتوم، فإن

١. في «أ»: (بهم).

٢. لم يرد من قوله: (أولاً أمر وجودي) إلى هنا في «أ».

٣. لم يرد من قوله: (أو تركه اختياراً) إلى هنا في «أ».

٤. الكافي، ج ١، ص ١٤٩، ح ١، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسيرة المحاسن، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٢٣٦.

باب الإرادة والمشيئة، باختلاف يسير.

آخره صريح في ذلك، وقد عرفت امتناع تعلّق ذلك بفعل المكلف وأنه يستلزم بطلان التكليف. وأما الرابع: فقد عرفت أنّ المشيئة والإرادة والقضاء والقدر جارية في جميع أفعال الله وأفعال العبد، وأنها على قسمين: جازمة وغير جازمة، وأنّ معنى إرادة الله للأفعال التكليفية، عدم إرادة المنع من إرادة جازمة، فهي قريبة من قولهم في توجيه قوله تعالى: ﴿...وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، من أنّ معناه «ومن حكم بغير ما أنزل الله».

وأما المحيطة فلا يمكن الحكم بتعلّقها بجميع الأفعال المذكورة قطعاً، ولا يخفى أنّه ﷺ أراد إجمال الأمر والحثّ على التسليم.

وأما الخامس: فظاهر ممّا سبق أنّه يلزم إرادة المشيئة الجازمة في موضع وغير الجازمة في آخر. وكذا السادس، مع أنّ أوّلها فيه إشارة إلى ما قلناه من التقسيم، ولا ريب أنّ المراد بالحثم اللازم وبالعزم غيره ونحوهما.

السابع: وأوضح ما يزول به الإشكال ما هو مصدّر به في الثامن من اختيار العبد وثبوت المشيئة له مضافاً إلى ما تقدّم، ولا إشكال فيه، والأولوية بالحسنات وجهها ظاهراً؛ لأنّ أغلب أسبابها من الله، حيث أعطى القدرة عليها وأحبّها وأمر بها، وألوية العبد بالسيئات أيضاً واضح؛ لأنّ الله وإن أعطى القدرة عليها لكنّه أبغضها ونهى عنها.

وأما التاسع: ف قريب ممّا سبق من أنّه يلزم في بعض المواضع إرادة المشيئة الجازمة، وفي بعضها إرادة غيرها، ولعلّ الغرض منه ومن أمثاله الردّ على أهل التفويض.

وأما العاشر: فكذلك، ويحتمل قريباً أن يُراد منه أنّه إذا تعارضت إرادة الله الجازمة وإرادة العبد وقع مراد الله، لكن لا تتعارضان في الأفعال التكليفية.

وأما الحادي عشر: فلا إشكال فيه أصلاً، بل يُفهم من ما يزيل الإشكال عمّا سبق وأمر السعادة والشقاوة، فسيأتي^٢ حكمه إن شاء الله.

وأما الثاني عشر: فهو أوضح في إزالة الإشكال وتفصيل الإجمال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

١. المائدة: ٤٤.

٢. في «أ»: (سيأتي).

الفصل الثاني عشر

في توجيه القضاء والقدر

في توجيه القضاء والقدر المتعلقين بالسعادة والشقاء^١ والخير والشر ونحوها، وأنا أذكر أيضاً من ذلك اثني عشر حديثاً^٢، ليس كل واحد منها يحتاج إلى توجيه وتأويل، بل بعضها يفتر بعضاً.

الأول: ما رواه الكليني رحمه الله بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيداً لم يبغضه أبداً، وإن عمل شراً أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقيّاً لم يحبه أبداً، وإن عمل صالحاً أحب عمله وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحب الله شيئاً لم يبغضه أبداً، وإذا أبغض شيئاً لم يحبه أبداً» [٧٠٣].

الثاني: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام أنه قيل له: من أين لحق الشقاء أهل المعصية حتى حكم [الله] لهم في علمه بالعذاب على عملهم؟ فقال [أبو عبد الله عليه السلام]:

«أيها السائل!»، حكم الله عزّ وجلّ لا يقوم^٣ له أحد من خلقه بحقه، فلما حكم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله. وهب لأهل المعصية القوة على معصيتهم؛ لسبق علمه فيهم ومنعهم إطاعة

١. في «أ»: (شقاوة).

٢. في «أ»: (حديث).

٣. الكافي، ج ١، ص ١٥٢، ح ١، باب السعادة والشقاء.

٤. في نسخة المؤلف زيادة: «أن».

٥. في هامش نسخة المؤلف (أن لا يقوم) نسخة بدل (لا يقوم).

القبول منه، فوافقوا ما سبق لهم في علمه، ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه: لأن علمه أولى بحقيقة التصديق، وهو معنى شاء ما شاء، وهو سره»^٢.

ورواه الصدوق عليه السلام في التوحيد، على أنه قال عليه السلام في أوله: «علم الله عز وجل ألا يقوم أحد من خلقه بحقه». وقال في آخره: «وإن قدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم...» إلخ^٣.

الثالث: ما رواه عنه عليه السلام، قال:

«يسلك بالسعيد في طريق الأشقياء حتى يقول الناس: "ما أشبهه بهم، بل هو منهم"، ثم يتداركه السعادة، وقد يسلك بالشقي [في] طريق السعداء حتى يقول الناس: "ما أشبهه بهم، بل هو منهم"، ثم يتداركه الشقاء، إن من كتبه الله سعيداً وإن لم يبق من الدنيا إلا فواق ناقة ختم له بالسعادة»^٤ [٧١].

الرابع: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال:

«إن مما أوحى الله إلى موسى عليه السلام وأنزل عليه في التوراة: أتني ﴿أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب، فطوبى لمن أجرته على يديه، وأنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته على يدي من أريده^٥، فويل لمن أجرته على يديه»^٦ [٧٢].

الخامس: ما رواه عنه عليه السلام، قال:

«قال الله عز وجل: ﴿أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، خالق الخير والشر، فطوبى لمن أجريت على

١. في نسخة المؤلف: «فوافقوا».

٢. الكافي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٢، باب السعادة والشقاء.

٣. التوحيد، ص ٣٥٤، ح ١، باب السعادة والشقاوة.

٤. في نسخة المؤلف: «تتداركه».

٥. الكافي، ج ١، ص ١٥٤، ح ٣، باب السعادة والشقاء.

٦. طه: ١٤.

٧. في نسخة المؤلف: «أريده».

٨. الكافي، ج ١، ص ١٥٤، ح ١، باب الخير والشر؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٤١٤، باب خلق الخير والشر.

٩. طه: ١٤.

يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشر، وويل لمن يقول: كيف ذا؟ وكيف

هذا؟»

قال يونس: [٧٣] يعني من ينكر هذا الأمر بتفقه فيه^١ [٧٤].

السادس: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إِنَّ فِي بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابِهِ: أَنِّي «أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا»^٢، خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَخَلَقْتُ

الشَّرَّ، فَطَوَّبِي لِمَنْ أَجْرَيْتَ عَلَى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتَ عَلَى يَدَيْهِ الشَّرَّ،

وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَ ذَا؟ وَكَيْفَ ذَا؟»^٣.

السابع: ما رواه الصدوق عليه السلام في كتاب التوحيد عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عز وجل:

﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾^٤، قال عليه السلام: «بأعمالهم شقوا»^٥.

الثامن: ما رواه بإسناده عن محمد بن أبي عمير: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ

مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ؟» فَقَالَ عليه السلام:

«الشَّقِيُّ مَنْ عَلَّمَ اللَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَنَّهُ سَيَعْمَلُ أَعْمَالَ الْأَشْقِيَاءِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ عَلَّمَ

اللَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَنَّهُ سَيَعْمَلُ أَعْمَالَ السَّعْدَاءِ». قُلْتُ لَهُ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ:

«اعْمَلُوا فَكُلٌّ مَيْسَرٌ لِمَا خَلَقَ لَهُ؟» فَقَالَ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الْجَنَّ وَالْإِنْسَ

لِيَعْبُدُوهُ وَلَمْ يَخْلُقْهُمْ لِيَعْسُوهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا

لِيَعْبُدُونِ﴾^٦، فَيَسِّرُ كُلًّا لِمَا خَلَقَ لَهُ، فَالْوَيْلُ لِمَنْ اسْتَحَبَّ الْعَمَى عَلَى الْهُدَى»^٧.

التاسع: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ

١. في نسخة المؤلف: «الأمر لا من يتفقه».

٢. الكافي، ج ١، ص ١٥٤، ح ٣، باب الخير والشر.

٣. طه: ١٤.

٤. الكافي، ج ١، ص ١٥٤، ح ٢، باب الخير والشر.

٥. المؤمنون: ١٠٦.

٦. التوحيد، ص ٣٥٦، ح ٢، باب السعادة والشقاوة.

٧. الذاريات: ٥٦.

٨. التوحيد، ص ٣٥٦، ح ٣، باب السعادة والشقاوة.

وَقَلْبِهِ...^١، قال ﷺ:

«يحول بينه وبين أن يعلم أن الباطل حق، وقد قيل إن^٢ [الله تبارك وتعالى] يحول بين^٣ [المرء] وقلبه بالموت».

وقال أبو عبد الله ﷺ:

«إن الله تبارك وتعالى ينقل العبد من الشقاء إلى السعادة، ولا ينقله من السعادة إلى الشقاء»^٤ [٧٥].

العاشر: ما رواه بسنده عن رسول الله ﷺ، قال:

«قدّر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»^٥.

الحادي عشر: ما رواه بسنده عنه ﷺ، قال:

«لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومزه»^٦.

الثاني عشر: ما رواه أيضاً عنه ﷺ، قال:

«[إن] الله عز وجل قدّر^٧ المقادير ودبر التدابير قبل أن يخلق آدم بألفي عام»^٨ [٧٦].

أقول: هذا محمول على بيان تاريخ مجموع الأمرين، وإن كان الأول في التاريخ الأول، وقد عرفت وجه المتشابهات من هذه الأخبار من محكماتها، ونزيده توضيحاً فنقول: أما خلق السعادة والشقاوة، فالمراد من الخلق مجرد التقدير أو تعلق العلم بأنهما سيحصلان باختيار العبد، وقد عرفت أن القضاء والقدر حق، وأنهما لا يوجبان الجبر، ويظهر من أحاديث السعادة

١. الأنفال: ٢٤.

٢. في نسخة المؤلف: «إنه».

٣. في نسخة المؤلف: «بينه».

٤. في نسخة المؤلف زيادة: «بين».

٥. التوحيد، ص ٣٥٨، ح ٦، باب السعادة والشقاوة.

٦. المصدر السابق، ص ٣٦٨، ح ٧، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجل.

٧. المصدر السابق، ص ٣٨٠، ح ٢٧.

٨. في نسخة المؤلف: «قال: قدّر الله المقادير».

٩. التوحيد، ص ٣٧٦، ح ٢٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجل.

والشقاوة أنّ سبب محبة الله للعبد العاصي علمه بأنّه سيعمل من الطاعات ما يزيد على معاصيه، وكذا بغضه للمطيع أحياناً، وأنّ سبب تخلية الله بين العبد وبين المعصية هو الغضب عليه؛ لعلمه باختياره لها.

وقوله ﷺ «ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تُنجيهم من عذابه» مع قطع النظر عن كونه في رواية الصدوق عليه السلام بالإثبات دون النفي، يحتمل وجوهاً، أقربها أنهم بعد فعلهم المعصية واستحقاقهم العذاب لم يقدروا أن يمتنعوا منه، ولا أن يأتوا بحيلة تُنجيهم منه؛ لثبوته عليهم، وليسوا بأهل أن تُقبل توبتهم؛ لفقد بعض شروط القبول، وأيضاً فقبول التوبة تفضّل من الله لا واجب، فكذا سقوط العذاب معها، كما هو مقرّر، وأمّا خلق الخير والشرّ فقريب من ذلك، ويُحتمل أن يُراد به غير الطاعة والمعصية، بأن يُراد بالخير ما تميل إليه طباع البشر ويشتمل على المنافع لهم، كالغنى والعافية والخصب وطول العمر والصحة، ونحو ذلك، والشرّ ما تنفر منه طباع البشر، كأضداد هذه المذكورات، ومعلوم أنّه كثيراً ما يفعل العبد طاعات يُجازيه الله عليها بطول عمره وسعة رزقه وكثرة ماله وولده، فهذا مصداق قوله [عزّ وجلّ]: «طوبى لمن أجريت على يديه الخير، وقد يفعل العبد معاصي يجازيه الله عليها» بقصر عمره وقلة رزقه أو طول مرضه.

فهذا مصداق قوله: «ويل لمن أجريت على يديه الشرّ»، وحاصله تخصيص الخير والشرّ ببعض الأقسام؛ لدليل يمنع من الحمل على الاستغراق والإبقاء على الإطلاق، وأمّا باقي الأخبار فلا إشكال فيها، بل هي مزيلة للإشكال في غيرها، والله أعلم.

١. أنظر ص ١٢٧، الحديث الثاني من الفصل الثاني عشر.

٢. لم يرد قوله: (النظر) في «أ». .

٣. في «أ»: (الشر).

٤. لم يرد قوله: (عليها) في «أ».

خاتمة

قد ورد في كثير من الأحاديث النهي عن الكلام في القضاء [٧٧] والقدر، ووجهه أنه يصعب فهم معناه على كثير من الناس، فينجزون منه إلى اعتقاد الجبر، وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالأمر بالكلام في البداء، ووجهه أنه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر؛ لظهور أنه قابل للتغيير في الجملة، فلعل تغييره موقوف على اختيار العبد، وبالجملة يصير بالملاحظة البداء تابعاً بعد أن كان متبوعاً على قولهم، والعجب من إنكار من أنكر البداء من العامة مع تصريح القرآن به في مواضع كثيرة، مع أن معناه هو تغيير الله للقضاء الذي ليس بمحتوم؛ لتغيير المصلحة أو مطلقاً، وهذا المعنى كما ترى لا مفسدة في إثباته وتجويزه، بل الجزم بوقوعه، كيف وقد ورد التصريح به في الكتاب والسنة، وقد قال الله عز وجل: ﴿...لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^١.

وقال تعالى: ﴿...يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ...﴾^٢، وقال ﴿يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^٣، وغير ذلك مما ورد في الحديث، كما في كتاب الاحتجاج وعيون الأخبار، وغيرهما في احتجاج الرضا عليه السلام، وأعجب من ذلك إنكار بعض الخاصة له من المتأخرين، وذلك خلاف إجماع الشيعة، وأحاديث الشيعة [في] ثبوت البداء كثيرة جداً تزيد على حد التواتر، فمن تتبّع وجدها في جميع كتب الحديث التي ألفتها الشيعة، فهي أكثر من أخبار كرم حاتم بمراتب متعدّدة، ولا ريب في إيجابها لليقين. والذي يظهر من الأخبار الاعتبار، وكلام القائلين بالبداء أنه تغيير الحكم لا العلم، وإنما هو

١. الرعد: ٣٨ و٣٩.

٢. فاطر: ١.

٣. إبراهيم: ٢٧.

٤. لم نعرّض عليه.

بمعنى النسخ، على أنه مخصوص بأحكام القضاء والقدر، وإنما يُطلق عليه البدء بالنسبة إلى بعض الملائكة^١، وما يتعلّق به، مع ما أشرنا إليه من النهي الواقع عن الكلام فيه.

وإنما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر وما يتعلّق به^٢ لأجل ضرورة التعليم وإرشاد المسترشد، وهذا مستثنى قطعاً، فإنّ الأئمة عليهم السلام كانوا^٣ يخوضون في بحث القدر لأجل هذا المطلب، وقد تقدّم في حديث يونس^٤ قوله: «يعني من ينكر هذا الأمر بتفقّه فيه»، ولعلّ النهي مخصوص بمن لا يفهم معناهما، أو يخشى عليه من الضلال بسببهما، أو بصورة لا يكون الكلام فيهما راجحاً أو واجباً عينياً أو كفايئاً، أو بمن يتكلّم فيهما من عند نفسه، فأما من ينكر ما فهمه من كلام الله وكلام رسوله وحججه عليهم السلام، فلا حرج عليه.

فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد:

«يا كميل، لا تأخذ إلّا عنّا تكن مثا»^٥.

وقال الصادق عليه السلام:

«أما والله^٦ إنّه شرّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعهو مثا»^٧.

وقال له عليه السلام رجل: سمعتك تنهى عن الكلام وتقول: ويل لأصحاب الكلام... فقال (أبو عبد الله عليه السلام): «إنما قلت ويلّ لهم أن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يريدون»^٨ [٧٨].

ولأجل ورود النهي عن الكلام في القضاء والقدر لم يفرد لهما الكليني عليه السلام باباً في أصوله،

١. قوله: (وإنما يُطلق عليه البدء بالنسبة إلى الملائكة) لم يرد في «أ».

٢. لم يرد قوله: (وإنما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر وما يتعلّق به) في «أ».

٣. في «أ»: (كان).

٤. أنظر ص ١٢٩، الحديث الخامس من الفصل الثاني عشر.

٥. في «أ»: (يذكر).

٦. المختصر، ص ١٤، أمر ليس فيه ترخيص ولا عنه محيص؛ تحف العقول، ص ١٧١، وصيّته عليه السلام لكميل بن زياد، مختصرة؛ هداية الأئمة إلى أحكام الأئمة، ص ١، ح ٩، المقدّمة التاسعة فيما ينبغي تعلّمه والعمل به.

٧. لم يرد قوله: «والله» في المصدر.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ١، باب الضلال.

٩. الكافي، ج ١، ص ١٧١، ح ٤، باب الانضطرار إلى الحجّة.

ولأجل ما ذكرناه من التوجيه أفرد لهما الصدوق عليه السلام باباً في التوحيد^١، ونقل الأحاديث المروية فيهما وفي عدم استلزامهما للجبر، وأنا أذكر من الأحاديث الواردة في الأمر بالكلام في البدء والنهي عن الكلام في القضاء والقدر وما يناسب ذلك اثني عشر حديثاً.

الأول: ما رواه الكليني عليه السلام بسنده الصحيح [عن زرارة بن أعين]، عن أحدهما عليه السلام، قال: «ما عبد الله بشيء مثل البدء»^٢.

الثاني: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لو علم الناس ما في القول بالبدء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»^٣ [٧٩].

الثالث: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما عظم الله بمثل البدء»^٤ [٨٠].

الرابع: ما رواه أيضاً بسند صحيح عن الرضا عليه السلام، قال: «ما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر، وأن يقر الله بالبدء»^٥ [٨١]. وروى معناه من عدة طرق^٦.

الخامس: ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما بدا الله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبذله»^٧.

وفي خبر آخر [قال عليه السلام: «إن الله لم يبد له من جهل»^٨.

١. راجع التوحيد، ص ٣٦٤، باب القضاء والقدر والفتنة والأزواق والأسعار والآجال.

٢. الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البدء.

٣. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البدء؛ التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، باب البدء.

٤. الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البدء.

٥. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٥.

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٠٢، ح ١٨١ بسنده عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن الرزيان بن الصلت؛ وفي التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦؛ وصيوان الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣؛ والغبية للطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩ بسندهما عن علي بن إبراهيم بن هاشم. عن الرزيان بن الصلت؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٤، [الأنعام: الآيات ١ إلى ٤٤] مرسل عن الرضا عليه السلام.

٧. الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٩، باب البدء.

٨. المصدر السابق، ص ١٤٨، ح ١٠.

السادس: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال [أبو جعفر عليه السلام]:

«من الأمور أمور موقوفة عند الله^١، يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء^٢، ويمحو ما يشاء ويثبت^٣» [٨٢].

السابع: ما رواه الصدوق عليه السلام في التوحيد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«[إِنَّ] القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾» [٨٣].

وعنه عليه السلام^٤، قال:

«إذا جُمِعَ العباد يوم القيامة سألهم عما عهد إليهم ولم يسألهم عما قضى عليهم» [٨٤].

الثامن: ما رواه أيضاً بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنه جاء رجل إلى [أمير المؤمنين عليه السلام] فقال: [يا أمير المؤمنين]^٥، أخبرني عن "القدر". قال عليه السلام: «بحر عميق فلا تلجه». [قال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر]. قال عليه السلام: «طريق مظلم فلا تسلكه». [قال: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر]^٦. قال^٧ عليه السلام: «سَرَّ اللَّهُ فَلَا تَكَلِّفْهُ...» الحديث^٨.

١. قال العلامة المجلسي عليه السلام: «أمور موقوفة عند الله»، أي مكتوبة في لوح المحور والإبانات، موقوفة على شرائط يُحتمل تغييرها (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٨).

٢. في نسخة المؤلف: «يؤخر منها ما يشاء ويقدم ما يشاء».

٣. لم يرد قوله: «ويمحو ما يشاء ويثبت» في الكافي.

٤. الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٧، باب البدء بالمحاسن، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٢٣٢، باب العلم: تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٧.

٥. فاطر: ١١/التوحيد، ص ٣٦٤، ح ١، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجال: المحاسن، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٢٤٠، باب الإزادة والمشينة.

٦. عن أبي عبدالله عليه السلام.

٧. التوحيد، ص ٣٦٥، ح ٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجال.

٨. في نسخة المؤلف: «إليه رجل فقال».

٩. في نسخة المؤلف: «فقال له: أخبرني».

١٠. في نسخة المؤلف زيادة: «القضاء».

١١. في نسخة المؤلف: «ثم سأله» بدل ما بين المعقوفتين.

١٢. في نسخة المؤلف: «فقال».

١٣. التوحيد، ص ٣٦٥، ح ٣، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجال.

التاسع: ما رواه أيضاً بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال [في القدر]:

«ألا أن القدر سَرمَ من سَرائل الله وستر من ستر الله وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله، مطوي عن خلق الله، مختوم بخاتم الله، سابق في علم الله، وضع الله العباد عن علمه، ورفع فوق شهاداتهم ومبلغ عقولهم؛ لأنهم لا ينالونه بحقيقة الرتبة ولا بقدرة الصمدانية [ولا بعظمة النورانية ولا بعزة الوجدانية]؛ لأنه بحر زاخر خالص لله تعالى، عمقه ما بين السماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كالليل الدامس، كثير الحيات والحيتان، يعلو مرة ويسفل أخرى في قعره، شمس تضيئ لا ينبغي أن يطلع إليها إلا الله [الواحد الفرد]، فمن تطلع إليها فقد ضاها الله عز وجل في حكمه ونازعه في سلطانه وكشف عن ستره وسره، و﴿بَاءَ يَقْضِبُ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوُنَهُ جَهَنَّمُ وَبَنَسَ الْمَصِيرُ﴾»^٦ [٨٥].

العاشر: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«ما بعث الله نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء»^٨ [٨٦].

الحادي عشر: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام، قال:

«ما تنبأ نبي [قط] حتى يقر الله بخمسي: بالبداء، والمشينة، والسجود، والعبودية، والطاعة»^٩ [٨٧].

١. في نسخة المؤلف زيادة: «عن».

٢. في نسخة المؤلف: «تعلو».

٣. في نسخة المؤلف: «تسفل».

٤. في نسخة المؤلف: «في قعرها».

٥. في «أ»: (عليها).

٦. الأنفال: ١٦.

٧. التوحيد، ص ٣٨٣، ح ٣٢، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجال.

٨. المصدر السابق، ص ٣٣٣، ح ٣، باب البداء؛ الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٣، باب البداء؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٨٩، باب ما لا يسع الناس جهله، باختلاف يسر.

٩. التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٥، باب البداء؛ الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٣، باب البداء، باختلاف يسر.

الثاني عشر: ما رواه عنه عليه السلام، قال:

«لوعلم^١ الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»^[٨٨].

تتمّة

ولأبأس يختم هذه الرسالة برسالة شريفة عزيزة الوجود، لها تمام المناسبة بالمقصود في إثبات المنزلة بين المنزلتين، والردّ على أهل الجبر والتفويض، قد نقلها من علمائنا الحسن بن علي بن شعبة الحراني الحلبي رحمته الله في كتاب تحف العقول عن آل الرسول، والشيخ أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج وغيرهما، عن مولانا علي بن محمد الهادي رحمته الله، فأنا أنقلها تبرّكاً وتيمناً بها، وهذا لفظها:

بسم الله الرحمن الرحيم

من علي بن محمد، سلام [عليكم] وعلى من اتّبع الهدى ورحمة الله وبركاته؛ فإنّه ورد علي كتابكم وفهمت ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم وخوضكم في القدر ومقالة من يقول منكم بالجبر^٢ ومن يقول بالتفويض، وتفرّقكم في ذلك وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثمّ سألتُموني عنه وبيانه لكم، وفهمت ذلك كلّهُ.

اعلموا -رحمكم الله- أنّا نظرنا في الآثار وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع من ينتحل الإسلام ممّن يعقل عن الله جلّ وعزّ لا تخلو من معنيين؛ إمّا حقّ فيُتَّبَع وإمّا باطل فيُجْتَنَب، وقد اجتمعت الأُمّة قاطبةً [لا اختلاف بينهم]^٣ أنّ القرآن حقّ لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم مقرّون بتصديق الكتاب وتحقيقه، مصيبيون مهتدون، وذلك بقول رسول الله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، فأخبر أنّ جميع ما اجتمعت عليه الأُمّة كلّها حقّ، [هذا] إذا لم يخالف بعضها بعضاً، والقرآن حقّ لا اختلاف بينهم في تنزيله وتصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه وأنكر الخبر طائفةً من الأُمّة لزمهم الإقرار به ضرورةً،

١. في نسخة المؤلف: «يعلم».

٢. التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، باب البداء؛ الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البداء.

٣. في نسخة المؤلف: «بالجبر منكم».

٤. في نسخة المؤلف: «على» بدل «لا اختلاف بينهم».

حيث^١ اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب،^٢ فإن هي جحدت وأنكرت لزمها الخروج من الملة.

فأول خبر يُعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله ﷺ [و] وجد بموافقة الكتاب وتصديقه بحيث لا تخالفه أقاويلهم، حيث قال: «إني مخلف فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما تمسكتم بهما، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض». فلما وجدنا شواهد هذا الحديث في^٣ كتاب الله نصاً مثل قوله جل وعز: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾،^٤ ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾^٥، وروت العامة في ذلك أخباراً لأمر المؤمنين ﷺ أنه تصدق بخاتمته وهوراعه، فشكر الله ذلك له وأنزل الآية^٦ فيه، فوجدنا رسول الله ﷺ قد أتى بقوله:^٧ «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وبقوله ﷺ:^٨ «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»، ووجدناه يقول: «عليّ يقضي ديني وينجز مواعيدي، وهو خليفتي عليكم من بعدي».

فالخبر الأول [الذي] استنبطت^٩ منه هذه الأخبار^{١٠} خبر صحيح مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو أيضاً موافق للكتاب، فلما شهد الكتاب بتصديق الخبر وهذه الشواهد الأخر، لزم [على] الأمة الإقرار بها ضرورة؛ إذ كانت هذه الأخبار شواهداها من القرآن ناطقة، ووافقت القرآن والقرآن وافقها^{١١}، ثم وردت حقائق الأخبار من رسول الله ﷺ عن الصادقين ﷺ،

١. في تحف العقول وبحار الأنوار: «حين» بدل «حيث».

٢. لم يرد قوله: (الكتاب) في «أ».

٣. في نسخة المؤلف: «من».

٤. المائدة: ٥٥.

٥. المائدة: ٥٦.

٦. في نسخة المؤلف: «ذلك» بدل «الآية».

٧. في نسخة المؤلف: «يقول».

٨. في نسخة المؤلف: «يقول».

٩. في نسخة المؤلف: «استنبط».

١٠. في نسخة المؤلف زيادة: «وهو».

١١. في نسخة المؤلف: «وافقها القرآن ووافقت القرآن».

ونقلها^١ قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضاً واجباً على كل مؤمن ومؤمنة، لا يتعداه إلا أهل العناد، وذلك أن أقاويل آل رسول الله ﷺ متصلة بقول^٢ الله، وذلك مثل قوله في محكم كتابه: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا».

ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذَى عَلَيَّ فَقَدْ أَذَانِي، وَمَنْ أَذَانِي فَقَدْ أَذَى اللَّهِ، وَمَنْ أَذَى اللَّهِ يوشك أن ينتقم منه»، وكذلك قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ عَلَيَّ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ»، ومثل قوله ﷺ في بني وليعة: «لَأُبْعِثَنَّ إِلَيْهِمْ رجلاً كنفسي يُحِبُّ اللَّهَ ورسوله ويُحِبُّه الله ورسوله؛ قم يا علي فسر إليهم»، وقوله ﷺ يوم خيبر: «لَأُبْعِثَنَّ إِلَيْهِمْ غداً رجلاً يُحِبُّ اللَّهَ ورسوله ويُحِبُّه الله ورسوله، كزاراً غير فزار، لا يرجع حتى يفتح الله عليه»، فقضى رسول الله ﷺ بالفتح قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله ﷺ، فلما كان من الغد^٣ دعا علياً ﷺ [فبعثه إليهم]، فاصطفاه بهذه المنقبة وسمّاه «كزاراً غير فزار»، فسمّاه [الله] محبّاً لله ولرسوله، فأخبر أن الله ورسوله يُحِبَّانه.

وإنما قدّمنا هذا الشرح والبيان دليلاً على ما أردنا وقوة لما نحن مبينوه من أمر الجبر والتفويض والمنزلة بين المنزلتين، وبالله العون والقوة، وعليه نتوكل في جميع أمورنا، فإننا نبدأ^٤ من ذلك بقول الصادق ﷺ: «لا جبر ولا تفويض ولكن منزلة بين المنزلتين»، وهي صفة الخلقة وتخلية السرب^٥ والمهلة في الوقت والزاد، مثل الراحلة والسبب المهيّج للفاعل على فعله، فهذه خمسة أشياء جمع به^٦ الصادق ﷺ جوامع الفضل، فإذا نقص العبد منها خلّة كان العمل عنه مطروحاً بحسبه، فأخبر الصادق ﷺ بأصل ما يجب على الناس من طلب معرفته ونطق

١. في نسخة المؤلف: «ينقلها».

٢. في نسخة المؤلف: «يقول».

٣. في نسخة المؤلف: «الغداة».

٤. في نسخة المؤلف: «وأخبر».

٥. في نسخة المؤلف زيادة: «الآن».

٦. السرب بالفتح: الطريق والصدر، وبالكسر أيضاً: الطريق والقلب، وبالتحريك: الماء السائل، وسيأتي بيان هذه الخمسة عن الإمام ﷺ بعد شرح الجبر والتفويض، وأنهما خلاف العدل والعقل.

٧. في نسخة المؤلف: «بها».

الكتاب بتصديقه، فشهد بذلك محكمات آيات^١ رسوله؛ لأنَّ الرسول ﷺ لا يعدُّون^٢ شيئاً من قوله وأقاويلهم حدود القرآن، فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدا من التنزيل فوجد لها موافقاً وعليها دليلاً^٣، كان الاقتداء بها فرضاً لا يتعداه إلا أهل العناد، كما ذكرنا في أول الكتاب. ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصادق عليه السلام من المنزلة بين المنزلتين وإنكاره الجبر والتفويض، وجدنا الكتاب قد شهد له وصدَّق مقالته في هذا.

وخبر عنه أيضاً موافق لهذا^٤ أنَّ الصادق عليه السلام سُئِلَ: «هل أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال الصادق عليه السلام: «هو أعدل من ذلك». فقيل [له]: فهل فَوْض إليهم؟ فقال عليه السلام: «هو أعز وأقهر لهم من ذلك».

وروي عنه أنه عليه السلام قال:

«الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أنَّ الأمر مفوض إليه، فقد وهن الله في سلطانه فهو هالك، ورجل يزعم أنَّ الله جلَّ وعزَّ أجبر العباد على المعاصي وكلفهم ما لا يطيقون، فقد ظلم الله في حكمه فهو هالك، ورجل يزعم أنَّ الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمد الله وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ».

فأخبر عليه السلام أنَّ من تقلَّد الجبر والتفويض ودان بهما فهو على خلاف الحق، فقد شرحت الجبر الذي من دان به يلزمه^٥ الخطأ، وأنَّ الذي يتقلَّد التفويض يلزمه الباطل، فصارت المنزلة بين المنزلتين بينهما، ثم قال عليه السلام: «وأضرب لكل باب من هذه الأبواب مثلاً يقرب المعنى للطلاب ويسهل له البحث عن شرحه، تشهد به محكمات آيات الكتاب وتحقق تصديقه عند ذوي الألباب، وبالله التوفيق والعصمة؛ فأما الجبر الذي يلزم من دان به الخطأ فهو [قول] من زعم أنَّ الله جلَّ وعزَّ أجبر العباد على المعاصي وعاقبهم عليها، ومن قال بهذا القول فقد ظلم الله

١. في نسخة المؤلف زيادة: «وأحاديث».

٢. في نسخة المؤلف: «لم يعد شيء».

٣. في نسخة المؤلف: «موافق عليها ودليل».

٤. في نسخة المؤلف زيادة: «وهو».

٥. في نسخة المؤلف: «يلزمه».

في حكمه وكذبه ورد عليه قوله: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا»^١، وقوله: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَإِنَّ اللَّهَ لَنَاسٍ بَظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ»^٢، وقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ»^٣، مع أي كثيرة^٤ في ذكر هذا، فمن زعم أنه مجبر^٥ على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله وقد ظلمه في عقوبته، ومن ظلم الله فقد كذب كتابه، ومن كذب كتابه فقد لزمه الكفر باجتماع^٦ الأمة، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبداً مملوكاً لا يملك نفسه ولا يملك عرضاً من عرض الدنيا ويعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير إلى السوق لحاجة يأتيه بها ولم يملكه ثمن ما يأتيه به من حاجته، وعلم المالك أن على الحاجة رقيباً لا يطمع أحد في أخذها منه إلا بما يرضى به من الثمن، وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل والنصفة وإظهار الحكمة ونفي الجور، وأوعد عبده إن لم يأتيه بحاجته أن يعاقبه على علم منه بالرقيب الذي على حاجته أنه سيمنعه، وعلم^٨ أن المملوك لا يملك ثمنها ولم يملكه ذلك، فلما صار العبد إلى السوق وجاء ليأخذ حاجته التي بعثه المولى لها وجد عليها مانعاً يمنع منها إلا بشراء، وليس يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائباً بغير قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه من ذلك وعاقبه عليه؛ أليس يجب في عدله وحكمه أن لا يعاقبه وهو يعلم أن عبده لا يملك عرضاً من عروض الدنيا ولم يملكه^٩ ثمن حاجته؟ فإن عاقبه عاقبه ظالماً متعدياً عليه مبطلاً لما وصف من عدله وحكمته ونصفته، وإن لم يعاقبه كذب نفسه في وعيده إتياء حين أوعدته بالكذب والظلم الذين ينفيان العدل والحكمة، تعالى عما يقولون علواً كبيراً.

١. الكهف: ٤٩.

٢. في نسخة المؤلف: «وما الله» بدل «وأن الله ليس».

٣. الحج: ١٠.

٤. يونس: ٤٤.

٥. في نسخة المؤلف: «كثير».

٦. في نسخة المؤلف: «أن الله يجبر».

٧. في نسخة المؤلف: «ياجماع».

٨. في نسخة المؤلف: «وعلمه».

٩. في نسخة المؤلف: «جاء» بدل «صار».

١٠. في نسخة المؤلف: «ولم يملك».

فمن دان بالجبر أو بما يدعوا إلى الجبر فقد ظلم الله ونسبه إلى الجور والعدوان، إذ أوجب على من أجبره العقوبة، ومن زعم أن الله أجبر العباد فقد أوجب على قياس قوله إن الله يدفع عنهم العقوبة، ومن زعم أن الله يدفع عن أهل المعاصي العذاب فقد كذب الله في وعيده، حيث يقول: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^١، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^٢، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِبُهُمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^٣، مع أي كثيرة في هذا الفن ممن كذب وعيد الله، ويلزمه في تكذيبه آية من كتاب الله الكفر، وهو ممن قال الله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^٤، بل نقول: إن الله جل وعز جازى العباد على أعمالهم ويعاقبهم على أفعالهم بالاستطاعة التي ملكهم^٥ إياها، فأمرهم^٦ ونهاهم بذلك، ونطق كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^٧، وقال جل ذكره: ﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ...﴾^٨، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾^٩. فهذه آيات محكمات تنفي الجبر ومن دان به، ومثلها في القرآن كثير، اختصرنا ذلك لئلا يطول الكتاب، وبالله التوفيق.

وأما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ من دان به وتقلده، فهو قول القائل: إن الله جل ذكره فوض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهمهم، وفي هذا كلام دقيق لمن يذهب إلى تحريره

١. البقرة: ٨١.

٢. النساء: ١٠.

٣. النساء: ٥٦.

٤. البقرة: ٨٥.

٥. في نسخة المؤلف: «يجازي».

٦. في نسخة المؤلف زيادة: «الله».

٧. في نسخة المؤلف: «وأمرهم».

٨. الأنعام: ١٦٠.

٩. آل عمران: ٣٠.

١٠. غافر: ١٧.

ودقته، وإلى هذا ذهبت الأئمة المهتدية من عترة الرسول ﷺ، فإنهم قالوا لو فُوض إليهم على جهة الإهمال لكان لازماً له رضا ما اختاروه، واستوجبوا منه الثواب، ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعاً.

وتنصرف هذه المقالة على معنيين، إما أن يكون العباد تظاهروا عليه فألزموه قبول اختيارهم بأرائهم، ضرورة كره ذلك أم أحب، فقد لزمه الوهن، أو يكون جلّ وعزّ عجز عن تعبدهم بالأمر والنهي على إرادته، كرهوا أو أحبوا، ففُوض أمره ونهيه إليهم، وأجراهما على محبتهم، إذ عجز عن تعبدهم بإرادته، فجعل الاختيار إليهم في الكفر والإيمان، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبداً أبتاعه لخدمته ويعرف له فضل ولايته ويقف عند أمره ونهيه، وإدعى مالك العبد أنه قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه ووعدته على اتباع أمره عظيم الثواب، وأوعده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد إرادة مالكه ولم يقف عند أمره ونهيه، فأُتي أمر أمره أو أيّ نهى نهاه عنه لم يأت به على إرادة المولى، بل كان العبد يتبع إرادة نفسه واتباع هواه، ولا يطيق المولى أن يردّه إلى اتباع أمره ونهيه والوقوف على إرادته، ففُوض اختيار أمره ونهيه إليه، ورضي منه بكل ما فعله على إرادة العبد لا على إرادة المالك، وبعثه في بعض حوائجه وسمّى له الحاجة، فخالف على مولاه وقصد لإرادة نفسه واتباع هواه، فلمّا رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه [به] فإذا هو خلاف ما أمر به، فقال له: لم أتيتني بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد: اتكلت على تفويضك الأمر إليّ فاتّبعته هواي وإرادتي؛ لأن المفوض إليه غير محظور عليه، فاستحال التفويض.

أوليس يجب على هذا السبب إما أن يكون المالك للعبد قادراً يأمر عبده باتباع أمره ونهيه على إرادته لا على إرادة العبد، ويملكه من الطاقة بقدر ما يأمر به وينهاه عنه، فإذا أمره بأمر ونهاه عن نهى عرّفه الثواب والعقاب عليهما، وحذّره ورغبه بصفة ثوابه وعقابه؛ ليعرف العبد قدرة مولاه بما ملكه من الطاقة لأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه، فيكون عدله وإنصافه شاملاً له وحيثته واضحة عليه للإعذار والإنذار، فإذا اتّبع العبد أمر مولاه جازاه، وإذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه، أو يكون عاجزاً غير قادر، ففُوض أمره إليه أحسن أم أسوأ أطاع أم عصى، عاجز عن عقوبته وردّه إلى اتباع أمره، وفي إثبات العجز نفي القدرة والتأله، وإبطال الأمر والنهي والثواب

والعقاب، ومخالفة الكتاب، إذ يقول: «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ»^١، وقوله عز وجل: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^٢، وقوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ»^٣، «مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا»^٤، وقوله: «وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»^٥، وقوله: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ»^٦.

فمن زعم أن الله تعالى فوض أمره ونهيه إلى عباده، فقد أثبت عليه العجز وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير وشر، وأبطل أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، لعل ما زعم أن الله فوضها إليه؛ لأن المفوض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء الكفر أو الإيمان، كان غير مردود عليه ولا محذور، فمن دان بالتفويض على هذا المعنى فقد أبطل جميع ما ذكرنا من وعده ووعيده وأمره ونهيه، وهو من أهل هذه الآية: «أَقْتُمُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ»^٧، تعالى الله عما يدين [به] أهل التفويض علواً كبيراً.

لكن نقول: إن الله جل وعز خلق الخلق بقدرته وملكهم استطاعة تعبدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد^٨، فقبل منهم اتباع أمره ورضي بذلك لهم، ونهاهم عن معصيته وذم من عصاه وعاقبه عليها، والله الخيرة في الأمر والنهي، يختار ما يريد ويأمر به، وينهى عما يكره ويعاقب عليه، بالاستطاعة التي ملكها عباده لاتباع أمره واجتناب معاصيه؛ لأنه ظاهر العدل والنصفة والحكمة البالغة، بالغ الحجة بالإعذار والإنذار، وإليه الصفة.

يصطفي من عباده من يشاء لتبليغ رسالته واحتجاجه على عباده، اصطفي محمداً ﷺ وبعثه برسالاته إلى خلقه، فقال من قال من كفار قومه حسداً واستكباراً: «وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ هَذَا

١. الزمر: ٧.

٢. آل عمران: ١٠٢.

٣. الذاريات: ٥٦.

٤. الذاريات: ٥٧.

٥. النساء: ٣٦.

٦. الأنفال: ٢٠.

٧. البقرة: ٨٥.

٨. في الاحتجاج: [وملكهم استطاعة ما تعبدهم به من الأمر والنهي].

الْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيْنَيْنِ عَظِيمٍ»^١؛ يعني بذلك أُمِّيَّة بن أبي الصلت وأبا مسعود الثقفي^٢ [٨٩]، فأبطل الله اختيارهم ولم يجز لهم آراءهم، حيث يقول: «أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعبِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْتُمِعُونَ»^٣، ولذلك؛ اختار من الأمور ما أحب، ونهى عما كره، فمن أطاعه أثابه ومن عصاه عاقبه، ولو فوّض اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أُمِّيَّة بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي؛ إذ كانا عندهم أفضل من محمّد ﷺ، فلما أذّب الله المؤمنين بقوله: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»^٤، فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم ولم يقبل منهم إلا اتباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه، فمن أطاعه رشد ومن عصاه ضلّ وغوى ولزمته الحجة بما ملكه من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه، فمن أجل ذلك حرّمه ثوابه وأنزل به عقابه، وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض.

وبذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعي الأسدي^٥ حين سأله عن الاستطاعة التي بها يقوم ويقعد ويفعل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله أو مع الله؟» فسكت عباية، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «قل يا عباية! قال: وما أقول؟ قال عليه السلام: «إن قلت إنك تملكها مع الله قتلتك، وإن قلت لا تملكها^٦ دون الله قتلتك». قال عباية: فما أقول يا أمير المؤمنين عليه السلام؟

قال عليه السلام: «تقول إنك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملكها إياك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملكك والقادر على ما عليه أقدرك، أما سمعت الناس يسألون الحول والقوة حين يقولون: لا حول ولا قوة إلا بالله؟» قال عباية: وما

١. الزخرف: ٣١.

٢. وكذا في الاحتجاج.

٣. الزخرف: ٣٢.

٤. في نسخة المؤلف: «بذلك».

٥. الأحزاب: ٣٦.

٦. هو عباية بن عمرو بن ربعي الأسدي، من أصحاب أمير المؤمنين والحسن.

٧. في نسخة المؤلف زيادة: «إنك».

٨. في نسخة المؤلف زيادة: «من».

تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال ﷺ: «لا حول عن معاصي الله إلا بعصمة الله، ولا قوة لنا على طاعة الله إلا بعون الله». قال: فوثب عباية فقتل يديه ورجليه.

وروي عن أمير المؤمنين ﷺ حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: يا أمير المؤمنين ﷺ بماذا عرفت ربك؟ قال ﷺ: «بالتمييز الذي خولني والعقل الذي دلّني». قال: أفضجول أنت عليه؟ قال ﷺ: «لو كنت مجبولاً ما كنت محموداً على إحسان ولا مذموماً على إساءة، وكان المحسن أولى باللائمة من المسيء، فعلمت أن الله قائمٌ باقي وما دونه حدثٌ [حائل زائل]، وليس القديم الباقي كالحدث الزائل». قال نجدة: أجدك أصبحت حكيماً يا أمير المؤمنين! قال ﷺ: «أصبحت مختيراً، فإن أتيت السيئة بمكان الحسنة فأنا المعاقب عليها».

وروي عن أمير المؤمنين ﷺ أنه قال لرجل سألته بعد انصرافه من الشام فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن خروجنا إلى الشام، بقضاء وقدر؟ قال ﷺ: «نعم يا شيخ، ما علوتم تلعة ولا هبطتم وادياً إلا بقضاء وقدرٍ من الله». فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين. فقال ﷺ:

«مه يا شيخ! فإن الله قد عظم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون وفي مقامكم وأنتم مقيمون وفي انصرافكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من أموركم مكرهين ولا [إليه] مضطرين، لعلك ظننت أنه قضاء حتم وقدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب ولسقط الوعد والوعيد، ولما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان، إن الله جلّ وعزّ أمر تخييراً ونهى تحذيراً، ولم يطع مكرهاً ولم يهضم مغلوباً ولم يخلق السماوات «وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا» باطلاً ذلك ظنّ الذين كفروا قَوْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ التَّارِ^١.

فقام الشيخ فقتل رأس أمير المؤمنين ﷺ وأنشأ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمن غفرانا

١. في نسخة المؤلف: «قديم».

٢. في نسخة المؤلف: «ما سواء حادث».

٣. في نسخة المؤلف: «كالحادث».

٤. سورة ص: ٢٧.

أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً جزاك ربك عنا فيه رضوانا
فليس معذرة في فعل فاحشة قد كنت راكبها ظلماً وعصياناً^١

فقد دلّ أمير المؤمنين عليه السلام على موافقة الكتاب ونفي الجبر والتفويض الذّين^٢ يلزمان من دان بهما وتقلّدهما الباطل والكفر وتكذيب الكتاب، ونعوذ بالله من الضلالة والكفر، ولسنا ندين بجبر ولا تفويض، لكننا نقول بمنزلة بين المنزلتين وهو الامتحان والاختبار بالاستطاعة التي ملّكتنا الله وتعبّدنا بها على ما شهد به الكتاب ودان به الأئمة الأبرار عليهم السلام من آل الرسول ﷺ.

ومثّل الاختبار بالاستطاعة مثّل رجل ملك عبداً وملك مالاً كثيراً أحبّ أن يختبر عبده على علم منه بما يؤوّل إليه، فملّكه من ماله بعض ما أحبّ ووقفه^٣ على أمور عرفها العبد، فأمره أن يصرف ذلك المال فيها ونهاه عن أسباب^٤ لم يحبّها، وتقدّم إليه أن يجتنبها ولا ينفق من ماله فيها، والمال يتصرّف في أيّ الوجهين، فصرف المال^٥ أحدهما في اتّباع أمر المولى ورضاه، والآخر صرفه في اتّباع نهيه وسخطه، وأسكنه دار اختبار، أعلمه أنّه غير دائم له السكنى في الدار وأنّ له داراً غيرها وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائم، فإن أنفذ العبد المال الذي ملّكه مولاه في الوجه الذي أمره به جعل [له] ذلك الثواب الدائم في تلك الدار التي أعلمه أنّه مخرجه إليها، وإن أنفق المال في الوجه الذي نهاه عن إنفاقه فيه جعل له ذلك العقاب الدائم في دار الخلود، وقد حدّد المولى في ذلك حدّاً معروفاً وهو المسكن الذي أسكنه في الدار الأولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل المولى بالمال^٦ وبالعبد، على أنّه لم يزل مالاً لكلّ للمال والعبد في الأوقات كلّها، إلّا أنّه وعد أن لا يسلبه ذلك المال ما كان في تلك الدار الأولى إلى أن يستتمّ سكناه فيها، فوفى له لأنّ من صفات المولى العدل والوفاء والنصفة والحكمة، أو

١. الكافي، ج ١، ص ١٥٦، ح ١، باب الجبر والقدر والأمريين الأحرين؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٥، فصل في مختصر من كلامه عليه السلام في وجوب المعرفة بالله والتوحيد له ونفي التشبيه عنه.

٢. في نسخة المؤلف: «الذي».

٣. في نسخة المؤلف: «وأوقفه»، وفي بعض نسخ تحف العقول: «وواقفه».

٤. في كلّ النسخ: «الأسباب».

٥. في نسخة المؤلف: «العبد» بدل «المال».

٦. في نسخة المؤلف: «بدلك المال» بدل «بالمال».

ليس يجب إن كان ذلك العبد صرف ذلك المال في الوجه المأمور به أن يفي له بما وعده من الثواب وتفضل عليه بأن استعمله في دار فانية وأثابه على طاعته فيها نعيماً دائماً في دار باقية دائمة؟ وإن صرف العبد المال الذي ملكه مولاه إياه أيام سكناه في تلك الدار الأولى في الوجه المنهني عنه وخالف أمر مولاه كذلك تجب عليه العقوبة الدائمة التي حذر إياها غير ظالم له لما تقدم إليه، وأعلمه وعرفه وأوجب له الوفاء بوعدته ووعيده.

بذلك يوصف القادر القاهر، وأما المولى فهو الله جلّ وعزّ، وأما العبد فهو ابن آدم المخلوق، [والمال] قدرة الله الواسعة، ومحنته^١ إظهاره الحكمة والقدرة، والدار الفانية هي الدنيا، وبعض المال الذي ملكه مولاه هو الاستطاعة التي ملك ابن آدم، والأُمور التي أمر الله بصرف المال إليها هو الاستطاعة لاتباع الأنبياء والإقرار بما أوردوه عن الله جلّ وعزّ، واجتناب الأسباب التي نهى عنها هي طرق إبليس، وأما وعده فالتعيم الدائم وهي الجنة، وأما الدار الفانية فهي الدنيا، وأما الدار الأخرى فهي الدار الباقية وهي الآخرة، والقول بين الجبر والتفويض هو الاختبار والامتحان والبلوى بالاستطاعة التي ملك العبد، وشرحها في الخمسة الأمثال التي ذكرها^٢ الصادق عليه السلام أنها جمعت جوامع الفضل وأنا مفسرها بشواهد من القرآن والبيان، إن شاء الله.

تفسير صفة الخلقة

أما قول الصادق عليه السلام، فإنّ معناه^٣ كمال الخلق للإنسان وكمال الحواس وثبات العقل والتمييز وإطلاق اللسان بالنطق، وذلك قول الله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبَرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾^٤، فقد أخبر عزّ وجلّ عن تفضيله بني آدم على سائر خلقه من البهائم والسباع ودواب البحر والطير، وكلّ ذي حركة تدركه حواس بني آدم بتمييزه العقل والنطق، وذلك قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^٥، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ

١. أي اختياره وامتحانه.

٢. أي صفة الخلقة، ونخلة السرب، والمهلة في الوقت، والزداد، والسبب المهنج.

٣. في نسخة المؤلف: «معنى».

٤. الإسراء: ٧٠.

٥. في نسخة المؤلف: «تمييز».

٦. التين: ٤.

مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوِّكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ^١، وفي آيات كثيرة، فأول نعمة الله على الإنسان صحة عقله وتفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل وتمييز البيان، وذلك أن كل^٢ ذي حركة على بساط الأرض هو قائم بنفسه بحواسه مستكمل في ذاته، ففضل بني آدم بالنطق الذي ليس في غيره من الخلق المدرك بالحواس، فمن أجل النطق ملك الله ابن آدم غيره من الخلق، حتى صار أمراً ناهياً وغيره مستخر له، كما قال الله: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ﴾^٣، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً حَلِيبَةً تُلَبِّسُونَهَا﴾^٤، وقال: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْهَقُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشِقُّ الْإِنْشِقَاسُ﴾^٥.

فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتباع أمره وإلى طاعته بتفضيله إياه باستواء الخلق وكمال النطق والمعرفة، بعد أن ملكهم استطاعة ما كان تعبدهم به بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا...﴾^٦، وقوله: ﴿لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾^٧، وقوله: ﴿...لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا...﴾^٨، وفي آيات كثيرة، فإذا سلب من العبد حاشية من حوائج رفع العمل عنه بحاشيته، كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ...﴾^٩ الآية، فقد رفع عن كل من كان بهذه الصفة الجهاد وجميع الأعمال التي لا يقوم بها، وكذلك أوجب على ذي اليسار الحج والزكاة لما ملكه من استطاعة ذلك، ولم يوجب على الفقير الزكاة والحج، قوله: ﴿...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

١. الانطفا: ٦-٨.

٢. في نسخة المؤلف: «لكل».

٣. الحج: ٣٧.

٤. في النسخة: «بانة: لكم».

٥. النحل: ١٤.

٦. النحل: ٥ و ٦.

٧. التغابن: ١٦.

٨. البقرة: ٢٨٦.

٩. الطلاق: ٧.

١٠. الفتح: ١٧، النور: ٦١.

١١. في نسخة المؤلف: «إلا».

الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...»^١، وقوله في الظهار «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»^٢، إلى قوله: «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطَاعُهُ سِتِّينَ مَسْكِينًا»^٣، كل ذلك دليل على أن الله تبارك وتعالى لم يكلف عباده إلا ما ملأهم استطاعته بقوة العمل به ونهاهم عن مثل ذلك، فهذه صحة الخلقة.

وأما قوله تخلية السرب^٤، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظره عليه ويمنعه العمل بما أمره الله به، وذلك قوله فيمن استضعف وحظر عليه العمل فلم يجد حيلة ولا يهتدي سبيلاً، [كما قال الله تعالى: «إِلَّا الْمُسْتَضَعْفِينَ» مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا]^٥، فأخبر أن المستضعف لم يخل سربه وليس عليه من القول شيء إذا كان مطمئن القلب بالإيمان.

وأما المهلة في الوقت، فهو العمر الذي يمتنع^٦ الإنسان من حد ما تجب عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تمييزه وبلوغ الحلم إلى أن يأتيه أجله، فمن مات على طلب الحق ولم يدرك كماله فهو على خير، وذلك قوله: «...وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...»^٧ الآية، وإن كان لم يعمل بكمال شرائعه لعل ما لم يمهله في الوقت إلى استتمام أمره، وقد حظر على البالغ ما لم يحظر على الطفل إذا لم يبلغ الحلم في قوله: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَحْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ»^٨ الآية، فلم يجعل عليهن حرجاً في إبداء الزينة للطفل، وكذلك لا تجري عليه الأحكام.

وأما قوله الزاد، فمعناه الجدة^٩ والبلغة^{١٠} التي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، وذلك

١. آل عمران: ٩٧.

٢. المجادلة: ٣.

٣. المجادلة: ٤.

٤. السرب - بالفتح والسكون -: الطريق، يقال: فلان مخلى السرب؛ أي غير مضيق عليه.

٥. في نسخة المؤلف: «فيحظر».

٦. النساء: ٩٨.

٧. في نسخة المؤلف: «يمنع».

٨. النساء: ١٠٠.

٩. النور: ٣١.

١٠. الجدة - بالكسر -: الغنى والقدرة. جدة: أي استغنى غنى لا فقر بعده. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٦. مادة «وجده».

١١. البلغة: ما يتبلغ به الإنسان من قوت. راجع: جمهرة اللغة، ج ٢، ص ١١٢٧. مادة «البلغة».

قوله: «...مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ...»^١ الآية، ألا ترى أنه قبل عذر من لم يجد ما ينفق وألزم الحجة كل من أمكنته^٢ البلغة والراحلة للحج والجهاد وأشباه ذلك، وكذلك قبل عذر الفقراء، وأوجب لهم حقاً في مال الأغنياء بقوله: «لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٣ الآية، فأمر بإعفائهم ولم يكلفهم الإعداد لما لا يستطيعون ولا يملكون.

وأما قوله في السبب المهتج، فهو النية التي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال، وحاستها القلب، فمن فعل فعلاً وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملاً إلا بصدق النية، ولذلك^٤ أخبر عن المنافقين بقوله: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ»^٥، ثم أنزل على نبيه ﷺ توبيخاً للمؤمنين: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ»^٦ الآية، فإذا قال الرجل قولاً واعتقد في قوله، دعت النية إلى تصديق القول بإظهار الفعل، وإذا لم يعتد القول لم تتبين^٧ حقيقته وقد أجاز الله صدق النية، وإن كان الفعل غير موافق لها لعلّة مانع يمنع إظهار الفعل في قوله: «...إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...»^٨، وقوله: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ إِنَّمَا يَكُنْ»^٩.

فدل القرآن وأخبار الرسول ﷺ أن القلب مالك لجميع الحواس، يصحح أفعالها ولا يبطل ما يصحح القلب شيئاً، فهذا شرح جميع الخمسة الأمثال التي ذكرها الصادق عليه السلام أنها تجمع المنزل بين المنزلتين، وهما الجبر والتفويض، فإذا اجتمع في الإنسان كمال هذه الخمسة الأمثال وجب عليه العمل كمالاً لما أمر الله عز وجل به ورسوله ﷺ، وإذا نقص العبد منها خلّة

١. التوبة: ٩١.

٢. في نسخة المؤلف: «أمكنته».

٣. البقرة: ٢٧٣.

٤. في نسخة المؤلف: «كذلك».

٥. في النسخة زيادة: «الله».

٦. آل عمران: ١٦٧.

٧. الصف: ٢.

٨. في نسخة المؤلف: «يتبين».

٩. النحل: ١٠٦.

١٠. في نسخة المؤلف زيادة: «الآية»؛ البقرة: ٢٢٥.

كان العمل عنها^١ مطروحاً بحسب ذلك.

فأما شواهد القرآن على الاختبار والبلوى بالاستطاعة التي تجمع القول بين القولين، فكثيرة، ومن ذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُواْ أَخْبَارَكُمْ﴾^٢، وقال ﴿سَنَسْأَلُهُمْ فِي حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣، وقال: ﴿الْعَمَّ أَحْسِبَ النَّاسَ أَن يَتَذَكَّرُواْ إِن يَتْلُواْ ءَامَنًا وَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾^٤، وقال في الفتن التي معناها الاختبار: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾^٥ الآية، وقال في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^٦، وقول موسى: ﴿إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾^٧؛ أي اختبارك، فهذه^٨ الآيات يُقاس بعضها ببعض ويشهد بعضها لبعض، وأما آيات البلوى بمعنى الاختبار قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَيْتُكُمْ﴾^٩، وقوله: ﴿ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْلُوَكُمْ﴾^{١٠}، وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾^{١١}، وقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^{١٢}، وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^{١٣}، وقوله ولو يشاء ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَيْنَاكُمْ مِنْهُمُ وَلَكِنْ لِيَبْلُوًا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾^{١٤}، وكل ما^{١٥} في القرآن من بلوى هذه الآيات التي شرح أولها فهي اختبار،

١ . في «أ» : (بها).

٢ . محقق: ٣١.

٣ . الأعراف: ١٨٢.

٤ . العنكبوت: ١-٢.

٥ . سورة ص: ٣٤.

٦ . طه: ٨٥.

٧ . الأعراف: ١٥٥.

٨ . في نسخة المؤلف: «هذه».

٩ . في نسخة المؤلف: «فقله لِيَبْلُوَكُمْ».

١٠ . المائدة: ٤٨؛ الأنعام: ١٦٥.

١١ . آل عمران: ١٥٢.

١٢ . القلم: ١٧.

١٣ . الملك: ٢.

١٤ . البقرة: ١٢٤.

١٥ . في نسخة المؤلف: «شاء».

١٦ . محقق: ٤.

١٧ . في نسخة المؤلف زيادة: «كان».

وأما هالها في القرآن كثيرة^١، فهي إثبات الاختبار والبلوى، إن الله جل وعز لم يخلق الخلق عبثاً ولا أمهلهم سدى ولا أظهر حكمته لعباً، وبذلك أخبر في قوله: ﴿أَلْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^٢.

فإن قال قائل: فلم يعلم الله ما يكون من العباد حتى اختبرهم؟ قلنا: بلى قد علم ما يكون منهم قبل كونه، وذلك قوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوْا لَعَاذُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^٣، وإثما اختبرهم ليعلمهم عدله ولا يعذبهم إلا بحجة بعد الفعل، وقد أخبر بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾^٤، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^٥، وقوله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾^٦، فالاختبار من الله بالاستطاعة التي ملكها عبده، وهو القول بين الجبر والتفويض، وبهذا نطق القرآن وجرت الأخبار عن الأئمة من آل الرسول ﷺ.

فإن قالوا: ما الحجة في قول الله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾^٧ وما أشبهها؟ قيل: مجاز هذه الآيات كلها على معنيين؛ أما أحدهما فإخبار عن قدرته؛ أي إنه قادر على هداية من يشاء وضلال من يشاء، وإذا أجبرهم بقدرته على أحدهما لم يجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب [على] نحو ما شرحنا في الكتاب، والمعنى الآخر الهداية منه تعريفه، كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ - أي عرفناهم - فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾^٨، فلو أجبرهم على الهدى لم يقدروا^٩ أن يضلوا، وليس كلما وردت آية مشتبهة^{١٠} كانت الآية^{١١} حجة على محكم الآيات^{١٢} اللواتي أمرنا بالأخذ بها، من

١. في نسخة المؤلف: «كثيرة».

٢. المؤمنون: ١١٥.

٣. الأنعام: ٢٨.

٤. في نسخة المؤلف: «أرسل».

٥. طه: ١٣٤.

٦. الإسراء: ١٥.

٧. النساء: ١٦٥.

٨. فاطر: ٨؛ النحل: ٩٣.

٩. فضلت: ١٧.

١٠. في نسخة المؤلف: «لم يقدروا».

١١. في نسخة المؤلف: «مشبهة».

١٢. في نسخة المؤلف: «إلا بدل الآية».

١٣. في نسخة المؤلف: «على الآيات المحكمة».

ذلك قوله: «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ» الآية، وقال: «فَيَتَّبِعُونَ عِبَادًا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» أي أحكمه وأشرحه - أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ^١، وفقنا الله وإياكم إلى القول والعمل لما يحب ويرضى، وجئنا وإياكم معاصيه بمتة وفضله، والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وصلى الله على محمد وآله الطيبين، وحسبنا الله ونعم الوكيل^٢.

انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه، والكتاب المنقول منه هذه الرسالة الشريفة لا يخلو من سقم، وما اشتملت عليه من بعض العبارات التي هي غير معهودة في هذا الزمان له نظائر كثيرة في الأحاديث، وذلك إما لتغيير بعض^٣ النسخ عن سهو أو اشتباه، أو لأن المقام كان يقتضي ذلك، وفهم السامعين كان يوجهه وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصة، أو غير ذلك مما يراه المتكلم البليغ مطابقاً لمقتضى الحال.

ولذلك ترى في الأحاديث تفاوتاً عظيماً في العبارات؛ لأنهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم^٤ ومبلغ أفهامهم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

تمت الرسالة بحمد الله على يد مؤلفها العبد محمد بن الحسن الحرّ العاملي، عامله الله بلطفه الخفي، في أواخر شهر صفر سنة ست وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية، على مشرفها السلام، انتهى.

١. آل عمران: ٧.

٢. الرمز: ١٧ و ١٨.

٣. في نسخة المؤلف: «من» بدل «إلى».

٤. تحف العقول: ٤٥٨، رسالته عليه في الرد على أهل الجبر والتفويض وإثبات العدل والمنزلة بين المنزلتين: رواها الطبرسي في الاحتجاج مجملاً تحت عنوان: رسالته عليه إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض؛ الاحتجاج ج ٢، ص ٢٥١.

٥. في «أ»: (التغيير لبعض).

٦. الكافي ج ١، ص ٢٣، ح ١٥، كتاب العقل والجهل: «عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: ما كلم رسول الله ﷺ العباد بكنه عقله قط وقال: قال رسول الله ﷺ: إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم».

ملحق

[١]. (ص ٣٨) «السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن طائوس الحسيني... له مصنفات... كتاب فتح محبوب الجواب الباهر في شرح وجوب خلق الكافر». وأيضاً قال آغا بزگ في الذريعة، ج ٥، ص ١٧٠، الرقم ٧٤٠: «أنه سقاه فتح محبوب الجواب الباهر في شرح وجوب خلق الكافر، وإنما يعتبر عنه بالجواب الباهر تخفيفاً».

[٢]. (ص ٤٠) قال الطبرسي رحمه الله: في قوله تعالى: «إِلَّا لِيُعَذِّبُنَا» أي لم أخلق الجن والإنس إلا لعبادتهم إيتاي، فإذا عبدوني استحقوا الثواب. وقيل: «إلا لأمرهم وأنهاهم وأطلب منهم العباد»، واللام الغرض؛ والمراد أن الغرض في خلقهم تعريض الثواب، وذلك لا يحصل إلا بأداء العبادات، فصار كأنه سبحانه خلقهم للعبادة، ثم إنه إذا لم يعبدوه قوم لم يبطل الغرض، ويكون كمن هتأ طعاماً لقوم ودعاهم ليأكلوه، فحضروا ولم يأكله بعضهم، فإنه لا ينسب إلى السفه، ويصغ غرضه، فإن الأكل موقوف على اختيار الغير، وكذلك المسألة، فإن الله إذا أراح عليل المكلفين من القدرة والآلة والألطاف وأمرهم بعبادته، فمن خالف فقد أتى من قبل نفسه لا من قبله سبحانه. وقيل: معناه: «إلا ليقربوا بالعبودية طوعاً وكرهاً» ثم قال تعالى: «مَا أُرِيدُ مِنْهُ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُون» لنفي إيهام أن يكون ذلك لعائدة نفع تعود إليه تعالى، فبين أنه لعائدة النفع على الخلق دونه تعالى؛ لأنه غني بنفسه غير محتاج إلى غيره، وكل الخلق محتاجون إليه. وقيل: معناه ما أريد أن يرفعوا أحداً من خلقي، وإنما أسند الطعام إلى نفسه؛ لأن الخلق كلهم عيال الله، ومن أطعم عيال أحد فقد أطعمه. (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣١٤، ذيل رواية ٥، باب علّة خلق العباد وتكليفهم والعلّة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللذات والآلام والمحن).

[٣]. (ص ٤١) أنظر الكافي، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٣، باب الأطفال: «عن زرارة قال: سألت أبا جعفر رحمه الله عن ولدان فقال: «سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الولدان والأطفال، فقال صلى الله عليه وآله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»». وفي حديث آخر (ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٤): «عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله رحمه الله: ما تقول في الأطفال الذين ماتوا قبل أن يبلغوا؟ فقال صلى الله عليه وآله: «سئلت عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»». ثم أقبل علي فقال: «يا زرارة، هل تدري ما عني بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: قلت لا. فقال: «إنما عني: كفروا عنهم ولا تقولوا فيهم شيئاً، وردّوا علمهم إلى الله».

وأنظر أيضاً كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٢، باب حال من يموت من أطفال المشركين والكفار: عن زرارة، عن أبي جعفر رحمه الله، قال: «إذا كان يوم القيامة احتج الله على سبعة: على الطفل، والذي مات بين النبيين، والشيخ الكبير الذي أدرك النبي صلى الله عليه وآله وهو لا يعقل، والأبله، والمجنون الذي لا يعقل، والأصم، والأبكم: كل واحد منهم يحتج على الله عز وجل». قال: «فبيعت الله عز وجل إليهم رسولاً فيخرج لهم ناراً فيقول: إن ربكم يأمركم أن تنبؤوا فيها، فمن وثب فيها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن عصى سيق إلى النار».

قال الصدوق رحمه الله: هذه الأخبار متفقة وليست بمختلفة، وأطفال المشركين والكفار مع آبائهم في النار لا يصيبهم من حرّها، لتكون الحجّة أوكد عليهم متى أمروا يوم القيامة بدخول نارٍ تخرج لهم، مع ضمان السلامة متى لم يبقوا به ولم يصدّقوا وعده في شيء قد شاهدوا مثله (من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٢).

قال العلامة المجلسي رحمه الله في بيان قول الصدوق رحمه الله: أقول جمع الصدوق رحمه الله بينها بحمل ما دلّ على إطلاق دخولهم

النار على نار البرزخ، وقال: لا يصيبهم حرّها حينئذٍ، ورأى أنّ فائدة ذلك تأكيد الحجّة عليهم في التكليف بدخول نارٍ تُؤجج لهم في القيامة. ويمكن أن يُقال: لعلّ الله تعالى يعلم أنّ كلّ أولاد الكفّار الذين يموتون قبل الحلم لا يدخلون النار يوم القيامة بعد التكليف، فلذا قال ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين»؛ أي في القيامة بعد التكليف، ولذا جعلهم من أولادهم.

ويمكن أيضاً أن يحمل قوله ﷺ: «كفّار»، على أنّه يجري عليهم في الدنيا أحكام الكفّار بالتبعية في النجاسة وعدم التفسير والتكفين والصلاة والتواريث وغير ذلك، ويخصّ دخولهم النار ودخولهم مداخل آبائهم بمن لم يدخل منهم نار التكليف. والأظهر حملها على التقية؛ لموافقتها لروايات المخالفين وأقوال أكثرهم «بحار الأنوار» ج ٥، ص ٢٩٥، باب الأطفال ومن لم يتمّ عليهم الحجّة في الدنيا).

قال المحقّق الطوسي رحمه الله: تعذيب غير المكلف قبيح، وكلام نوح ﷺ: «وَلَا يَلْبُدُوا إِلَّا فَاغِرًا مَّكْفَرًا» (نوح: ٢٧) مجاز، والخدمة ليست عقوبة له، والتبعية في بعض الأحكام جائزة (تجريد الاعتقاد، ص ٢٠٢، عدم تعذيب غير المكلف).

وقال العلامة الحليّ في شرح بيان المحقّق الطوسي: أقول: ذهب بعض الحشوية إلى أنّ الله تعالى يعذب أطفال المشركين، ويلزم الأشاعة تجويزه، والعدلية كافّة على منعه، والدليل عليه أنّه قبيح عقلاً فلا يصدر منه تعالى. احتجوا بوجوه:

الأوّل: قول نوح ﷺ: «وَلَا يَلْبُدُوا إِلَّا فَاغِرًا مَّكْفَرًا».

والجواب: أنّه مجاز، والتقدير: أنّهم يصيرون كذلك لا حال طفوليتهم.

الثاني: قالوا: إنّنا نستخدمه لأجل كفر أبيه، فقد فعلنا فيه ألماً وعقوبة، فلا يكون قبيحاً.

والجواب: أنّ الخدمة ليست عقوبة للطفل، وليس كلّ ألم ومشقّة عقوبة، فإنّ الفصد والحجامة الأمان وليس عقوبة، نعم استخدامه عقوبة لأبيه وامتحان له يعمّض عليه كما يعمّض على أمراضه.

الثالث: قالوا: إنّ حكم الطفل يتبع حكم أبيه في الدفن ومنع التوارث والصلاة عليه ومنع التزويج.

(والجواب): أنّ المنكر عقابه لأجل جرم أبيه، وليس بمنكر أنّ يتبع حكم أبيه في بعض الأشياء إذا لم يحصل له بها ألم وعقوبة، ولألم له في منعه من الدفن والتوارث وترك الصلاة عليه (كشف المراد، ص ٩٤-٩٥، في أنه تعالى لا يعذب الأطفال).

قال العلامة المجلسي رحمه الله: ولا خلاف بين أصحابنا في أنّ أطفال المؤمنين يدخلون الجنة، وذهب المتكلمون متأ إلى أنّ أطفال الكفّار لا يدخلون النار، فهم إمّا يدخلون الجنة أو يسكنون الأعراف. وذهب أكثر المحدثين متأ إلى ما دلّت عليه الأخبار الصحيحة من تكليفهم في القيامة بدخول النار المؤجّجة لهم (مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٣٣، باب الأطفال).

[٤]. (ص ٤٨) الغيبة للطوسي، ص ٢٩٤؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٢٨٤؛ عن أبي الحسن علي بن أحمد الدلائل القميّ، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله عزّوجلّ فوّض إلى الأئمّة صلوات الله عليهم أن يخلقوا ويرزقوا، فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله تعالى؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّوجلّ، وقال آخرون: بل الله أقرّ الأئمّة على ذلك وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا. وتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً، فقال قائل: ما بالكلم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمّد بن عثمان فتسألوه عن ذلك ليوضح لكم الحقّ فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر، فرضيت

الجماعة بأبي جعفر وسلمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع، نسخته: «إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسم الأرزاق؛ لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير؛ وأما الأئمة عليهم السلام، فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجاباً لمسألتهم وإعظماً لحقهم».

[٥]. (ص ٤٨) وفي شرح أصول الكافي للمازندراني، ج ٩، ص ١٩٢: أي ليس لجملة الدنيا وما ينتفع به فيها قدر ولا وزن كقدر جناح بعوضة عندكم، ولهذا أقطعها الأعداء وأولاهم الأشفياء ومتع بها الجهلاء، ولو كان لها قدر عنده لم يعطهم منها شربة ماء، ألا ترى الجنة لما جعل لها قدراً عنده كيف ولأهل الأولياء وحزمتها الأشفياء، فلم يعطهم منها طعاماً ولا شربة ماء، فينادون من عطشهم وجوعهم أهل الجنة: «أَنْ أَبْيَضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مَيَّا زَكَرَكُمُ اللَّهُ قَاتِلُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمُهُمْ عَلَى الْكَافِرِينَ»، ومنها قوله تعالى: «وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَفَعَلْنَا لِنِ يَكْفُرُوا بِالرَّحْمَنِ لِيُوَيْحِيَهُمْ سُبْحَانَ مِثْلِ نَضْغَةِ مِغْرَاجٍ عَلَيْهِمْ يُظَاهَرُونَ»، وفيه تنفير عن الدنيا وتحذير عن الركوب إليها، فلا ينبغي للمؤمن أن يشغل قلبه بها ويحزن بفواتها، ولا للغني أن يفترح بها؛ لأنها مال الفراعنة ومتاع الجبابرة، ثم رغب في الإيمان والصبر على تقويم أركانه بذكر ثمرته وذم متاع الدنيا والميل إليه بذكر غايته.

وفي الاختصاص، ص ٢٤٣: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لو عدلت الدنيا عند الله عز وجل جناح بعوضة لما سقي الكافر منها شربة».

وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٣٤، ح ٧، المجلس الحادي والأربعون: «ولو كانت الدنيا تعدل عند الله من الخير جناح بعوضة ما أسقى منها كافراً شربة ماء».

[٦]. (ص ٥٢) قال العلامة المجلسي: «علمي خالفت بين خلقهم، إذ علمت أن في مخالفة خلقهم صلاحهم وبقاء نوعهم وبمشتيتي؛ أي إرادتي التابعة لحكمتي يمضي فيهم أمري؛ أي الأمر التكويني أو التكليفي أو الأعم، لا تبديل لخليقي؛ أي لتقديري أو لما قررت فيهم من القابليات والاستعدادات. وقيل: أي من حسنت أحواله في ذلك الوقت حسنت أحواله في الدنيا، ومن حسنت أحواله في الدنيا حسنت أحواله في الآخرة، ومن قبحت أحواله في ذلك الوقت قبحت أحواله في الوطنين الآخرين، لا يتبدل هؤلاء إلى هؤلاء ولا هؤلاء إلى هؤلاء».

بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ١١٦، ح ٢٤، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس، وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدم في كتاب التوحيد والعدل).

[٧]. (ص ٥٣) قال العلامة المجلسي عليه السلام: بيان: قوله تعالى: «مِنْ رُوحِي»؛ أي من الروح الذي اصطفيته وانتجته، أي من عالم المجزئات أو من عالم القدس، وطبيعتك من عالم الخلق والجسمانيات، وأما هو معدن الشهوات والجهالات، فبطبيعتك وبشريتك سألت ما سألت، والذميم والمذموم. وفي بعض النسخ بالبدال المهمة، يقال: رجل دميم؛ أي قصير قبيح (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٢٧، باب الطينة والميثاق).

[٨]. (ص ٥٣) قال الصدوق عليه السلام: بعد هذا الحديث: يعني بذلك أن يعلم أهل كل زمان أن الله هو الذي لا يخلّهم في كل زمان عن إمام معصوم، فمن عبد رباً لم يقم لهم الحجة، فإنما عبد غير الله عز وجل (علل الشرائع، ج ١، ص ٩، ح ١، باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم).

قال العلامة المجلسي عليه السلام: يُحتمل أن يكون المراد أن معرفة الله تعالى إنما ينفع مع سائر العقائد التي منها معرفة الإمام، أو أن معرفة الله إنما يحصل من معرفة الإمام، إذ هو السبيل إلى معرفته تعالى (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣١٢).

ح ١، باب علة خلق العباد وتكليفهم، والعلة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللذات والآلام والمحن). قال الكراجكي رحمه الله: اعلم أنه لما كانت معرفة الله وطاعته لا ينفعان من لا يعرف الإمام، ومعرفة الإمام وطاعته لا ينفعان إلا بعد معرفة الله، صَحَّ أن يُقال: «إنَّ معرفة الله هي معرفة الإمام وطاعته». ولما كانت أيضاً المعارف الدينية العقلية والسمعية تحصل من جهة الإمام وكان الإمام أمراً بذلك وداعياً إليه، صَحَّ القول إنَّ معرفة الإمام وطاعته هي معرفة الله سبحانه، كما نقول في المعرفة بالرسول ﷺ وطاعته أنها معرفة بالله سبحانه، قال الله عز وجل: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وما تضمنه قول الحسين رحمه الله من تقدّم المعرفة على العبادة، غاية في البيان والتنبيه (كنز القوائد، ج ١، ص ٣٢٨).

[٩]. (ص ٥٤) قال العلامة المجلسي: قوله: «لا من شيء» قال بعض الأفاضل: الاختراع والابتداع متقاربان في المعنى، وكثير استعمال الاختراع في الإيجاد، لا بالأخذ من شيء مماثل الموجد ويشابهه، والابتداع في الإيجاد لا لمادة وعلة، فقله: «لا من شيء» أي لا بالأخذ من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلة - أي لمادة - فيبطل الابتداع. قوله: «لإظهار حكمته»، علة للخلق أو للتوحد؛ والمعنى أنه تعالى خلق الأشياء على هذا النظام العجيب والصنع الغريب، متوخّداً بذلك بدون مشاركة أحد، ليستدلوا بها على علمه وحكمته وأنه الرب حقيقة، أو ليستدلوا على أنه تعالى لم يخلق هذا الخلق عبثاً، وأن الحكمة في خلقها العبادة والمعرفة، وأن يطيعوه ويعبدوه، فإنه حقيقة الربوبية وما يحقّ لربوبيته ويلزمها، ولعلّ الأول أظهر، (مرآة العقول، ج ١، ص ٧، شرح خطبة الكافي).

[١٠]. (ص ٥٥) وقال الصدوق رحمه الله بعد هذا الحديث: «إنَّ حواءَ ﷺ خلقت من فضلة الطينة التي خلقت منها آدم ﷺ، وكانت تلك الطينة مبقاة من طينة أضلاعه، لا أنها خلقت من ضلعه بعدما أكمل خلقه فأخذ ضلع من أضلاعه اليسرى فخلقت منها، ولو كان كما يقول الجهال لكان لمتكلم من أهل التشنيع طريق إلى أن يقول إنَّ آدم ﷺ كان ينكح بعضه بعضاً، وهكذا خلق الله عز وجل النخلة من فضلة طينة آدم ﷺ، وكذلك الحمام، فلو كان ذلك كله مأخوذاً من جسده بعد إكمال خلقه لما جاز أن ينكح حواءَ ﷺ، فيكون قد نكح بعضه بعضاً، ولا جاز له أن يأكل التمر؛ لأنّه كان يكون قد أكل بعضه، وكذلك الحمام». انتهى كلامه.

لا يخفى أن أمثال هذه الروايات وردت موافقة للعامة، وقد ورد في العلل والفتاوى ما يدلّ على ردّها، من عدم خلقه حواءَ ﷺ من ضلع آدم ﷺ، فعن زرارة قال: سئل أبو عبد الله ﷺ عن خلق حواءَ ﷺ من ضلع آدم ﷺ الأيسر الأقصى؟ قال ﷺ: «سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً» أي قول من يقول هذا إنَّ الله تبارك وتعالى لم يكن له من القدرة ما يخلق لآدم زوجته من غير ضلعه؟ وجعل لمتكلم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام يقول: إنَّ آدم كان ينكح بعضه بعضاً؟ (علل الشرائع، ج ١، ص ١٨، ح ١، باب علة كيفية بدء النسل)، فعليه أن يحمل ما في هذه الروايات إما على التقية أو يجمع بين الخبرين، يكون خلق حواءَ ﷺ من بقية طين خلقت منه ضلع آدم ﷺ.

[١١]. (ص ٥٨) عن أمير المؤمنين ﷺ قال: «تحوّل النطفة في الرحم أربعين يوماً، فمن أراد أن يدعو الله عز وجل في تلك الأربعين قبل أن تُخلق، ثم يبعث الله الملك الأرحام فيأخذها فيصعد بها إلى الله عز وجل، فيقف منه حيث يشاء الله فيقول: يا إلهي أذكر أم أنثى؟ فيوحى الله عز وجل ما يشاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا إلهي، أشقي أم سعيد؟ فيوحى الله عز وجل من ذلك ما يشاء ويكتب الملك، فيقول: إلهي، كم رزقه وما أجله؟ ثم يكتبه ويكتب كل شيء يصيبه في الدنيا بين عينيه، ثم يرجع به فيردّه في الرحم، فذلك قول الله عز وجل: ﴿مَّا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِّنْكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهُ﴾ (علل الشرائع، ج ١، ص ٩٥، ح ٤، باب علة النسيان والذكر

وعلة شبه الرجل بأفعامه وأحواله).

قال العلامة المجلسي رحمته الله في *مرآة العقول*، ج ٢٥، ص ١٨٦، في بيان حديث ٣٩: «أي الشقي هو من علم الله أنه يكون في عاقبة أمره شقياً، وإن كان بحسب ظاهر أحواله في أكثر عمره عند الناس سعيداً؛ أي الشقي هو من علم الله أنه يكون في عاقبة أمره شقياً، وإن كان بحسب ظاهر أحواله في أكثر عمره عند الناس سعيداً».

[١٢]. (ص ٥٨) لا كلام في مذهب الإمامية في أن العبد ليس بمجبور في أفعاله، بل هو الذي يفعل حسنته وسيئته، وهو المسؤول عنها يوم القيامة، والقول بأن الله تعالى فاعل أفعالهم باطل عندهم إجماعاً، وقد دلت عليه الآيات والروايات، فأما الآيات فنأهيك منها: «لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ».

قال المحدث الجزائري رحمته الله: ومن أقوى دلائلهم (أي الإمامية) على هذا المذهب [المجتبة] الباطل، قوله تعالى: «لَا يُسْئَلُ عَمَّا يُفَعَّلُ وَهُوَ يُسْئَلُ عَنْ»، وهو بالدلالة على بطلان مذهبهم أوضح، وذلك أن أقصى ما يدل عليه هو أنه ليس لأحد أن يسأل الله سبحانه عن أفعاله، ولكن الله يسأل الناس عن أفعالهم، فلو كانت الأفعال كلها منه لكانت متساوية، فما كانت تحتاج إلى التقسيم إلى قسمين.

[وأما الروايات]

ومن الدلائل على بطلان مقالتهم، ما روي أن أبا حنيفة اجتاز يوماً على موسى بن جعفر رحمته الله وهو طفل في المكتب، فأراد أبو حنيفة امتحانه فقال له: المعصية ممن؟ فقال رحمته الله: «اجلس حتى أخبرك». فجلس أبو حنيفة بين يديه، فقال موسى رحمته الله: «لابد أن يكون المعصية من العبد أو من ربه أو منهما؛ فإن كانت من الله تعالى فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده الضعيف ويأخذه بما لم يفعل، وإن كانت المعصية منهما فهو شريكه والقوي أولى بأنصاف عبده الضعيف، وإن كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الأمر وإليه توجه النهي وله حق الثواب وحق العقاب ووجب له الجنة والنار». فقال أبو حنيفة: ذرية أبي حنيفة من بعض وأهل سميع عليهم.

ومن الدلائل على قولنا قول أمير المؤمنين رحمته الله: كل ما استغفرت الله منه فهو منك، وكل ما حمدت الله تعالى عليه فهو منه.

وشبل الصادق رحمته الله عن القدر، فقال: «ما استطعت أن تلوم العبد عليه فهو فعله، وما لم تستطع أن تلوم العبد عليه فهو فعل الله تعالى. يقول الله للعبد: لِمَ عصيت؟ لِمَ فسقت؟ فهذا فعل العبد، ولا يقول له: لِمَ مرضت؟ ولم طلت ولا قصرت؟ لِمَ ابيضضت؟ لِمَ اسوددت؟ لأنه فعل الله».

وروي أن فضل بن سهل سأل الرضا رحمته الله بين يدي المأمون، فقال: يا أبا الحسن، الخلق مجبورون؟ فقال: «الله أعدل من أن يجبرهم يعذب». قال: ففعلت؟ قال قال رحمته الله: «الله أحكم من أن يهمل عبده ويكمله إلى نفسه» (الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ١٧٨، نور في بيان الفرق وأديانها وما يتعلق به من المقدمات والالواحق).

[١٣]. (ص ٥٩) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «لما توهم الراوي أن معنى الآية أن الغرض من الخلق حصول نفس العبادة، فيلزم تخلف الغرض في الكفار، فلماذا سأل ثانياً أن هذا خاص بالمؤمنين أو عام لجميع الخلق؟ فأجاب رحمته الله بأنه عام؛ إذ الغرض التكليف بالعبادة، وقد حصل من الجميع» (بحار الأنوار، ٥، ص ٣١٥، ح ٧، باب علة خلق العباد وتكليفهم والعلة التي من أجلها جعل الله في الدنيا اللذات والآلام والمحرم).

[١٤]. (ص ٥٩) قال علي بن إبراهيم في تفسيره: قوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»، قال: خلقهم للأمر والنهي والتكليف، وليست خلقتهم جبراً أن يعبدوه، ولكن خلقهم اختياراً لِيختبرهم بالأمر والنهي، ومن يطيع ومن

يعصبي. وفي حديث آخر قال: هي منسوخة بقوله: «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» (تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٣١). وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٦٤، سورة الذاريات: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن قول الله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ». قال عليه السلام: «خلقهم للعبادة». قال: قلت: وقوله: «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» إِلَّا مَنْ رَجَعَ رُتْكَ؟ فقال: «نزلت هذه بعد تلك».

[١٥]. (ص ٦٠) قال العلامة المجلسي عليه السلام: «فغير بذلك» في أكثر النسخ بالغين المعجمة والباء الموحدة: أي مكث أو مضى وذهب، كما في القاموس، فعلى الأول فيه ضمير مستتر راجع إلى إبراهيم، وعلى الثاني فاعله ما شاء الله. وفي بعض النسخ «فصبر» فهو موافق للأول، وفي بعضها بالغين المهملة فهو موافق للثاني «مرأة العقول، ج ٩، ص ٢٨٩، ح ٥».

[١٦]. (ص ٦٠) قال العلامة المجلسي عليه السلام: «وإن أهل الكفر كثير»، المراد بالكفر هنا مقابل الإيمان الكامل، كما قال سبحانه: «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ»، أتدري لِمَ ذلك؟ هذا بيان لحقيقة هذا الكلام: أي قلة عدد المؤمنين، مع أنهم بحسب الظاهر كثيرون، أو لأن الله تعالى لِمَ جعل هؤلاء في صورة المؤمنين؟ أو لِمَ خلقهم؟ والمعنى على التقديرين أن الله تعالى جعل لهؤلاء المتشبهة أنساً للمؤمنين؛ لئلا يستوحشوا لقلتهم، أو يكون علة لخروج هؤلاء عن الإيمان، فالمعنى أن الله تعالى جعل المخالفين أنساً للمؤمنين، فيثبتون -أي المؤمنون- إلى المخالفين أسرار أئمتهم، فبذلك خرجوا عن الإيمان، ويؤيد الاحتمالات المتقدمة خبر علي بن جعفر: «فيستريحون إلى ذلك»، إلى بمعنى مع لو ضمن في متعلقه معنى التوجه ونحوه. (مرأة العقول، ج ٩، ص ٢٨٩، ح ٥). قوله عليه السلام: «صبروا أنساً» أي إتما جعل الله تعالى هؤلاء المنافقين في صورة المؤمنين مختلطين بهم؛ لئلا يتوحش المؤمنون لقلتهم» (بحار الأنوار، ج ٤٧، ٣٧٣، باب أحوال أصحابه وأهل زمانه صلوات الله عليه وما جرى بينه وبينهم).

[١٧]. (ص ٦٣) الجهمية: ومنها قوله: من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن. قال: والإيمان لا يتبعض؛ أي لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل. قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل، وكان السلف كلهم من أشد الراذيين عليه، ونسبته إلى التعطيل المحض، وهو أيضاً موافق للمعتزلة في نفي الرؤية وإثبات خلق الكلام وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع.

بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٧١، ح ٣ باب ما أمر به النبي ﷺ من النصيحة لأئمة المسلمين... وقال في المغرب: رجل جهم الوجه: عبوس، وبه شتي جهم بن صفوان المنسوب إليه الجهمية؛ وهي فرقة شاعت على مذهبه، وهي القول بأن الجنة والنار تفتيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط دون الإقرار ودون سائر الطاعات، وأنه لا فعل لأحد على الحقيقة إلا الله، وأن العباد فيما يُنسب إليهم من الأفعال كالشجر تحركها الريح، فالإنسان لا يقدر على شيء إتما هو مجبر في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، انتهى.

[١٨]. (ص ٦٤) عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: «سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: «أفعال العباد مخلوقة». فقلت له: يا ابن رسول الله، وما معنى مخلوقة؟ قال عليه السلام: «مقدرة» (معاني الأخبار، ص ٣٩٦، باب نوادر المعاني).

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق عليه السلام: «اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة، خلق تقدير لا خلق تكوين؛ (أي مقدرة

بان تقع بإرادتهم، لا مكونة كسائر المكنونات من دون دخل إرادة العبد فيها؛ ومعنى ذلك أنه لم يزل الله عالماً بمقاديرها» (اعتقادات الإمامية، ص ٢٩، باب الاعتقاد في أفعال العباد).

عن الأعمش، عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: «فيما وُصف له من شرائع الدين أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولا يكلفها فوق طاقتها، وأفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، والله خالق كل شيء، ولا نقول بالجبر ولا بالتفويض ولا، يأخذ الله عز وجل البري بالسقيم، ولا يعذب الله عز وجل الأطفال بذنوب الآباء، فإنه قال في محكم كتابه: «وَلَا تُزْوَازِرُهُ وَوَزَرَ أُخْرَى»، وقال عز وجل: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَأَى»، والله عز وجل أن يعفو ويتفضل، وليس له عز وجل أن يظلم ولا، يفرض الله عز وجل على عباده طاعة من يعلم أنه يغويهم ويضلهم، ولا يختار لرسالته ولا يصطفي من عباده من يعلم أنه يكفر به ويعبد الشيطان دونه، ولا يتخذ على خلقه حجة إلا معصوماً» (التوحيد: ٤٠٧، ٥، باب الأمر والنهي والوعد والوعيد).

[١٩]. (ص ٦٧) الطوائف في معرفة مذاهب الطوائف، ج ٢، ص ٣٠٨، فصل بيان أقوال الطائفة المجترة ورضاها: قال عبد المحمود: لما اعتبرت مقالة هذه الفرقة الشيعية، رأيت عقائدهم وقواعدهم موافقة للعقول المرضية والشرائع السالفة الإلهية، وشرعت أنظر في ظواهر عقائد المذاهب الأربعة، فرأيتها كما قالت الشيعية على صفات عجيبة: أما أصحاب مالك وأصحاب الشافعي وأصحاب أحمد بن حنبل ومن وافقهم على اعتقاد المجترة، فإنهم اتفقوا جميعاً على أن جميع ما في العالم من حركات وسكنات ومكروهات ومحبيات ومستحسنتات ومستقبحات، فإنها من فعل الله في العباد، وقوم منهم ذكروا أن الله سبحانه قهرهم ومنعهم من الاختيار في كل مكروه أو مراد، ويلحق بهؤلاء من كان منهم يقول: «إن الله يخلق الأعمال والعبد يكتسبها منه»؛ لأن الكسب عندهم لا يوجبها ولا يوجدها، وإنما يوجبها ويوجدها على قولهم الله تعالى، وهي صادرة عنه. ويقال لهم: هل يقدر العبد على ترك الكسب؟ فإن قالوا: نعم، فقد قالوا بالاختيار وحصل الوفاق، وإن قالوا: لا يقدر على ترك الكسب، فقد ساووا المجترة في تصريحهم بأن العباد مجبورون ومقهورون. ثم يقال لمن قال منهم أن العباد مجبورون: ما معنى قولكم إنهم مجبورون؟ فإن العقلاء ما يعرفون حقيقة الجبر للعبد إلا إذا كان العبد مختاراً، فجيده غيره ومنعه من اختياره، وأنتم تزعمون أن العبد ما كان مختاراً قط ولا كان له فعل على الحقيقة، فما معنى قولكم إن العباد مجبورون؟ أفلا يتفكرون فيما يقولون؟ فما نراه إلا خلاف اصطلاح العقلاء وضد تحقيق الفضلاء.

[٢٠]. (ص ٦٧) عن أحمد بن يونس، عن أبي هاشم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنما خُلِدَ أهل النار في النار لأن نياتهم كانت في الدنيا أن لو خُلِدُوا فيها أن يعصوا الله أبداً، وإنما خُلِدَ أهل الجنة في الجنة لأن نياتهم كانت في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطيعوا الله أبداً، فبالنيتات خُلِدَ هؤلاء وهؤلاء»، ثم تلا قوله تعالى: «قُلْ كُلٌّ يَعْتَلِ عَن شَاكِلِيهِ»، قال: «على نيتته».

[٢١]. (ص ٦٧) قرب الإسناد، ص ٩، ح ٢٨، أحاديث متفرقة: حدّثني مسعدة بن صدقة، قال: سئل جعفر بن محمد عليه السلام عما قد يجوز وعملاً لا يجوز من النية على الإضمار في اليمين؟ فقال: «إن النيات قد تجوز في موضع ولا تجوز في آخر، فأما ما تجوز فيه، فإذا كان مظلوماً فما حلف به ونوى اليمين فعلى نيتته، وأما إذا كان ظالماً فاليمين على نية المظلوم». ثم قال عليه السلام: «ولو كانت النيات من أهل الفسق يؤخذ بها أهلها، إذا أخذ كل من نوى الزنا بالزنا، وكل من نوى السرقة بالسرقة، وكل من نوى القتل بالقتل، ولكن الله عدل حكيم ليس الجور من شأنه، ولكنه يثيب على نيات الخير أهلها وإضمارهم عليها، ولا يؤاخذ أهل الفسوق حتى يفعلوا».

الكافي، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ١، باب فيما أعطى الله عز وجل آدم ﷺ وقت التوبة: عن أبي عبد الله أو عن أبي جعفر ﷺ، قال: «إن آدم ﷺ قال: يا رب سلطت عليّ الشيطان وأجريتني متي مجرى الدم، فاجعل لي شيئاً». فقال: يا آدم، جعلت لك أن من هم من ذرتك بسبب لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه سيئة، ومن هم منهم بحسنة فإن لم يعملها كتبت له حسنة، فإن هو عملها كتبت له عسراً. قال: يا رب زدني، قال: جعلت لهم سيئة أن من عمل منهم سيئة ثم استغفر له غفر الله له. قال: يا رب زدني، قال: جعلت لهم التوبة. أو قال: بسطت لهم التوبة». حتى تبلغ النفس هذه. قال: يا رب حسبي».

التوحيد، ص ٤٠٩، ح ٧، بيانه في وجه العدل وعدله تعالى في الأطفال: عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عسراً مثلاً، وبضاعف الله لمن يشاء إلى سبعمائة، ومن هم بسبب فلم يعملها لم تكتب عليه حتى يعملها، فإن لم يعملها كتبت له حسنة بتركه لفعلها، وإن عملها أجل تسع ساعات، فإن تاب وندم عليها لم تكتب عليه، وإن لم يتب ولم يندم عليها كتبت عليه سيئة» (وسائل الشريعة، ج ١، ص ٥١، ح ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٠ و ٢١، باب استحباب نية الخير والعزم عليه).

[٢٢]. (ص ٦٨) قال العلامة المجلسي: هذا الحديث من الأخبار المشهورة بين الخاصة والعامة، وقد قيل فيه وجوه: الأول: أن المراد بنية المؤمن اعتقاده الحق، ولا ريب أنه خير من أعماله؛ إذ ثمرته الخلود في الجنة وعدمه يوجب الخلود في النار، بخلاف العمل.

الثاني: أن المراد أن النية بدون العمل خير من العمل بدون النية، ورد بأن العمل بدون نية لا خير فيه أصلاً، وحقيقة التفضيل تقتضي المشاركة ولو في الجملة.

الثالث: ما نقل عن ابن دريد، وهو أن المؤمن ينوي خيرات كثيرة لا يساعده الزمان على عملها، فكان الثواب المترتب على نياته أكثر من الثواب المترتب على أعماله.

الرابع: ما ذكره بعض المحققين، وهو أن المؤمن ينوي أن يوقع عباداته على أحسن الوجوه؛ لأن إيمانه يقتضي ذلك، ثم إذا كان يشتغل بها لا يتيسر له ذلك ولا يتأتى كما يريد، فلا يأتي بها كما ينبغي، فالذي ينوي دائماً خير من الذي يعمل في كل عبادة، وهذا قريب من المعنى الأول، ويمكن الجمع بينهما.

الخامس: أن طبيعة النية خير من طبيعة العمل؛ لأنه لا يترتب عليها عقاب أصلاً، بل إن كانت خيراً أُنِيب عليها، وإن كانت شراً كان وجودها كعدمها، بخلاف العمل، فإن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، فصح أن النية بهذا الاعتبار خير من العمل.

وأقول: يمكن أن يقال: هذا في الشرائع أيضاً، بناء على أن الكافر يُعاقب على نيات الشر، وإنما العفو عن المؤمنين. السادس: أن النية من أعمال القلب، وهو أفضل من الجوارح، فعمله أفضل من عملها، ألا ترى إلى قوله تعالى: «أَيُّهَا الصَّالُّونَ إِذْكُرُوا» جعل سبحانه الصلاة وسيلة إلى الذكر، والمقصود أشرف من الوسيلة، وأيضاً فأعمال القلب مستورة عن الخلق لا يتطرق إليها الرياء وغيره، بخلاف أعمال الجوارح.

السابع: أن المراد أن نية بعض الأعمال الشاقة - كالحج والجهاد - خير من بعض الأعمال الخفيفة، كتلاوة آية من القرآن والصدقة ب درهم مثلاً.

الثامن: ما ذكره السيد المرتضى ﷺ في الغرر أن لفظة «خير» ليست اسم تفضيل، بل المراد أن نية المؤمن عمل خير من جملة أعماله، و «من» تبعية، وبه دفع التنافي بين هذا الحديث وبين ما يروى عنه ﷺ: «أفضل

الأعمال أحمرها»، ويجري هذا الوجه في قوله: «وتنة الكافر شرٌّ من عمله»، فإنَّ المعنى فيه أيضاً ليس معنى التفضيل، بل المعنى شرٌّ من جملة عمله.

فإن قيل: كيف يصح هذا مع ما ورد في الحديث من أنَّ ابن آدم إذا همَّ بالحسنة كُتبت له حسنة، وإذا همَّ بالسئنة لم يُكتب عليه شيء حتى يعمل؟

قلنا: قد ذكرنا سابقاً أنَّ ظاهر بعض الأخبار أنَّ ذلك مخصوص بالمؤمنين.

التاسع: أنَّ المراد بالنية تأثر القلب عند العمل وانقياده إلى الطاعة وإقباله على الآخرة وانصرافه عن الدنيا، وذلك يشتدَّ بشغل الجوارح في الطاعات وكفها عن المعاصي، فإنَّ بين الجوارح والقلب علاقة شديدة يتأثر كلُّ منهما بالآخر، كما إذا حصل للأعضاء آفة سرى أثرها إلى القلب فاضطرب، وإذا تألم القلب بخوفٍ مثلاً سرى أثره إلى الجوارح فارتعدت، والقلب هو الأمير المتبوع، والجوارح كالرعايا والأتباع، والمقصود من أعمالها حصول ثمرة للقلب.

فلانظنَّ أنَّ في وضع الجبهة على الأرض غرضاً من حيث إنَّه جمع بين الجبهة والأرض، بل من حيث إنَّه بحكم العادة يؤكد صفة التواضع في القلب، فإنَّ من يجد في نفسه تواضعاً فإذا استعان بأعضائه وصوّرها بصورة التواضع تأكد بذلك تواضعه، وأمّا من يسجد غافلاً عن التواضع وهو مشغول القلب بأغراض الدنيا، فلا يصل من وضع جبهته على الأرض أثر على قلبه، بل سجوده كعده، نظراً إلى الغرض المطلوب منه، فكانت النية روح العمل وثمرته والمقصد الأصلي من التكليف، به فكانت أفضل.

العاشر: أنَّ نية المؤمن هي الباعثة له على عمل الخير، فهي أصل العمل وعنته، والعمل فرعها؛ لأنَّه لا يحصل العمل ولا يوجد إلّا بتصور المقصود الحقيقي والتصديق بحصوله وانبعاث النفس إليه، حتى يشتدَّ العزم ويوجد الفعل، فهذه الجبهة هي أشرف، وكذا نية الكافر سبب لعمله الخبيث، فهي شرّ منه.

الحادي عشر: أنَّ النية روح العمل والعمل بمثابة البدن لها، فخيريته وشرّيته تابعتان لخيرية النية وشرّيتها، كما أنَّ شرافة البدن وخباثته تابعتان لشرافة الروح وخباثته، فهذا الاعتبار نية المؤمن خير من عمله ونية الكافر شرّ من عمله.

الثاني عشر: أنَّ نية المؤمن وقصده أولاً هو الله وثانياً العمل؛ لأنَّه يوصل إليه، ونية الكافر وقصده غيره تعالى وعمله يوصله إليه، وبهذا الاعتبار صخ ما ذكر.

وهذا الوجه وما تقدّمه مستفادان من كلام المحقّق الطوسي رحمته الله، والرجود المذكورة ربّما يرجع بعضها إلى بعض. وبعدها أحطت خبراً بما ذكرناه نذكرها هو أقوى عندنا بعد الإعراض عن الفضول، وهو الحقّ الحقيق بالمقول.

فاعلم أنَّ الإشكالات الناشئة من هذا الخبر إنما هو لعدم تحقيق معنى النية وتوهم أنَّها تصوّر الغرض والغاية وإخطارها بالبال، وإذا حقّقتهما كما أومأنا إليه سابقاً، عرفت أنَّ تصحيح النية من أشقّ الأعمال وأحمرها، وأنها تابعة للحالة التي النفس متصّفة بها، وكما الأعمال وقبولها وفضلها منوط بها، ولا يتيسّر تصحيحها إلّا بإخراج حبّ الدنيا وفخرها وعزّها من القلب، برياضات شاقة وتفكّرات صحيحة ومجاهدات كثيرة، فإنَّ القلب سلطان البدن، وكلّما استولى عليه يتبعه سائر الجوارح، بل هو الحصن الذي كلّ حبّ استولى عليه وتصرف فيه يستخدم سائر الجوارح والقوى ويحكم عليها، ولا تستقرّ فيه محتّتان غالبتان، كما قال الله عزّ وجلّ: يا عيسى، لا يصلح لسانان في فيم واحد، ولا قلبان في صدر واحد، وكذلك الأذهان، فالدنيا والآخرة ضرّتان لا يجتمع حُبهما في

قلب، فمن استولى على قلبه حب المال لا يذهب فكره وخياله وقواه وجوارحه إلّا إليه ولا يعمل عملاً إلّا ومقصوده الحقيقي فيه تحصيله، وإن ادّعى غيره كان كاذباً، ولذا يطلب الأعمال التي وعد فيها كثرة المال، ولا يتوجه إلى الطاعات التي وعد فيها قرب ذي الجلال، وكذا من استولى عليه حب البهائم ليس مقصوده في أعماله إلّا ما يوجب حصوله، وكذا سائر الأغراض الباطلة الدنيوية، فلا يخلص العمل لله سبحانه وللآخرة إلّا بإخراج حب هذه الأمور من القلب وتصفيته عما يوجب البعد عن الحق» (بحار الأنوار، ج ٦٧، ص ١٨٩، ح ٢، باب النية وشرائطها ومراتبها وكمالها وثوابها، وأن قبول العمل نادر).

[٢٣]. (ص ٦٨) عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: "نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله، وكل عامل يعمل على نيته"».

في مشكاة الأنوار، ص ٢٥٧، ٧٥٩، الفصل العاشر، في قول الخير وفعله: قال رسول الله ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله، ونية الفاجر شر من عمله، وكل عامل يعمل على نيته».

[٢٤]. (ص ٦٩) قال القاضي نور الله ﷺ: قد مرّ أن القول بسببية المحلّ والاتصاف بالحاصل بدون الاختيار ضروري البطلان، وينتبه عليه بأن أفعال العباد ممّا يصح المدح والذمّ عليه اتفاقاً، والغرائز الحاصلة في محلّها ليست كذلك؛ لما وقع فيها الاختلاف. وبالجملّة أنّنا نعلم ضرورة قبح المدح والذمّ على كون الشخص طويلاً أو قصيراً، أو كون السماء فوقه والأرض تحته، وإنّما يحسن هذا المدح أو الذمّ لو كان للبعد فعل يصدر عنه، وأنّا تمثيله لذلك بمدح الرجل بحسنه وجماله ومدح اللؤلؤة بصفائها فمردود، بأن المدح وإن عمّ الاختياري وغيره، لكنّ مدح المؤمن على إيمانه مثلاً إنّما يقع من حيث اختياره في ذلك، وإذ لا اختيار له فيه فينتفي المدح من تلك الحيثية، وهذا هو مراد المصنّف، وحينئذ الاستشهاد بمدح نحو اللؤلؤة يكون خارجاً عن المبحث، كما لا يخفى (إحقاق الحق وإزهاق الباطل، ج ٢، ص ٣٨، القسم الثاني، الآيات المتضمنة لمدح المؤمن وذم الكافر).

[٢٥]. (ص ٧١) حديث الثقلين: «ومن ذلك في المعنى من كتاب الجمع بين الصحاح الستة من الجزء الثالث من أجزاء أربعة من صحيح أبي داود، وهو كتاب السنن، ومن صحيح الترمذي، بإسنادهما عن رسول الله ﷺ، قال:...

[٢٦]. (ص ٧١) المجلس الثامن عشر: «عن حنّس بن المعتمر، قال: سمعت أبا ذر الغفاري عليه السلام يقول: أيّها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي، أنا أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من دخلها نجا، ومن تخلف عنها هلك»؛ الثابت في المناقب، ص ١٣٥، ١٢٨، فصل في ذكر نوح وهود وصالح، وفيه خمسة أحاديث؛ باختلاف يسير من أئمة آل أبي طالب عليه السلام، ج ١، ص ٢٩٥، فصل فيما روته الخاصة: كشف المحجّة لعمرة المهجّة، ص ٢٧٤، الفصل السادس والخمسون والمائة، رسالة الإمام علي عليه السلام لبعض أكابر أصحابه، والتي يذكر فيها أنّ الأئمة عليهم السلام من ذريته؛ ومن العامة: الجامع الصغير للسيوطي، ج ١، ص ٣٧٣، الرقم ٢٤٤٢، حرف الهمة: كنز العمال، ج ١٢، ص ٩٤، الرقم ٣٤١٤٤، الباب الخامس.

[٢٧]. (ص ٧٢) «أتى إلى بعض الولاة بطزار أحول، فقال لعدلي: ما تفعل في؟ قال: أضربه خمسة عشر سوطاً لكونه طزاراً ومثلهما لكونه أحول! فقال مجبر: لا صنع له في الحول وكيف يضرب عليه؟ قال: العدلي إذا كان الكل من الله فالطزار والحول سواء. فانقطع».

[٢٨]. (ص ٧٢) راجع الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، ج ٣، ص ٥٩، فصل في مجادلات حسنة للشيععة مع

أعدائهم وخصومهم: «قال أبو الهذيل لحفص: هل شيء غير الله وغير خلقه؟ قال: لا. قال: فعذب على أنه الله أو على أنه خلقه؟ قال: لا على واحد منهما، بل على أنه عصي. قال: فكونه عصي قسم ثالث؟ قال: لا. فأعاد السؤال فانقطع. قال النظم وكان حاضراً: قد عذبه على الكسب. قال: فالكسب شيء غير الله وغير ما خلق؟ قال: فأعاد السؤال فانقطع.

قيل لأبي يعقوب المجتبر: من خلق المعاصي؟ قال: الله، قال: فلم عذب عليها؟ قال: لا أدري. قال: عدلي لمجتبر: ﴿كُلُّمَا أَوْفَرُوا نَارًا لِلْخَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾، فلا بد أن يكون الذي أوقدها غير الذي أطفأها. قال عدلي لمجتبر: هل تملك من أهلك ومالك شيئاً؟ قال: لا، قال: كل ما تملك جعلته في يدي؟ قال: نعم. قال: اشهدوا أن نساء طوالت وعبيده أحرار وماله صدقة. فتحوّلت زوجته عنه، وسألت الفقهاء فأفتوا بوقوع ذلك كله، فصارت قضية ضحكة.

وقال بعض الظرفاء: إذا سُئِلْتُ يوم الحساب عما فعلت طلبت العفو من ربّي، وإن سُئِلْتُ عما خلق في قلتي: يا معشر الخلائق، العدل الذي كنا نسمع به في الدنيا ما هنا منه قليل ولا كثير. قال عدلي لمجتبر: ما تقول فيمن غرس في بستانه نوع فاكهة ثم قال لغلامه: اتني منه بكل فاكهة، فذهب وجاء وقال: ليس فيه سوى نوع واحد. فقال: اذهب فأحرقه، لم يكن فيه سوى نوع؟ أمذا فعل حكيم؟ فانقطع. احتضر مجتبر مديون فقال لأولاده: لا تقضوا لأحد شيئاً؛ لأنّي قد علمت أنّي من إحدى القبضتين، فإن كنت من أهل الجنة لم يضرتني وإن كنت من أهل النار لم ينفعني شيء.

[٢٩]. (ص ٧٥) قال البياضى رحمه الله: وقد صنف الشيخ يحيى بن سعيد رحمه الله كتاباً سماه الفحص والبيان عن أسرار القرآن، وآخر سماه قبة المعجّان، وآخر سماه الموازنة قابل فيه آيات العدل بآيات الجبر، فوجد آيات العدل تزيد عنها بسبعين آية (الصرط المستقيم، ج ١، ص ٢٣).

قال آقا بزرگ الطهراني رحمه الله: الفحص والبيان عن أسرار القرآن للشيخ الفقيه ابن عم المحقق الحلّي، الشيخ أبي زكريا يحيى بن سعيد بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلّي، المولود ٦٠١ المتوفى ٦٨٩، صاحب جامع الشرايع، أورد فيه الآيات الظاهرة في العدل والآيات التي يُستدلّ بظاهرها على الجبر، يذكر تأويلها وفتورها وبينها، قد عدت الآيات فوجدت الآيات الظاهرة في العدل تزيد على معارضها بسبعين آية. حكاها في الرياض عن الشيخ زين الدين البياضى صاحب الصراط المستقيم (الذريعة، ج ١٦، ص ١٢٤، ٢٤٨: خاتمة المستدرک، ج ٢، ص ٤١٥).

[٣٠]. (ص ٧٦) قال الحسن وأبو القاسم وأبو علي هذه حكاية عن المنافقين: قال الزجاج والفراء: أنّ اليهود لما قدم النبي ﷺ المدينة فكانت إذا زكت ثمارهم وأخصبوا قالوا هذه من عند الله، وإذا جددوا وخاضت ثمارهم قالوا هذا لشؤم محمد ﷺ.

وقال ابن عباس وقتادة: الحسنة والسنة هو السراء والضراء، والبؤس والرخاء، والنعمة والمصيبة، والخصب والجذب.

وقال الحسن وابن زيد: هو النصر والهزيمة. وقال ابن زيد: قوله: «من عندك» معناه بسوء تدبيرك. وقال الجتاني والبلخي والزجاج: أي بشؤمك الذي يلحقنا بك، كما حكى عن موسى: ﴿وَأَن تَصْبِرَ سِنَةً يَبْقَرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾، فأمر الله تعالى نبيّه ﷺ أن يقول: إنّ جميع ذلك من عند الله. والآية معارضة بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (متشابه القرآن ومختلفه، ج ١، ص ١٩٥، سورة النساء آية ٧٨).

[٣١]. (ص ٧٦) قال علي بن إبراهيم في تفسيره: «فكيف هذا وما معنى القولين؟ فالجواب في ذلك: أن معنى القولين جميعاً عن الصادقين أنهم قالوا: الحسنات في كتاب الله على وجهين، والسيئات على وجهين، فمن الحسنات التي ذكرها الله، الصحة والسلامة والأمن والسعة والرزق، وقد سهاها الله حسنات: «وَأَنْ تُصِيبَهُ سَيِّئَةٌ»؛ يعني بالسيئة هاهنا المرض والخوف والجوع والشدة، «يُظَيِّرُوا يَوْمَئِذٍ مَنْ مَعَهُ»؛ أي يشاء موا به، والوجه الثاني من الحسنات يعني به أفعال العباد، وهو قوله: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍ»؛ ومثله كثير، وكذلك السيئات على وجهين؛ فمن السيئات الخوف والجوع والشدة، وهو ما ذكرناه في قوله: «وَأَنْ تُصِيبَهُ سَيِّئَةٌ يُظَيِّرُوا يَوْمَئِذٍ مَنْ مَعَهُ»، وعقوبات الذنوب فقد سهاها الله السيئات.

والوجه الثاني من السيئات، يعني بها أفعال العباد التي يعاقبون عليها، فهو قوله: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهَا فِي النَّارِ»، وقوله: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ...»؛ يعني ما عملت من ذنوب فعوقبت عليها في الدنيا والآخرة فمن نفسك بأفعالك؛ لأن السارق يُقطع والزاني يُجلد ويُرحم والمقاتل يُقتل، فقد سهى الله تعالى العلل والخوف والشدة وعقوبات الذنوب، كلها سيئات، فقال: «وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ» بأعمالك، وقوله: «فَلَنْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ»؛ يعني الصحة والعافية والسعة والسيئات التي هي عقوبات الذنوب من عند الله (تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٤، سورة النساء الآيات ٧٨ إلى ٩١).

[٣٢]. (ص ٨٠) قال العلامة المجلسي: قوله: «عند الله أحسب عنائي»؛ العناء بالفتح والمد: التعب والنصب، ويمكن أن يكون استفهاماً إنكارياً؛ أي كيف أحسب أجر مشقتي عند الله وقد كنت مجبوراً في فعلي؟ أو المعنى فلا نستحق شيئاً، ولعل الله يعطينا بفضل من غير استحقاق للتفضل أيضاً، وفي رواية الأصمعي بعده: ما أرى لي من الأجر شيئاً، فيؤيد الثاني.

فقال له: «مه» أي اسكت. والمسير مصدر ميمي بمعنى السير. «وأنتم سائرون» أي بقدرتكم وإرادتكم المؤثرة. «وفي مقامكم» أي بإزاء العدة بصفين. «ولم تكونوا في شيء» من حالانكم مكرهين كما زعمته الجبرية الصرفة، «ولا إليه مضطرين» كما ذهب إليه الأشاعرة، كما سيأتي تحقيقهما.

ولما توهّم الشيخ من الجوابين التدافع والتنافي قال: «فكيف لم تكن... إلى آخره، فأجاب عليه بقوله: «فتظن أنه كان قضاءً حتماً لا مدخل لاختيار العبد وإرادته فيه كما يقضي ويوجد الأشياء؟ ليس كذلك، بل قضاء ان يختار العبد ويكمله إلى إرادته، وأيده بما يستحقه من الألطاف الخاصة حتى أتى بالفعل. وقد مرّ أنه قد يحمل القضاء على العلم أو الثبوت في الألواح السماوية، وشيء منها لا يصير سبباً للجبر والقدر، اللازم هو تعلق إرادته بفعله الذي لا مدخل لإرادة الغير فيه، وهنا ليس كذلك.

ثم أبطل مذهب الجبرية والأشاعرة بقوله: «إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب»؛ لأن الثواب نفع مقارن للتعظيم والمحمدة، والعقاب ضرر مقارن للإهانة واللوم، ولا يتصوران مع الجبر بمعنييه، وإلا كان سفهاً. ثم بقوله: «والأمر والنهي»؛ لأنهما عبارتان عن إعلام الناس بمصالح بعض الأعمال ومنافعها، وبمفاسد بعضها ومضارها، ليختار العبد ما فيه المصلحة والمنفعة، ويترك ما فيه المفسدة والمضرة، وظاهر أن ذلك الإعلام في صورة الجبر وعدم تأثير الاختيار والإرادة، سفه وعيب، تعالى عن ذلك.

ثم بقوله: «والزجر من الله»؛ وزواجر الله: بلاياه النازلة على العصاة بإزاء عصيانهم، وأحكامه في القصاص والحدود، ونحو ذلك والتقريب ظاهر ممّا مرّ.

ثم بقوله: «وسقط الوعد والوعيد»؛ أي المقصود منهما من إتيان الحسنات وترك السيئات؛ لأن ذلك لا يعقل من المجبور في أفعاله، فالوعد والوعيد سغه وعبث، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم بقوله ﷺ: «فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن»؛ لأن المحمدة هو الشأن على الجميل الاختياري، والائمة ما يقابله من الذم على القبيح الاختياري، ومعلوم بديهية أنه لا يستحقهما المجبور.

وأما قوله ﷺ: «ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب»، فيحتمل وجوهاً:

الأول: أن يكون هذا متفرعاً على الوجوه السابقة؛ أي إذا بطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر والوعد والوعيد، لكان المحسن أولى... إلخ، ووجه الأولوية أنه لم يبق حينئذٍ إلا الإحسان والعقوبة الدنيوية، والمذنب كالسلطان الفاهر الصحيح الذي يكون في غاية التنعم، يأتي بكل ما يشتهيه من الشرب والزنا والقتل والقتل وأخذ أموال الناس وغير ذلك، وليس له مشقة التكاليف الشرعية، والمحسن كالفقير المريض الذي يكون دائماً في التعب والنصب، من التكاليف الشرعية من الإتيان بالأمورات والانتها عن المنهيات، ومن قلة المؤونة وتحصيل المعيشة من الحلال في غاية المشقة، فحينئذٍ الإحسان الواقع للمذنب أكثر مما وقع للمحسن، فهو أولى بالإحسان من المحسن، والعقوبة الواقعة على المحسن أكثر مما وقع على المذنب، فهو أولى بالعقوبة من المذنب.

الثاني: أن يكون المعنى أنه لو فرض جريان المدح والذم واستحقاقهما واستحقاق الإحسان والإثابة والعقوبة وترتيبها على الأفعال الاضطرارية الخارجة عن القدرة والاختيار، لكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن وبالعكس؛ لأن في عقوبة المسيء على ذلك التقدير جمع بين إلزامه بالسيئة القبيحة عقلاً، وجعله مورداً لألمة العقلاء وعقوبة عليها، وكل منهما إضرار وإزراء به، وفي إثابة المحسن جمع بين إلزامه بالحسنة الممدوحة عقلاً، وبصير بذلك ممدوحاً عند العقلاء وإثابة عليها، وكل منهما نفع وإحسان إليه، وفي خلاف ذلك يكون لكل منهما نفع وضرر، وهذا بالعدل أقرب، وذلك بخلافه أشبه.

الثالث: ما قيل إنه إنما كان المذنب أولى بالإحسان لأنه لا يرضى بالذنب كما يدل عليه جبره عليه، والمحسن أولى بالعقوبة لأنه لا يرضى بالإحسان لدلالة الجبر عليه، ومن لا يرضى بالإحسان أولى بالعقوبة من الذي يرضى به ولا يخفى ما فيه.

الرابع: أنه لما اقتضى ذات المذنب أن يحسن إليه في الدنيا بإحداث اللذات فيه، فينبغي أن يكون في الآخرة أيضاً كذلك؛ لعدم تغير الذات في النشأتين، وإذا اقتضى ذات المحسن المشقة في الدنيا وإيلاؤه بالتكاليف الشاقة، ففي الآخرة أيضاً ينبغي أن يكون كذلك.

الخامس: ما قيل لعل وجه ذلك أن المذنب بصدد القبايح والسيئات منه متألم منكسر البال؛ لظنه أنها وقعت منه باختباره، وقد كانت بجبر جابر وقهر قاهر، فيستحق الإحسان، وأن المحسن لفرحانه بصدد الحسنات عنه وزعمه أنه قد فعلها بالاختيار أولى بالعقوبة من المذنب، وفي حديث الأصمعي هكذا: «ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء ولا المسيء أولى بالذم من المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان وجنود الشيطان وشهود الزور وأهل العمى عن الصواب، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها. قوله: «تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان»؛ أي أشباههم؛ لأن عبدة الأوثان الذين كانوا في عصر النبي ﷺ كانوا جبرية؛ لقوله تعالى: «وَإِذَا قُلُوا فَاجْزَءًا قَالُوا وَهَذَا عَلَيْنَا يَا رَبَّنَا وَاللَّهُ آمَرُنَا بِهَا»؛ أي جعلنا الله مجبورين عليها، وقوله: «وَقَالَ

الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ»، وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

وقيل: إنما كانوا إخوانهم؛ لأن القول بما يستلزم بطلان الثواب والعقاب في حكم القول بلازمه، والقول ببطلان الثواب والعقاب قول عبدة الأوثان. وأما كونهم «خصماء الرحمن»؛ لأنهم نسبوا إليه سبحانه ما لا يليق بجنانة من الظلم والجور والعبث، وآية خصومة وعداوة تكون أشد من ذلك وقيل: إنكار الأمر والنهي إنكار للتكليف، والمتمكروا للتكليف خصماء المكلف الأمر والنهي.

وقيل: لما نسب الله سبحانه في آيات كثيرة أفعال العباد إليهم، وصرح في كثير منها ببراءته من القبائح والظلم، وهؤلاء يقولون نحن براء من القبائح وأنت تفعلها، فلا مخاصمة أعظم من ذلك؛ «وحزب الشيطان»؛ لأنه لعنه الله قال: ﴿زَبَّ بِنَا أَغْوَيْنِي﴾، وأيضاً أنه لعنه الله يبعثهم على تلك العقائد الفاسدة، أو لما لزمهم بطلان الأمر والنهي والتكليف، فيجوز له متابعة الشيطان في كل ما يدعوهم إليه.

وقوله: «وقدرية هذه الأمة»، يدل على أن المجترة هم القدرية، ولا خلاف بين الأمة في أن النبي ﷺ ذم القدرية، لكن كل الجبرية والتفويضية يستون خصومهم بها، وفي أخبارنا أطلقت عليهما، وإن كان على التفويضية أكثر، قال في المقاصد: «لا خلاف في ذم القدرية»، وقال شارحه: قد ورد في صحاح الأحاديث لعنة القدرية على لسان سبعين نبياً، والمراد بهم القائلون بنفي كون الخير والشر كله بتقدير الله ومشيئته، سمو بذلك لمبالغتهم في نفية وكثرة مدافعهم إياه، وقيل: لإثباتهم للعبد قدرة الإيجاد، وليس بشيء؛ لأن المناسب حينئذ القُدري بضم القاف.

وقالت المعتزلة: القدرية هم القائلون بأن الشر والخير كله من الله تعالى ويتقديره ومشيئته؛ لأن الشائع نسبة الشخص إلى ما يشتهه ويقول به، كالجبرية والحنفية والشافعية، لا إلى ما ينفيه.

ورد بأنه صرح عن النبي ﷺ قوله: «القدرية مجوس هذه الأمة»، وقوله: «إذا قامت القيامة نادى مناد أهل الجمع: أين خصماء الله؟ فتقوم القدرية». ولا خفاء في أن المجوس هم الذين ينسبون الخير إلى الله والشر إلى الشيطان، ويستونهما؛ يزدان وأهرimen، وأن من لا يفرض الأمور كلها إلى الله ومعتزض لبعضها فينسبه إلى نفسه، يكون هو المخاصم لله تعالى، وأيضاً من يضيف القدر إلى نفسه ويدعي كونه الفاعل والمقدر، أولى باسم القُدري ممن يضيفه إلى ربه.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال لرجل قدم عليه من فارس: «أخبرني بأعجب شيء رأيت؟» فقال: رأيت أقواماً ينكحون أمهاتهم وبناتهن وأخواتهن، فإذا قيل لهم: لم تفعلوا ذلك؟ قالوا قضاء الله علينا وقدره؟ فقال ﷺ: «ستكون في آخر أمتي أقوام يقولون بمثل مقالتهن، أولئك مجوس أمتي». وروي الأصمعي بن نباتة: أن شيخاً قام إلى علي بن أبي طالب عليه السلام بعد انصرافه من صفين ثم ذكر نحو هذا الخبر - إلى قوله - «ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار»، فقال الشيخ: وما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلا بهما؟ قال: «هو الأمر من الله والحكم». ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا بِيَّاءَ﴾. وعن الحسن: بعث الله محمداً ﷺ إلى العرب وهم قدرية يحملون ذنوبهم على الله، ويصدقوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَاجِئْهُ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَعَزُّ بِهَا﴾.

قلنا: ما ذكر لا يدل إلا على أن القول بأن فعل العبد إذا كان بقضاء الله تعالى وقدره وخلقه وإرادته، يجوز للعبد الإقدام عليه، ويبطل اختياره فيه، واستحقاقه للثواب والعقاب والمدح والذم عليه قول المجوس، فلينظر أن هذا قول المعتزلة أم المجترة، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، ومن وقاحتهم أنهم يروجون باطلهم بنسبته

إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام وأولاده رضي الله عنهم، وقد صرخ عنه أنه خطب الناس على منبر الكوفة فقال: «ليس منا من لم يؤمن بالقدر خيره وشره»، وأنه قال لمن قال: «إنني أملك الخير والشر والطاعة والمعصية: «تملكها مع الله أو تملكها بدون الله؟ فإن قلت: أملكها مع الله فقد أذعيت أنك شريك الله، وإن قلت أملكها بدون الله فقد أذعيت أنك أنت الله». فتاب الرجل على يده. وأن جعفر الصادق عليه السلام قال لقديري: «اقرأ الفاتحة»، فقرأ، فلما بلغ قوله: «إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ»، قال له جعفر: «على ماذا تستعين بالله وعندك أن الفعل منك، وجميع ما يتعلق بالأقدار والتمكين والألطاف قد حصلت وتمت؟» فانقطع القديري. والحمد لله رب العالمين. انتهى.

وقال العلامة في شرح التجريد بعد إيراد خبر الأصمغ: قال أبو الحسن البصري ومحمود الخوارزمي: فوجه تشبيهه عليه السلام المجترة بالمجوس من وجوه:

أحدها: أن المجوس اختصوا بمقالات سخيفة واعتقادات واهية معلومة البطلان، وكذا المجترة.

وثانيها: مذهب المجوس أن الله تعالى يخلق فعله ثم يتبرأ منه، كما خلق إبليس وانفص منه، وكذا المجترة قالوا: إن الله تعالى يفعل القبيح ثم يتبرأ منها.

وثالثها: أن المجوس قالوا: إن نكاح الأمهات والأخوات بقضاء الله وقدره وإرادته، ووافقهم المجترة، حيث قالوا: إن نكاح المجوس لأمهاتهم وأخواتهم بقضاء الله وقدره وإرادته.

ورابعها: أن المجوس قالوا: إن القادر على الخير لا يقدر على الشر وبالعكس، والمجترة قالوا: إن القدرة الموجبة للفعل غير متقدمة عليه، فالإنسان القادر على الخير لا يقدر على ضده وبالعكس. انتهى.

أقول: وقد يعطف خصماء الرحمن على عبدة الأوثان، فالمراد بهم المعتزلة المفوضة: أي الأشاعرة الجبرية إخوان المفوضة، الذين هم خصماء الرحمن؛ لأنهم يدعون استقلال قدرتهم في مقابلة قدرة الرحمن، وأنهم يفعلون ما يريدون بلا مشاركة الله في أعمالهم بالتوفيق والخذلان، والأخوة بينهما باعتبار أن كلاً منهما على طرف خارج عن الحق الذي هو بينهما، وهو الأمرين الأمرين، فهما يشتركان في البطلان، كما أن المؤمنين إخوة لاشتراكهم في الحق.

وقيل في وجه الأخوة: إنه يقال للمقابلين إثمهما متشابهان، كما قيل إن قصة سورة براءة تشابه قصة سورة الأنفال وتناسبها؛ لأن في الأنفال ذكر العهد وفي البراءة نبذها، فضمت إليها. انتهى. وعلى هذا يكون قوله: «وحزب الشيطان»، وقوله: «قدرة هذه الأمة»، وقوله: «مجوسها»، كلها معطوفات على العبدية لا الإخوان وأوصافاً للمفوضة لا الجبرية، على الوجوه المتقدمة، ويكون الحديث مشتتاً على نفي طرفي الإفراط والتفريط معاً، وهذا الوجه وإن كان بعيداً لكنه يكون أنتم فائدة (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧٤-١٨١، ح ١).

[٣٣]. (ص ٨١) قال العلامة المجلسي عليه السلام: الظاهر أن المراد بالقدرية هنا من يقول إن أفعال العباد وجودها ليست بقدرة الله وبقدرة، بل باستقلال إرادة العبد به، واستواء نسبة الإرادتين إليه وصدور أحدهما عنه، لا بموجب غير الإرادة كما ذهب إليه بعض المعتزلة، لا يقول بقول أهل الجثة من إسناد هدايتهم إليه سبحانه، ولا يقول أهل النار من إسناد ضلالتهم إلى شقوتهم، ولا يقول إبليس من إسناد الإغواء إليه سبحانه.

والفرق بين كلامه عليه السلام وكلام يونس إنما هو في الترتيب، فإن في كلامه عليه السلام التقدير مقدم على القضاء كما هو الواقع، وفي كلام يونس بالعكس، والذكر هو الكتابة مجملاً في لوح المحو والإنبات، أو العلم القديم (بحار الأنوار، ج ٥، ص ١١٦، ح ٤٩، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٣٤]. (ص ٨٢) قال العلامة المجلسي: «ثم اعلم أنّ التفويض يُطلق على معاني بعضها منفي عنهم ﷺ، وبعضها مثبت لهم.

فالأول: التفويض في الخلق والرزق والتربية والإمامة والإحياء، فإنّ قوماً قالوا إنّ الله تعالى خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق، فهم يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون. وهذا يُحتمل وجهين: أحدهما أن يُقال: إنهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون لها حقيقة، فهذا كفر صريح، دلت على استحالة الأدلة العقلية والنقلية، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به.

وثانيها: أنّ الله تعالى يفعلها مقارناً لإرادتهم، كشق القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حية، وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميعها إنّما تقع بقدرته سبحانه مقارناً لإرادتهم، لظهور صدقهم، فلا يأتى العقل من أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثم خلق كلّ شيء مقارناً لإرادتهم ومشيتهم، وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاً، لكن الأخبار الكثيرة ممّا أوردناها في كتاب بحار الأنوار يمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهراً بل صريحاً، مع أنّ القول به قول بما لا يُعلم، إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم، وما ورد من الأخبار الدالة على ذلك كخطبة البيان وأمثالها فلم توجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، مع أنّه يمكن حملها على أنّ المراد بها كونهم علة غائبة لإيجاد جميع المكنونات، وأنّه تعالى جعلهم مطاعاً في الأرضين والسموات، ويطيعهم بإذن الله تعالى كلّ شيء حتى الجمادات، وأنهم إذا شاؤوا أمراً لا يردّ الله مشيتهم، لكنهم لا يشاؤون إلّا بإذن الله.

وما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح لكلّ أمر إليهم، وأنّه لا ينزل من السماء ملك لأمر إلّا بدأ بهم، فليس لمخلوقيتهم في تلك الأمور، ولا للاستشارة بهم فيها، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه، وليس ذلك إلّا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة مقامهم.

وقد روى الطبرسي في الاحتجاج عن علي بن أحمد القمي، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله عزّ وجلّ فوّض إلى الأئمة صلوات الله عليهم أن يخلقوا ويرزقوا، فقال قوم: هذا محال لا يجوز على الله؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّ وجلّ، وقال آخرون: بل الله عزّ وجلّ أقدر الأئمة على ذلك وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا، وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً، فقال قائل: ما بالكلم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحق فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر ﷺ. فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجاب إلى قوله، فكتبنا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع نسخته: أنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسم الأرزاق؛ لأنّه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، فأما الأئمة ﷺ فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق إيجاباً لمسألتهم وإعظماً لحقهم (الغيبة للطوسي)، ص ٢٩٤، فصل بعض معجزات الإمام المهدي (عليه السلام) وما ظهر من جهته ﷺ من التوقيعات على يدي سفرائه؛ الاحتجاج على أهل اللجاج، ج ٢، ص ٤٧١، احتجاج الحجّة القائم المنتظر المهدي صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين).

وروى الصدوق في العيون عن الرضا ﷺ، في معنى قول الصادق ﷺ: «لا جبر ولا تفويض بل أمرين أمرين؟» قال: «من زعم أنّ الله تعالى يفعل أفعاله ثمّ يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه ﷺ فقد قال بالتفويض، والقاتل بالجبر كافر، والقاتل بالتفويض مشرك»، الخبر (عيون أخبار

الرضا ﷺ، ج ١، ص ١٢٤، ح ١٧، باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى ﷺ من الأخبار في التوحيد).

الثاني: التفويض في أمر الدين، وهذا أيضاً يُحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الله تعالى قوَّض إلى النبي والأئمة صلوات الله عليهم عموماً أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاؤوا من غير وحي وإلهام، أو يفتروا ما أوحى إليهم بأرائهم، وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإن النبي ﷺ كان ينتظر الوحي أياً ما كثرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾. وثانيهما: أنه تعالى لمّا أكمل نبيّه بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلّا ما يوافق الحق والصواب، ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيئته سبحانه في كلّ باب، قوَّض إليه تعيين بعض الأمور، كالزيادة في ركعات الفرائض وتعيين النوافل من الصلاة والصيام، وطعمة الجد... ولم يكن أصل التعيين إلّا بالوحي، ولا الاختيار إلّا بالإلهام، ثم كان يؤكّد ما اختاره ﷺ بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً، وقد دلّت النصوص المستفيضة عليه، وظاهر الكليني عليه السلام وأكثر المحذّثين القول به، والصدوق عليه السلام وإن أوهم كلامه نفي ذلك، يمكن تأويله بما يرجع إلى نفي المعنى الأول؛ لأنّه قد ورد في كتبه أكثر الأخبار الدالّة على المعنى الثاني، لا سيما في كتاب علل الشرائع، ولم يردها ولم يتعرّض لتأويلها. وقال في الفقيه: وقد قوَّض الله عزّ وجلّ إلى نبيّه أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدي حدوده (من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤١، ح ٨٢، باب صفة وضوء رسول الله ﷺ).

الثالث: تفويض أمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا، وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا، وهو المراد بهذا الخبر، وهذا معنى حقّ دلّت عليه الآيات والأخبار وأدلة العقل.

الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام إليهم بما أرادوا ورأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم وإفهامهم، أو بسبب النقية، فيفتن بعض الناس بالأحكام الواقعية وبعضهم بالثنية، ويسكتون عن جواب بعضهم للمصلحة، ويحييرون في تفسير الآيات وتأويلها وبيان الحكم والمعارف بحسب ما يحتمله عقل كلّ سائل... ولهم أن يحييوا ولهم أن يسكتوا، كما ورد في أخبار كثيرة؛ عليكم المسألة وليس علينا الجواب، كلّ ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت....

ولعلّ تخصيصه بالنبي والأئمة صلوات الله عليه وعليهم لعدم تيسر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، بل كانوا مكلفين بعدم النقية في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر، وإن كانوا مكلفين بأن يكلموا الناس على قدر عقولهم، والتفويض بهذا المعنى أيضاً حقّ ثابت بالأخبار المستفيضة، وتشهد له الأدلة العقلية أيضاً.

الخامس: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم الله تعالى من الواقع، ومخ الحق في كلّ واقعة، وهو أحد محامل خبر ابن سنان الآتي، ودلّ عليه غيره من الأخبار.

السادس: التفويض في الإعطاء والمنع، فإنّ الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها، وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم ﷺ أن يعطوا من شاؤوا وأن يمنعوا من شاؤوا، وهذا المعنى أيضاً حقّ يظهر من كثير من الأخبار.

فإذا أحطت خبراً بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم أخبار هذا الباب، وعرفت ضعف قول من نفي التفويض مطلقاً ولما يحيط بمعانيه.

قال الصدوق عليه السلام في رسالة العقائد: اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنّهم كفّار بالله جلّ جلاله، وأنّهم شرّ من اليهود

والنصارى والمجوس والقديرة والحرورية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة، وآتاه ما صغّر الله جلّ جلاله تصغيرهم شيء. إلى قوله ﷺ: وكان الرضا ﷺ يقول في دعائه: «اللّهم إني بريء إليك من الحول والقوّة، ولا حول ولا قوّة إلا بك، اللّهم إني أبرأ إليك من الذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللّهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللّهم لك الخلق ومنك الرزق وإيتاك نعبد وإيتاك نستعين، اللّهم أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا الآخرين، اللّهم لا تليق الربوبية إلّا بك، ولا تصلح الإلهية إلّا لك، فالعن النصارى الذين صغّروا عظمتك، والعن المضاهنين لقولهم من يرتك، اللّهم إنا عبيدك لا نملك لأنفسنا نفعا ولا ضررا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، اللّهم من زعم أنا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء كبراء عيسى بن مريم ﷺ من النصارى، اللّهم إنا لم ندعهم إلى ما يزعمون، فلا تؤاخذنا بما يقولون، واغفر لنا ما يدعون ولا تدع على الأرض منهم ذيارا، إنك إن تذرهم يضلّوا عبادك ولا يلدوا إلّا فاجرا كفارا» (اعتقادات الإمامية (للصديق)، ص ٩٧ باب الاعتقاد في نفي الغلو والتفويض).

وروي عن زرارة أنّه قال: قلت للصادق ﷺ: إنّ رجلاً من وُلد عبد الله بن سنان يقول بالتفويض، فقال: «وما التفويض؟» قلت: إنّ الله تبارك وتعالى خلق محمداً وعلياً صلوات الله عليهما ففوّض إليهما فخلقاً ورزقا وأمّانا وأحييا؟ فقال ﷺ: «كذب عدوّ الله، إذا انصرفت إليه فأتى عليه هذه الآية في سورة الرعد: (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ فِى اللَّهِ خَالِقٌ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ)». فانصرفت إلى الرجل فأخبرته، فكأنّي ألقمته حجراً، أو قال: فكأنما خرّس.

وقد فوّض الله عزّ وجلّ إلى نبيّه أمر دينه، فقال عزّ وجلّ: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)، وقد فوّض ذلك إلى الأئمة ﷺ، وعلامة المفوضة والغلاة وأصنافهم نسبتهم مشايخ قم وعلماءهم إلى القول بالتقصير، وعلامة الحلاجية من الغلاة دعوى التجلّي مع العبادة، مع تركهم الصلاة وجميع الفرائض، ودعوى المعرفة بأسماء الله العظمى، ودعوى انطباع الحقّ لهم، وأنّ الولي إذا خلص وعرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياء ﷺ، ومن علامتهم دعوى علم الكيمياء ولم يعلموا منه إلّا الدغل ونيف الشبه والرياصص على المسلمين. انتهى.

وقال الشيخ المفيد قدّس الله روحه في شرح هذا الكلام: الغلو في اللغة هو تجاوز الحدّ والخروج عن القصد، قال الله تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) الآية، فهي عن تجاوز الحدّ في المسيح وحّدز من الخروج عن القصد في القول، وجعل ما ادّعته النصارى فيه غلواً لتعديده الحدّ على ما بيّناه، والغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته ﷺ إلى الإلهية والنبوة، ووصفوه من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ وخرجوا عن القصد، وهم ضالّال كفّار، حكم فيهم أمير المؤمنين صلوات الله عليه بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة ﷺ فيهم بالإكفار والخروج عن الإسلام. والمفوضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقه به من سواهم من الغلاة (مرآة العقول ج ٣، ص ١٤٢، ح ١).

[٣٥]. (ص ٨٤) قال العلامة المجلسي: قوله ﷺ: «لطف من ربك»، أي رحمة وتوفيق، وقيل: أمر دقيق لا تصل إليه العقول، وهو الأمرين الأمرين، والظاهر أنّه غير اللفظ الذي هو مصطلح المتكلمين. بل ما قرّنا سابقاً وسيأتي مزيد توضيح له، واللطف على اصطلاح المتكلمين هو ما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، ولا حظّ له في التمكين ولا يبلغ الإلجاء، ومتكلمو الإمامية والمعتزلة اتفقوا على وجوبه على الله عقلاً، وخالفهم في ذلك الأشاعرة، وقالوا بعدم وجوبه، واستدلّ المثبتون عليه بأنّ اللطف ممّا يتوقّف عليه غرض المكلف من المكلف،

وكل ما يتوقف عليه الغرض يكون واجباً، أما الأولى فظاهر؛ لأنَّ غرض المكلف من المكلف إيقاعه ما كلف به، وهو يتوقف على كل ما يقربه إلى فعله وبيعه عن تركه، وأما الثانية فلأنَّ المريد من غيره فعلاً من الأفعال إذا علم المريد أنَّ المراد منه لا يفعل الفعل المطلوب إلا بفعلٍ يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة أو مكاتبة أو سعى إليه أو إرسال من غير مشقة عليه في ذلك، لو لم يفعل ما يتوقف عليه إيقاع ذلك الفعل منه، مع تصميم إرادته إيقاعه منه، لكان هذا المريد ناقضاً لغرضه عند العقلاء، ونقض الغرض قبيح؛ لذم العقلاء على ذلك، وإذا أردنا تمشية هذا التقرير في حق سبحانه، قلنا: إنَّه كلف العباد بالأوامر والنواهي، فكان غرضه من التكليف المذكور إيقاع الطاعة وارتفاع المعصية من المكلفين، فإذا علم أنهم لا يفعلون ذلك إلا بفعلٍ يفعله بهم بحيث يحصل به تقريبهم إلى إيقاع ذلك منهم، لو لم يفعل ذلك مع توقف غرضه عليه، كان ناقضاً لغرضه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فوجب في حكمته تعالى وعنايته فعل الألفاظ المقتضية للمكلفين إلى فعل الطاعات المبعدة لهم عن المعاصي، وهو المطلوب.

ثم إنَّ هذه الألفاظ تكون من فعله تعالى خاصة، كإرسال الرسل ونصب الأئمة وإظهار المعجزات على أيدي الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، فيجب عليه فعل ذلك، وقد يكون من فعل المكلفين، كأتباعهم الرسل وطاعتهم الأئمة وامتنالهم لأوامرهم والانتفاء عند نواهيهم، فيجب عليه إعلامهم بذلك وإيجابه عليهم؛ لئتم الامتنال ويحصل القول ويستكمل الألفاظ، وقد يكون من فعل غيرهما، كقبول الرسل للرسالة وتحمل الإمام للإمامة وقيامهما بأعبائهما، فيجب عليه في ذلك الإيجاب على ذلك الغير وإثابته عليه؛ لأنَّ تكليف شخص لنفع غيره من غير نفع له قبيح عقلاً.

أقول: هذا هو اللطف الذي أوجبه أصحابنا، ويشكل الجزم بوجوب كل لطف بالنسبة إلى كل مكلف، نعم لا بد من الألفاظ التي لا يصح التكليف عقلاً بدونها، كالإعلام والإقدار والتمكين، ورفع الموانع التي ليس رفعها في وسع المكلف، وأما وجوب كل ما يقرب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية، فيشكل القول بوجوبها، بل الظاهر عدم تحقق كثير من الألفاظ الغير المفضية إلى حد الإلجاء، كإتلاء أكثر المرتكبين للمعاصي مقارناً لفعلهم ببلاء، وإيصال نفع عاجل بأكثر المعطين، وتواتر الأنبياء والمرسلين والحجج في كل أرض وصقع، وأيضاً فحينئذ لا معنى للخذلان الذي يدُلُّ عليه كثير من الأخبار، إذ مع علمه تعالى بعدم نفع اللطف لا تأثير للخذلان في الفعل والترك، ومع النفع يفوت اللطف، ونقض الغرض إنما يتحقق إذا كان الغرض فعل المكلف به، ولعلَّ الغرض تعريضهم للشوائب والعقاب (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٨).

[٣٦]. (ص ٨٤) قال العلامة المجلسي رحمته الله، ويظهر منه أنَّ التفويض هو إهمال العباد وعدم توجه الأمر والنهي إليهم، ولذا قال بعضهم: التفويض غير معنى القدر والجبر المقابل لكل منهما معنى آخر. وأقول: يُحتمل أن يكون المراد لو كان إهمالهم بعد الأمر والنهي ولم يوجه إليهم الألفاظ والتوقيفات، لكان إهمالهم مطلقاً أولى. والحاصل أنَّ أمرهم ونهيهم وإرسال الرسل إليهم دليل على أنَّه سبحانه متوجه إلى إصلاحهم، معني بشأنهم ليوصلهم إلى ما يستحقونه من الدرجات، وإهمالهم حينئذ ينافي ذلك الغرض....

وقيل: أي لم يحصرهم بسلطنته وملكه، ويلزم خروجهم باعتبار التفويض من سلطان الله تعالى، ولما كانت السلطة علة للأمر والنهي، فعبر عنها بهما مجازاً تسميةً للسبب باسم المستب، ولا يخفى بعده. وقيل: أي التفويض مستلزم للعجز، والعاجز غير قابل للرؤية والأمر والنهي، وهو قريب من الأوَّل مضموناً وبعداً (مرآة العقول).

ج ٢، ص ١٩٤، ح ١١).

[٣٧]. (ص ٨٤) قال العلامة المجلسي رحمته الله: قوله عليه السلام: «والله أعزّ» أي إنّما قدروا على الفعل؛ لأنّ الله سبحانه خلق بينهم وبين إرادتهم، ولوأراد غيره حتماً لصرفهم، إذ هو سبحانه أعزّ من أن يُريد أمراً حتماً ثم لا يكون ذلك الأمر، وهذا الخبر أيضاً يدلّ على أنّ القدرية المفوضة (مرّة العقول، ج ٢، ص ١٩٢، ح ٩).

[٣٨]. (ص ٨٤) قال العلامة المجلسي رحمته الله: قوله عليه السلام: «التي بينهما»، مبتدأ «لا يعلمها» خبره، أشار عليه السلام إلى دقة المنزلة بين المنزلتين وغموضها، كما يظهر لمن تأمل فيها، فإنّها أصعب المسائل الدنيّة، وقد تحيّر فيها العلماء من كلّ فرقة، قال إمامهم الرازي: حال هذه المسألة عجيبة، فإنّ الناس كانوا فيها مختلفين أبداً، بسبب أنّ ما يمكن الرجوع إليه فيها متعارضة متدافعة، فمعول الجبرية على أنّه لا يذّ لترجيح الفعل على الترك من مرجح ليس من العبد، ومعول القدرية على أنّ العبد لو لم يكن قادراً على فعله لما حسن المدح والذمّ والأمر والنهي، وهما مقدّمتان بديهيتان.

ثمّ من الدلائل العقلية اعتماد الجبرية على أنّ تفاصيل أحوال الأفعال غير معلومة للعبد، واعتماد القدرية على أنّ أفعال العباد واقعة على وفق قصودهم ودواعيهم، وهما متعارضان، ومن الإلزامات الخطابية أنّ القدرة على الإيجاد كما لا يليق بالعبد الذي هو متنبع النقصان، فإنّ أفعال العباد يكون سفهاً وعيئاً، فلا يليق المتعالي عن النقصان، وأما الدلائل السمعية، فالقرآن مملوء ممّا يوهّم بالأمرين، وكذا الآثار، وأنّ أمّة من الأمم لم تكن خالية من الفرتين، وكذا الأوضاع والحكايات متدافعة من الجانبين، حتّى قيل: إنّ وضع النرد على الجبر ووضع الشطرنج على القدر، إلّا أنّ مذهبنا أقوى؛ بسبب أنّ القدح في قولنا: لا يترجح الممكن إلّا بمرجح، [لا] يوجب انسداد باب إثبات الصانع.

ونحن نقول: الحقّ ما قال بعض أئمّة الدين: أنّه: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمرين أمرين»؛ وذلك لأنّ مبني المبادئ القريبة لأفعال العبد على قدرته واختياره، والمبادئ البعيدة على عجزه واضطراره، فإنّ الإنسان مضطّر في صورة مختار، كالقلم في يد الكاتب والود في شقّ الحائط، وفي كلام بعض العقلاء: قال الحائظ للود: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني. انتهى.

وإنّما أوردت كلامه لبيان حيرتهم، واعترافه بالأمرين الأمرين، وإن لم يبيّن معناه على وجه يرفع الإشكال من البين (مرّة العقول، ج ٢، ص ١٩٣، ح ١٠).

[٣٩]. (ص ٨٧) قال العلامة المجلسي رحمته الله: قوله عليه السلام: «أن يكون مخلى السرب»؛ والسرب بالفتح والكسر: الطريق والوجهة، وبالكسر البال والقلب والنفس؛ أي مخلى الطريق مفتوحة، وهو كناية عن رفع الموانع والزواجر، كزجر السلطان وأمثاله.

«صحيح الجسم»؛ أي من الأمراض المانعة عن الفعل. «سليم الجوارح» التي هي آلات الفعل. «له سبب وارد من الله» من عصمته أو التخلية بينه وبين إرادته. «فسرلي هذا»؛ أي السبب الوارد، ففسره عليه السلام بالعصمة والتخلية، فيكون ذكر وجدان المرأة استطراداً. «ولم يطع الله ياكراه» بل بإرادته وعصمة الله من أسباب إرادته. «ولم يعصه بغلبة» منه، بل بإرادته مع تخلية الله بينه وبين إرادته، فلولم يخل الله بينه وبين اختياره وأراد منعه، لم يمكنه الفعل، فلم يكن الله في ذلك مغلوباً منه.

ويُحتمل أن يكون المراد بتخلية السرب أن يكون مخلى بالطبع فارغ البال غير مشغول بالخاطر بما يصرفه عن

الفعل، وبصحة الجسم أن لا يكون له مرض لا يقدر معه على الفعل، وبسلامة الجوارح أن لا يكون في الجارحة التي يحتاج إليها في الفعل آفة، كقطع الذكر في مثل الزنا، وبالسبب إذنه تعالى؛ أي رفع الموانع، فقله: «فلا يجد امرأة»، مثال لتخلف السبب عن الثلاث، وقوله: «ثم يجدها» بيان لوجوده، فقله: «إما أن يعصم نفسه» أي يعصم المكلف نفسه، لكن في المقابلة بينه وبين أن يخلفي تكلف.

وفيما أجاب به أبو الحسن الثالث عليه السلام، قال الصادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض، ولكن منزلة بين المنزلتين»، وهي صحة الخلقة وتخليه السرب والمهلة في الوقت والزاد، مثل الراحلة والسبب المهيج للفاعل على فعله، ثم فسر عليه صحة الخلقة بكمال الخلق للإنسان، بكمال الحواش وثبات العقل والتميز وإطلاق اللسان بالنطق. قال: وأما تخليه السرب، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظر عليه ويمنعه العمل مما أمر الله به، وأما المهلة في الوقت وهو العمر الذي يتمتع به الإنسان من حد ما يجب عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تميزه وبلوغ الحلم، إلى أن يأتيه أجله، فمن مات على طلب الحق فلم يدرك كماله فهو على خير، وأما الزاد فمعناه البلغة والجدة التي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، والراحلة للحج والجهاد، وأشباه ذلك، والسبب المهيج هو النية التي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال، وحاشتها القلب، فمن فعل فعلاً وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملاً إلا بصدق النية (مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٣، ح ١).

[٤٠]. (ص ٨٧) قال العلامة المجلسي عليه السلام: «فجعل فيهم آلة الفعل»؛ أي قدرتهم وإرادتهم وقواهم وجوارحهم التي هي من أسباب وجود ذلك الفعل (مرآة العقول، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢).

[٤١]. (ص ٨٨) قال العلامة المجلسي عليه السلام: قوله عليه السلام: «مثل الزاني»؛ هذا مثال لقوله: «إذا فعلوا الفعل»، وليس مثلاً لتفسير الاستطاعة، ولما توهم السائل من قوله عليه السلام: «كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم»، ومن أن الاستطاعة مع الفعل لا قبله الجبر، قال: فعلى ما يعذبه؟ أي الزاني، والمراد بالحجة البالغة أوامر الله تعالى ونواهيهِ وإرسال الرسل وإنزال الكتب ونصب الأنبياء والأوصياء عليه السلام، لإعلام الناس بالأفعال النافعة والضارة، والمراد بالآلة التي ركب فيهم القدرة والإرادة المؤثرتين اللتين خلقهما الله تعالى في العباد. قوله عليه السلام: «كان في إرادة الله أن يكفر»؛ أي إرادة بالعرض؛ لأنه لما أراد أن يعطي العبد إرادة واختياراً ويخليه واختياره وهو أرواد المعصية، فهو سبحانه أراد ما صار سبباً لكفره إرادة بالعرض، أو يقال: إرادته سبحانه علة بعيدة للكفر، أو يقال: لما خيره وخلّاه مع علمه بأنه يكفر بإرادته، فكأنه أراد كفره مجازاً، كما مر تفصيله.

قوله عليه السلام: «أن لا يصيروا إلى شيء من الخير»؛ أي باختيارهم وإرادتهم المؤثرة، ولما توهم السائل من قوله عليه السلام: «إنه تعالى شاء منهم أن يكفروا»؛ أي جبرهم عليه أو ذلك مقصوده منهم، أجاب عليه بأن ليس مرادي ذلك، بل مرادي أن الله أراد بحسب مصلحة التكليف أن يكلفهم إلى اختيارهم وإرادتهم، وعلم أن إرادتهم يتعلّق بالكفر، فتعلّق إرادته بكفرهم من حيث تعلّق إرادته بما يصير سبباً لإرادتهم الكفر مع علمه بذلك، وهذا لا يستلزم كون الكفر مقصوده ومطلوبه منهم، فإن دخوله في القصد بالعرض لا بالذات، وتعلّق الإرادة بالكفر بالعرض ليست موجبة للفعل إيجاباً يخرجها عن الاختيار؛ لأن هذا التعلّق من جهة إرادتهم واختيارهم، وما يتعلّق بشيء من جهة الإرادة والاختيار لا يخرجها عن الاختيار.

وقيل: الفرق بين كلام الإمام وكلام السائل، أن في كلامه عليه السلام عُذِّيت الإرادة به في، وفي كلام السائل به من، والتعديعية بغير تقييد التمكين مع القدرة على المنع، والتعديعية بمن، تقييد الطلب إما تكليفاً وإما تكوينياً، فالظرفان

متعلقان بالإرادة، كالظرف في قوله: لعلمه (مرّة العقول، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٣).

[٤٢]. (ص ٨٨) قال العلامة المجلسي: «وقد فعلوا»: أي نفوا الاستطاعة أيضاً بعد ما نفوا سائر ضروريات الدين، أو المعنى أنهم فعلوا الفعل باختيارهم، فكيف لا يستطيعون؟ (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٤، ح ٤٤، باب نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة). [٤٣]. (ص ٨٩) قال العلامة المجلسي: «بما آتاهم»: أي من العقول، و«عزفهم»، ولعل المراد هنا معرفة الله سبحانه التي عرفها العباد بفطرهم عليها، أو ينصب الدلائل الواضحة في الآفاق والأنفس عليها، ويدل عليه... وهذا الكلام وما بعده لبيان أنّ الله تعالى لم يضيّق على العباد في التكليف، بل وشع عليهم فيها، فكيف يُتوهم أنّه جبرهم على المعاصي أو كلفهم ما لا يعلمون أو لا يطيقون؟

وقوله: «والله عليه الحجة»، كالدليل على ذلك، فإنّه لا حجة على المجبور ولا على الجاهل؛ لكونهما معذورين. وقوله: «والله فيه المشيئة»، إشارة إلى نفي التفويض... كما صرح به بقوله: «ولا أقول إنّهم ما شأؤوا صنعوا»، بل لابدّ من إذنه تعالى وتوفيقه أو خذلانه وتخليته كما مرّ، أو المراد نفي التفويض؛ بمعنى عدم الحصر بالأمر والنهي، وهو بعيد.

«إنّ الله يهدي ويضلّ»: قيل: أي يثيب ويعاقب، أو يرشد في الآخرة إلى طريق الجنة والنار للمطيع والمعاصي، كما قيل في قوله تعالى: «سَيَهْدِيهِ وَيُضِلُّهُ بِالْهَدْيِ»، أو ينجي ويهلك، كما فُسر قوله تعالى: «لَوْ هَدَيْنَا اللَّهَ لَهَدَيْنَا كَثْرًا» بالنجاة، وفُسر الضلالة في قوله تعالى: «فَلَنْ يُضِلَّ أَشْقَاهُ» وفي قوله: «أَمَّا ضَلَالُكَ» بالهلاك، أو يكون نسبة الهداية والإضلال إليه مجازاً، باعتبار إقداره على الخيرات والمعاصي، والأظهر أنّ المراد بهما التوفيق للخيرات لمن يستحقّه، وسلبه وخذلانه ممّن لا يستحقّه....

«وما أمروا إلا ببدون سمعتهم»: أي أقلّ من طاقتهم، بل السعة أوسع من الطاقة، وهو يتضمّن السهولة، ويُحتمل أن يكون «دون» بمعنى عند. «ولكنّ الناس لا خير فيهم»، إذ وشع عليهم هذه التوسعة ومع ذلك لا يطيعونه، أو المراد أنّ ما لم يقع من المأمور به ليس لأنهم لا يسعون، بل لأنّه لا خير فيهم، ويُحتمل أن يكون المراد بالناس العامة المجترة، حيث ينسبون ربههم إلى الجور والظلم مع هذه التوسعة التي جعلها الله في التكليف (مرّة العقول، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٤١، ح ٤).

[٤٤]. (ص ٨٩) الظاهر أنّ هذا تفسير من بعض الرواة أو من الصدوق، كما استظهره المجلسي في البحار، ج ٥، ص ٣٧، ح ٥٥، باب نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة.

[٤٥]. (ص ٩٣) قال العلامة المجلسي: «خلق النبيين»: الخلق يكون بمعنى التكوين وبمعنى التقدير، وفي النهاية: طين عليه؛ أي جُبل، ويُقال: طانه الله على طينته؛ أي خلقه على جبلته، وطينة الرجل خلقه وأصله، وقال: علّوين اسم للسماة السابعة، وقيل: اسم لديوان الملائكة الحفظة تُرفع إليه أعمال الصالحين من العباد، وقيل: أراد أعلى الأمكنة وأشرف المراتب وأقربها من الله تعالى في الدار الآخرة، وتُعرّب بالحروف والحركات، كقنسرين وأشباهها، على أنّه جمع أو واحد. انتهى.

وإضافة الطينة إمّا بتقدير اللام أو من أو في، «قلوبهم وأبدانهم» بدل النبيين.

ويُحتمل أن يُراد بالقلب هنا العضو المعروف الذي يتعلّق الروح أولاً بالبخار المنبعث منه، فلا يتنافى ما مرّ في باب

خلق أبدان الأئمة عليهم السلام من أن أجسادهم مخلوقة من طينة عليّين وأرواحهم مخلوقة من فوق ذلك، على أنه لو أريد به الروح أمكن الجمع بجعل الطينة مبدءاً لها مجازاً، باعتبار القرب والتعلق، أو بتخصيص النبيين بغيره عليهم السلام. ويؤيده خبر ابن مروان، وفي القاموس: يسجّين كسجّين؛ موضع فيه كتاب الفجاء ووادٍ في جهنم أو حجر في الأرض السابعة. وفي النهاية اسم علم للنار. فعيل من السجّين.

قوله: «فخلط بين الطينتين»؛ أي في بدن آدم عليه السلام، فلذا حصل في ذرّيته قابلية المرتبتين واستعداد الدرجتين. «ومن هاهنا يصيب المؤمن السيئة» لخلط طينته بطينة الكافر، وكذا العكس. «فقلوب المؤمنين تحن»؛ أي تميل وتشتاق. قال الجوهرى: الحنين الشوق وتوقان النفس. «إلى ما خلقوا منه»؛ أي إلى الأعمال المناسبة لما خلّقوا، منه المؤدّبة إليها أو إلى الأنبياء والأوصياء المخلوقين من الطينة التي خلق منها قلوبهم، وكذا الفقرة الثانية تحتلّل الوجهين.

وقال بعضهم في تأويل الخبر: المراد بعلّيتين أشرف المراتب وأقربها من الله تعالى، وله درجات، كما يدلّ عليه ما ورد في بعض الأخبار الآتية من قولهم أعلى عليّين، وكما وقع التنبيه عليه في هذا الخبر بنسبة خلق القلوب والأبدان كليهما إليه مع اختلافهما في الرتبة، فيشبه أن يُراد به عالم الجبروت والملكوت جميعاً اللذين فوق عالم الملك؛ أعني عالم العقل والنفس، وخلق قلوب النبيّين من الجبروت معلوم؛ لأنهم المقربون، وأمّا خلق أبدانهم من الملكوت، فذلك لأنّ أبدانهم الحقيقية هي التي لهم في باطن هذه الجلود المدبّرة لهذه الأبدان، وإنّما أبدانهم العنصرية أبدان أبدانهم لا علاقة لهم بها، فكأنهم وهم في جلايب من هذه الأبدان قد نفّسوها وتجرّدوا عنها؛ لعدم ركونهم إليها وشدة شوقهم إلى النشأة الأخرى، ولهذا نعموا بالوصول إلى الآخرة ومفارقة هذا الدنّي، ومن هنا ورد في الحديث: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر».

وإنّما نسب خلق أبدان المؤمنين إلى ما دون ذلك؛ لأنّها مركّبة من هذه ومن هذه، لتعلّقهم بهذه الأبدان العنصرية أيضاً ما داموا فيها، وسجّين أخسّ المراتب وأبعدها من الله سبحانه، فيشبه أن يُراد به حقيقة الدنيا وباطنها التي هي مخبوءة تحت عالم الملك؛ أعني هذا العالم العنصري، فإنّ الأرواح مسجونة فيه، ولهذا ورد في الحديث: «المسجون من سجنته الدنيا عن الآخرة»، وخلق أبدان الكفّار من هذا العالم ظاهر.

وإنّما نسب خلق قلوبهم إليه لشدة ركونهم إليه وإخلاصهم إلى الأرض وتثاقلهم فيها، فكأنّه ليس لهم من الملكوت نصيب؛ لاستغراقهم في الملك، والخلط بين الطينتين إشارة إلى تعلق الأرواح الملكوتية بالأبدان العنصرية، بل نشوؤها منها شيئاً فشيئاً، فكلّ من النشاطين غلبت عليه صار من أهلها، فيصير مؤمناً حقيقياً أو كافراً حقيقياً (مرآة العقول، ج ٧، ص ٢، ح ١).

[٤٦]. (ص ٩٤) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «من طينة الجنة»؛ أي من طينة يعلم حين خلقه منها أنّه يصير إلى الجنة، أو من طينة مرجّحة لإعمال تصوير سبباً لدخول الجنة لا على سبيل الإلجاء. «إذا أراد الله بعبده خيراً»؛ أي حسن عاقبة وسعادة، «طيب روحه» بالهدايات الخاصة والألطف المرجّحة، وذلك بعد حسن اختياره وما يعود إليه من الأسباب. قوله تعالى: «مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ»، قال البيضاوي: هو الحاصل من ضرب الجزء المائي إلى الجزء الأرضي. وفي القاموس: اللزوب اللصوق والتبوت، ولزب - ككرم - لزباً ولزوباً: دخل بعضه في بعض، والطين لزق وصلب. انتهى. أقول: ويمكن أن يكون على هذا التأويل الآية الكريمة المراد باللزوب لصوقهم بالأئمة عليهم السلام وملازمتهم لهم، فقوله عليهم السلام: «كذلك لا يفرّق الله... إلخ». وفي بعض النسخ «ذلك»؛ أي للزوبوم ولصوقهم بأنتمهم ولصوق طينتهم

بطينتهم، لا يفرق الله بينهم وبينهم.

أو لكونهم من فرع تلك الطينة لا يفرق الله بينهما في الدنيا والآخرة؛ لأنَّ الفرع ملحق بالأصل وتابع له. قوله ﷺ: «من حمأ مسنون» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ خَمْرٍ مَسْنُونٍ﴾، والصلصال: الطين اليابس تسمع له عند التفرصصلة؛ أي صوت، وقيل: طين صلب يخالطه الكتيب، وقيل: منتن. والحمأ: الطين الأسود، والمسنون المتغير المنتن، وقيل: أي مصبوب كأنه أفرغ حتى صار صورة كما يُصب الذهب والفضة، وقيل: إنه الرطب، وقيل: مصور. عن سيبويه، قال: أخذ منه ستة الوجه. والحمأ المسنون: طين سجين. قوله: «فمن تراب» أي خلقوا من تراب غير ممزوج بماء عذب زلال كما مُزجت به طينة الأنبياء والمؤمنين، ولا بماء أسن أجاج كما مُزجت به طينة الكافرين، فلا يكونون من هؤلاء ولا من هؤلاء، ولعلَّ هذا وجه جمع بين الآيات الكريمة، فإنَّ ما دلَّ على أنَّه خلق من حمأ مسنون فهو في الناصب، وما دلَّ على أنَّه خلق من طين لازب فهو في الشيعة، وما دلَّ على أنَّه خلق من تراب فهو في المستضعفين، فيُحتمل حينئذ أن يكون المراد إدخال تلك الطينات جميعاً في بدن آدم لتحصيل قابلية جميع تلك الأمور والأقسام في أولاده، وأن يكون المراد خلق كل صنف من تلك الطينة بإدخال ذلك الطين في النطفة، أو بحصول تلك النطفة من هذه الطينة.

والأوسط: أظهر لما رواه الشيخ في مجالسه بإسناده عن عبيد بن يحيى، عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، عن جدِّه الحسن بن علي رضي الله عنه، قال: «قال رسول الله ﷺ: "إنَّ في الفردوس لعيناً أحلى من الشهد وألين من الزبد وأبرد من الثلج وأطيب من المسك، فيها طينة خلقنا الله عزَّ وجلَّ منها، وخلق شيعتنا منها، فمن لم يكن من تلك الطينة فليس منا ولا من شيعتنا، وهي الميثاق الذي أخذ الله عزَّ وجلَّ على ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام". قال عبيد: فذكرت لمحمد بن الحسين هذا الحديث، فقال: صدقك يحيى بن عبد الله، هكذا أخبرني أبي عن جدِّي، عن أبيه، عن النبي ﷺ. قال عبيد: قلت: أشتي أن تفسره لنا إن كان عندك تفسير؟ قال: «نعم، أخبرني أبي عن جدِّي رسول الله ﷺ أنه قال: "إنَّ لله ملكاً رأسه تحت العرش وقدماه في تخوم الأرض السابعة السفلى، بين عينيه راحة أحدكم، فإذا أراد الله عزَّ وجلَّ أن يخلق خلقاً على ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، أمر ذلك الملك فأخذ من تلك الطينة فرمي بها في النطفة حتى تصير إلى الرحم، منها يُخلق وهي الميثاق" (الأمالي للطوسي، ص ٦٥٦، ح ١٣٥٦، مجلس يوم الجمعة السادس عشر من رجب سنة سبع وخمسين وأربع مائة).

قوله: «والله المشيئة فيهم» أي في المستضعفين، والتعميم بعيد.

وقال بعضهم في قوله ﷺ: «والمؤمنون الفرع من طين لازب»؛ لأنَّ الجبروت صفوة الملكوت وأصله، والملكوت فرع الجبروت، واللازب اللازم للشيء اللاصق به، وإنَّما كانت طينتهم لازبة لزوئها طينة أئمتهم ولصوقها بها لخلطها بها وتركبها من العالمين جميعاً، ألا ترى إلى شوقهم إلى أئمتهم وحنينهم إليهم، وكما أن الأمر كذلك، كذلك لا يفرق الله بين أئمتهم وبينهم.

والحمأ الطين الأسود، وهو كناية عن باطن الدنيا وحقيقة تلك العجوزة الشوها، وأما خلق المستضعفين من التراب - أعني ما له قبول الأشكال المختلفة وحفظها - فذلك لعدم لزومهم لطريقة أهل الإيمان، ولا لطريقة أهل الكفر، وعدم تقيدهم بعقيدة لا حق ولا باطل، ليس لهم نور الملكوت ولا ظلمة باطن الملك، بل لهم قبول كل من الأمرين، بخلاف الآخرين، فإنَّهما لا يتحوَّلان عمَّا خلقوا له. وأما قوله: «والله المشيئة فيهم»، فهو ردُّ لتوهم الإيجاب في فعله سبحانه، وفيه إشارة إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَوْثَاءَ لَهْدُنْكَ أَجْمَعِينَ﴾ (مرآة العقول، ج ٧، ص ٤، ح ٢).

[٤٧]. (ص ٩٤) قال العلامة المجلسي: «خلقنا؛ أي قلوبنا، ممّا خلقنا؛ أي أبداننا منه... ويحتمل أن يكون

المراد خلق أبداننا من أعلى عليّين وخلق قلوب شيعتنا ممّا خلق أبداننا منه، وهو أظهر. واعلم أنّ المفسرين اختلفوا في تفسير عليّين، فقليل: هي مراتب عالية محفوفة بالجلالة، وقيل: السماء السابعة، وقيل: سدره المنتهى، وقيل: الجنة، وقيل: لوح من زبرجد أخضر معلق تحت العرش أعمالهم مكتوبة فيه. وقال الفراء: أي في ارتفاع بعد ارتفاع لا غاية له؛ فالمعنى أنّ كتابة أعمالهم أو ما يكتب منها في عليّين؛ أي في دفتر أعمالهم، أو المراد أنّ دفتر أعمالهم في تلك الأمكنة الشريفة، وعلى الأخير فيه حذف مضاف؛ أي ما أدراك ما كتاب عليّين.

هذا ما قيل في الآية الكريمة، وأمّا استشهاد الله بها فهو إما لمناسبة كون كتاب أعمالهم في مكان أخذ منهم طينتهم، أو هو مبني على كون المراد بكتابتهم أرواحهم، إذ هي محلّ لارتسام علومهم. «وخلق عددًا من سجّيل»، كذا في أكثر النسخ باللام، والظاهر سجّيل بالنون كما في بعض النسخ هنا وفي نسخ البصائر... والاستشهاد بالآية أيضاً لا يستقيم إلّا عليه، واختلفوا في تفسير السجّين أيضاً، فقليل: الأرض السابعة، وقيل: أسفل منها، وقيل: جث في جهنّم، وفي الصحاح سجّين موضع فيه كتاب الفجّار، وقال ابن عباس: ودواوينهم، قال أبو عبيدة: هو فعيل من السجن كالفسيق من الفسق، ووجه الاستشهاد بالآية ما مرّ (مرّة العقول، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٤).

[٤٨]. (ص ٩٤) قال العلامة المجلسي: «فخلطهما جميعاً؛ أي في صلب آدم إلى أن يخرجوا من أصلاب أولاده،

وهو المراد بقوله: ثم نزع هذه من هذه، إذ يخرج المؤمن من صلب الكافر والكافر من صلب المؤمن، وحمل الخلط على الخلطة في عالم الأجساد واكتساب بعضهم الأخلاق من بعض، بعيد جدّاً.

وقال بعضهم: «ثم نزع هذه» إلى آخره؛ معناه أنّه نزع طينة الجنة من طينة النار، وطينة النار من طينة الجنة بعدما مست إحداهما الأخرى، ثم خلق أهل الجنة من طينة الجنة، وخلق أهل النار من طينة النار، وأولئك إشارة إلى الأعداء، وهؤلاء إلى الأولياء، وما خلّقوا منه في الأوّل طينة النار وفي الثاني طينة الجنة (مرّة العقول، ج ٧، ص ٩، ح ٥).

[٤٩]. (ص ٩٥) قال العلامة المجلسي: تبين قوله في أوّل ساعة الخ، قيل: لما كان خلق آدم بعد خلق

السموات والأرض ضرورة تقدّم البسيط على المركّب وكان خلق السموات والأرض وأقواتها في ستة أيّام من الأسبوع، وقد جمعت جميعاً في الجمعة، صار يبدو خلق الإنسان فيه، والمراد بكلمته جبرئيل؛ لأنّه حامل كلمته، أو لاهتداء الناس به كاهتدائهم بكلام الله، أو لكونه مخلوقاً بكلمة كن بلا مائة. وقيل: المراد بالسموات درجات الجنة، وبالأرضين دركات سجّين، ليطابق الأخبار الآخر، ويحتمل أخذها منهما معاً.

وقيل: كأنّ المراد بالترية ما له مدخل في تهية المادّة القابلة لأن يخلق منها شيء، فيشمل الطينة بمعنى الجيلة وآثار القوى السماوية المربية للنطفة، وبالجيلة ما له مدخل في السبب القابلي. انتهى.

وقيل: إطلاق التربة على ما أخذ من السموات من قبيل مجاز المشاركة؛ أي ما بصيرت به وينقلب إليهما، والقصوى مؤنّث الأقصى؛ أي الأبعد، ويدلّ على أنّ الأرض سبع طبقات كالسموات كما قال الله تعالى: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَوَابِقَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُ». قوله: «فخلق الطين فلفقتين»؛ ضمير فلق إما راجع إلى الله أو إلى جبرئيل، وكذا قوله: «فذرّاه»، وفي القاموس: فلقه بفلقه: شقّه كلفقه، وقال الحب: خلقه أو شاقّه، بإخراج الورك منه، وقال: ذرت الريح الشيء أو أذرت: أطارته وأذهبته، وذرا هو بنفسه.

أقول: الكلام يُحتمل وجوهاً، الأول: أن يكون قوله «فلق» تفرعاً وتأكيذاً لما مضى؛ أي فصار يقبض بعض الطين باليمين وبعضه بالشمال الطين صنفين، ففرق من الأرض؛ أي ما كان في يده من طين الأرض، وكذا الثاني، فقال الله أو جبرئيل للذي بيمينه قبل الذر أو للذي كان بيمينه بعده.

الثاني: أن يكون المعنى: فلق كل طين من الطينتين فلقاً؛ أي جعل كلّاً منهما حصتين، ففرق من كل طين حصّة ليكون طينة للمستضعفين والأطفال والمجانين، وقال لما بقي في اليمين: «منك الرسل... إلخ»، ولما بقي في الشمال: «منك الجبارون... إلخ». وعلى هذا، لعل إرجاع الضمائر إلى الله أولى، فيقرأ أريد في الموضعين بصيغته المتكلم، وعلى الوجه الآخر يُقرأ بصيغته الغائب المجهول.

الثالث: ما ذكره بعض الأفاضل، حيث قال: كان الفلق كناية عن إفراز ما يصلح من المادتين لخلق الإنسان، وإنما ذراً من كل منهما ما ذراً؛ لأنه كان فيهما ما ليس له مدخل في خلق الإنسان، وإنما كان مادة لساتر الأكران خاصة. قوله ﷺ: «ثم إن الطينتين خلطتا»؛ أي ما كان في اليدين أو جميع الطينتين، المذروء منها وغير المذروء.

قوله ﷺ: «فالحب طينة المؤمنين»؛ هذا بطن من بطون الآية، وعلى هذا التأويل المراد بالفلق شق كل منهما وإخراج الآخر منه، أو شق كل منهما عن صاحبه أو خلقهما، من أجل أنه نأى، كأن مناسبة نأى ونوى من جهة الاشتقاق الكبير المبني على توافق بعض حروف الكلمتين، فإن الأول مهموز الوسط والثاني من المعتل، ويُحتمل أن يكون أصل المهموز من المعتل أو بالعكس.

ويؤيده أن صاحب المصباح المنير والراغب في المفردات ذكرا «نأى» في باب النون مع الواو، أو يُقال ليس الغرض هنا بيان الاشتقاق، بل بيان أن النوى بمعنى البعد، وذكر نأى لتناسب اللفظين، فإن الواوي أيضاً يُطلق بهذا المعنى. قال في القاموس: النية الوجه الذي يذهب فيه، والبعد كالنوى فيهما. انتهى.

والآية في سورة الأنعام هكذا: «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى»، قال في مجمع البيان: أي شاق الحبة اليابسة الميتة فيخرج منه النبات، وشاق النواة اليابسة فيخرج منه النخل والشجر. وقيل: معناه خالق الحب والنوى ومنشئهما ومبدئهما، وقيل: المراد به ما في الحبة والنواة من الشق، وهو من عجيب قدرة الله تعالى في استوائه.

﴿يُخْرِجُ النَّوَى مِنَ الْحَبِّ وَيُخْرِجُ النَّوَى مِنَ الْحَبِّ﴾؛ أي يُخرج النبات الغض الطري الأخضر من الحب اليابس، ويخرج الحب اليابس من النبات الحي النامي. عن الزجاج: والعرب تستقي الشجرة ما دام غضاً قائماً بأنه حي، فإذا يبس أو قُطع أو قُلِع سقوه ميتاً.

وقيل: معناه يخلق الحي من النطفة وهي موات، ويخلق النطفة وهي موات من الحي، عن الحسن وغيره، وهذا أصح، وقيل: معناه يخرج الطير من البيض والبيض من الطير، عن الجبائي، وقيل: يخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن.

ثم قال سبحانه في هذه السورة أيضاً: «أَوْ مَن كَانَ مِيتًا فَأَخْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ كَمَن مِّثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا»، قال الطبرسي [مجمع البيان، ج ٤، ص ٣٥٩]: «أَوْ مَن كَانَ مِيتًا» أي كافرًا، «فَأَخْيَيْنَاهُ» بأن هديناه إلى الإيمان، عن ابن عباس وغيره، شبه سبحانه الكفر بالموت والإيمان بالحياة، وقيل معناه من كان نطفة فأخييناه وجعلنا له نوراً، المراد بالنور العلم والحكمة أو القرآن أو الإيمان، وبالظلمات ظلمات الكفر. وإنما سمي الله الكافر ميتاً لأنه لا ينتفع بحياته ولا ينتفع بغيره بحياته، فهو أسوأ حالاً من الميت؛ إذ لا يوجد من الميت ما يُعاقب عليه ولا يتضرر غيره به، وسعى المؤمن حياً لأنه له ولغيره المصلحة والمنفعة في حياته،

وكذلك سقى الكافر ميتاً والمؤمن حياً في عدة مواضع، مثل قوله: «إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى»، و«لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ خَبِئًا»، وقوله: «وَمَا يَشْتَرِي الْأَخْيَارَ وَلَا الْأَمْوَالُ»، وسقى القرآن والإيمان والعلم نوراً؛ لأن الناس يبصرون بذلك ويهتدون به من ظلمات الكفر وحيرة الضلالة، كما يهتدى بسائر الأنوار، وسقى الكافر ظلمة؛ لأن الكافر لا يهتدي بهاده ولا يبصر أمر رُشده. انتهى.

وأقول: على التأويل المذكور في الخبر وأكثر التفاسير المذكورة قوله تعالى «يُخْرِجُ الْحَيَّ»، بيان لقوله: «فَالْحَيُّ الْمَيِّتَ». قوله: حين فُزِقَ الله بينهما بكلمته؛ أي بقدرته أو بأمر كن أو بجبرئيل، والتفريق في الميلاد أو في الطينة، والأول أظهر، فقوله كذلك تشبيه الإخراج من الظلمات إلى النور وبالعكس بإخراج الحي من الميت وبالعكس، في أن المراد فيهما إخراج طينة المؤمن من طينة الكافر وبالعكس.

وليس المراد تأويل تمتة تلك الآية؛ أعني قوله سبحانه: «أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتًا» إلخ، فإنه لم يذكر فيها إخراج الكافر من النور إلى الظلمة، بل فيها أنه في الظلمات ليس بخارج منها، بل هو إشارة إلى قوله تعالى: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» الآية. ولا ينافية قوله ﷺ ويخرج الكافر، مع أن في الآية نسب الإخراج إلى الطاغوت؛ لأن لخدائنه سبحانه مدخلأفي ذلك مع أنه يمكن أن يُقرأ على بناء المجزء المعلوم أو على بناء المجهول.

وما قيل من أنه يظهر من هذا الحديث أن إخراج المؤمن من الكافر وبالعكس في وقتين وقت تفريق الطين وقت الولادة، فليس بظاهر كما عرفت، ثم استشهد ﷺ لإطلاق الحياة على الإيمان أو كونه من طينة مقزبة له، بقوله سبحانه: «لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ خَبِئًا»؛ أي كان من طينة الجنة على تأويله ﷺ.

قال الطبرسي [مجمع البيان، ج ٨، ص ٤٣٢]: أي أنزلناه ليخوف به من معاصي الله من كان مؤمناً؛ لأن الكافر كالميت بل أقل من الميت، أو من كان عاقلاً، كما روي عن علي ﷺ، وقيل: من كان حي القلب حي البصر، ويحق القول على الكافرين؛ أي يجب الوعيد والعذاب على الكافرين بكفرهم. وأقول على تأويله ﷺ يحتمل أن يكون المراد بالقول ما مر من قوله سبحانه: «منك الجبارون والمشركون والكافرون...» إلى آخره (بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ٨٨-٩٢، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدم في كتاب التوحيد والعدل).

[٥٠]. (ص ٩٦) قال العلامة المجلسي ﷺ: «ما اختلف اثنان»؛ أي في مسألة الاستطاعة والاختيار والجبر. أو لما تنازع اثنان في أمر من أمور الدين لاختلاف إلهامهم وقابليتهم وطينتهم، ولما بالغوا في هداية الخلق. «كن ماء عذاباً، أمر تكويني أو استعارة تمثيلية لبيان علمه تعالى باختلاف مواد الخلق واستعداداتهم وما هم إليه صائرون، وفي القاموس: ماء أجاج ملح مز، وقال: أديم النهار عاقته أو بياضه، ومن الضحى أوله، ومن السماء والأرض ما ظهر، وقال: عركه دلوكه وحكّه حتى عفاه، وقال: الذرّ صغار النمل، ومائة منها زنة حبة شعير، الواحدة ذرة، وقال: دب يدب دباً ودبيباً، مشى على هيئة، وقال: أقلتته؛ فسخته، واستقالته؛ طلب إليه أن يقيه، وقال: هابه يهابه هيباً ومهابة؛ خافه.

وقال السيد رضي الله عنه في نهج البلاغة... عن مالك بن دحية، قال: كنا عند أمير المؤمنين علي عليه السلام وقد ذكر عنده اختلاف الناس، قال: إنما فُزِقَ بينهم مبادئ طينتهم؛ وذلك أنهم قد كانوا فلقاً من سبخ أرض وعذبها وحن تربة وسهلها، فهم على حسب قرب أرضهم يتقاربون، وعلى قدر اختلافها يتفارتون، فتأم الرواء ناقص العقل، وماذ القامة قصير الهمة، وزاكي العمل قبيح المنظر، وقريب القعر بعيد السبر، ومعروف الضربة منكر الجليلة. وتائه

القلب متفرق اللب، وطلق اللسان حديد الجنان. (نهج البلاغة، ٣٥٤، خطبة ٢٣٣).

وأقول: لا يبعد أن يكون الماء العذب كناية عما خلق الله في الإنسان من الدواعي إلى الخير والصلاح، كالعقل والنفس الملكوّتي، والماء الأجّاج عَمّا ينافي ويعارض ذلك ويدعو إلى الشهوات الدنيّة واللذات الجسمانيّة من البدن وما ركب فيه من الدواعي إلى الشهوات، ويكون مزجها كناية عن تركيبها في الإنسان، فقوله: «أخلق منك؛ أي من أجلك جتني وأهل طاعتي، إذ لولا ما في الإنسان من جهة الخير لم يكن لخلق الجنة فائدة ولم يكن يستحقّها أحد، ولم يصراحد مطيعاً له تعالى، وكذا قوله: «أخلق منك ناري؛ إذ لولا ما في الإنسان من دواعي الشرور لم يكن يعصي الله أحد، ولم يحتج إلى خلق النار للزجر عن الشرور. ثمّ لإظهار إحاطة علمه بما سيقع من كلّ فرد من أفراد البشر للملائكة لطفاً لهم ولبنّي آدم أيضاً بعد إخبار الرسل بذلك جعلهم كالذرّ، وميّز من علم منهم الإيمان ممّن علم منهم خلافه، وكلفهم بدخول النار ليعلموا قبل التكليف في عالم الأجساد أنّ ما علم منهم مطابق للواقع.

«ثمّ ثبتت الطاعة والمعصية»، وعلم الملائكة من يطيع بعد ذلك ومن يعصي وأثبت ذلك في الألواح مطابقاً لعلمه تعالى. وقوله: «فمن ذلك صار يلد المؤمن الكافر؛ أي لأجل ما قرّر في الإنسان من جهتي الخير والشر ترى الأب يصير تابعاً للعقل ومقوياً لدواعي الخير وذاجراً للشهوات، فيصير من الأخيار، والابن يتبع الهوى والشهوات ويسأطها على العقل فيصير من الأشرار مع نهاية الارتباط بينهما. وقوله: «فلا يستطيع هؤلاء؛ أي لا يتخلّف ما علم الله تعالى منهم، لكن لا يختارونها إلّا باختيارهم وإرادتهم واستطاعتهم.

هذا ما خطر بالبال على وجه الاحتمال والله يعلم غوامض أسرارهم ﷺ.

وقال بعض أهل التأويل: عبّر عن المادّة نازةً بالماء وأخرى بالتربة؛ لاشتراكهما في قبول الأشكال، ولا اجتماعهما في طينة الإنسان وتركيب خلقته، وأديم الأرض وجهها، وكأنّه كناية عَمّا ينبت منها ممّا يصلح أن يصير غذاء الإنسان ويحصل منه النطفة أو تترتّب به. والعرك: الدلك، وكأنّه كناية عن مزجه بحيث يحصل منه المزاج ويستعدّ للحياة. والذرّ: النمل الصغار، ووجه الشبه الحسّ والحركة وكونهم محلّ الشعور مع صغر الجثة والخفاء، وهذا الخطاب إنّما كان في عالم الأمر، ولشدة ارتباط الملك بالملكوّات وقوامه به جاز إسناد مادّة إليه، وإن كان عالم الأمر مجرداً عن المادّة واجتماعهم في الوجود عند الله تعالى، إنّما هو اجتماع الأجسام الزمانيّة عنده تعالى دفعةً واحدة في عالم الأمر، وإن كانت متفرقةً مبسوطةً متدرّجة في عالم الخلق ووجودهم في عالم الأمر وجود ملكوّتي ظنيّ ينبعث من حقيقة هذا الوجود الخلقي الجسماني، وهو صورة علمه سبحانه بها، وعُبر عنه بالظلال في حديث آخر.

وأمره تعالى إتيّاهم إلى الجنة والنار هدايته إتيّاهم إلى سبيلهما، ثمّ توفيقه أو خذلانه، ولعلّ المراد بالنار المسعرة بعد ذلك التكليف الشرعيّ وتحصيل المعرفة المحرقة للقلوب؛ لصعوبة الخروج عن عهدتها، واستقالة أصحاب الشمال كناية عن تمتّعهم بالطاعة وعدم قدرتهم التامّة عليها؛ لغلبة الشقوة عليهم، وكونهم مسخرة تحت سلطان الهوى، كما قالوا: «رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَرَحْمَتَا قَوْمًا ضَالِّينَ». انتهى.

والاجترأ على تلك التأويلات في الأخبار جرأة على الله ورسوله والأئمة الأخيار، إلّا أن يكون على سبيل الاحتمال، لكن بعد ثبوت ما بنوا عليه الكلام من المقدّمات التي لم تثبت بالبرهان واليقين، بل بعضها منافي لما ثبت في الدين المبين (مرآة العقول، ج ٧، ص ١٦، ح ١).

[٥١]. (ص ٩٦) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ؛ قال البيضاوي: أي أخرج من أصلابهم تسلمهم على ما يتوالدون قرناً بعد قرن، «ومن ظهورهم» بدل «من بني آدم»، بدل البعض، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب «ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألسنتهم»؛ أي نصب لهم دلائل ربوبيته وركب في عقولهم ما يدعوه إلى الإقرار بها، حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم: ألسنتهم بركم؟ قالوا: بلى، فنزل تمكينهم من العلم بها وتمكينهم منه منزلة الإشهاد والاعتراف على طريقة التمثيل، وبدل عليه قوله: «قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَي كراهة أن تقولوا: (إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ)» لم تُنبه عليه، بدليل: «أو تقولوا» عطف على «أن تقولوا»، (إِنَّا أَشْرَكْنَا بِالَّذِينَ مِنَ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ)، فاقتدينا بهم؛ لأن التقليد عند قيام الدليل والتمكّن مع العلم به لا يصلح عذراً، (أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ النَّبِئُولُونَ)؛ يعني آباءهم المبطلين بتأسيس الشرك. وقيل: لما خلق الله آدم أخرج من ظهره ذرية كالذرر وأحياهم، وجعل لهم العقل والنطق والهمهم ذلك، لحديث رواه عمر. انتهى.

وقال بعض المحققين: لعل معنى إشهاد ذرية بني آدم على أنفسهم بالتوحيد، استنطاق حقائقهم بالسنة قابليات جواهرها، وألسن استعدادات ذواتها، وأن تصديقهم به كان بلسان طباع الإيمان قبل نصب الدلائل لهم أو بعد نصب الدلائل، أو أنه نزل تمكينهم من العلم وتمكينهم منه بمنزلة الإشهاد والاعتراف على طريقة التمثيل، نظير ذلك قوله عز وجل: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِيَّاكَ) الخ، وقوله عز وجل: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيبَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)، ومعلوم أنه لا قول ثقة، وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى، ويُحتمل أن يكون ذلك النطق باللسان الملكوتي الذي به يستبح كل شيء بحمد ربه؛ وذلك لأنهم مفطورون على التوحيد.

قوله رحمته الله: «من تراب»؛ التربة هذا من قبيل إضافة الجزء إلى الكل، قوله: «من يمينه وشماله»، الضميران راجعان إلى الملك المأمور بهذا الأمر، كجبرئيل أو العرش أو إلى التراب، فاستعار اليمين للجهة التي فيها اليمين والبركة والشمال للآخرى، أو اليمين لصفة الرحمانية والشمال لصفة القهارية، فالضميران راجعان إلى الله تعالى، كما في الدعاء: «الخير في يديك»؛ أي كلما يصدر منك من خير أو شر أو نفع أو ضرر فهو خير، ومشتمل على المصالح الجلية. (مرآة العقول، ج ٧، ص ١٩-٢١، ح ٢).

[٥٢]. (ص ٩٧) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «فيرون»؛ أي علماء أهل البيت عليهم السلام، «قُلْ إِنْ كَانَ آلَ اللَّهِ» الآية. [فيه وجوه]: الأول: فأن أول العابدين منكم، فإن النبي صلى الله عليه وآله يكون أعلم بالله وبما يصح له وبما لا يصح له، وأولى بتعظيم ما يجب تعظيمه، ومن حق تعظيم الوالد تعظيم ولده، ولا يستلزم من ذلك كينونة الولد وعبادته له؛ فإن المحال قد يستلزم المحال، بل المراد نفيهما.

والثاني: أن معناه إن كان له ولد في زعمكم، فأن أول العابدين لله الموحدين له المنكرين لقولكم. والثالث: أن المعنى: فأن أول الأنفين منه، أو من أن يكون له ولد، من عبد يعبد إذا اشتد أنفة. الرابع: أن كلمة إن نافية؛ أي ما كان له ولد فأن أول الموحدين من أهل مكة، وبناء الخبر على التفسير الأول. إذ ظهر منه أنه صلى الله عليه وآله كان مبادراً إلى كل خير وسعادة وإطاعة، فلا بد أن يكون مبادراً في دخول النار عند أمره (بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ٩٧، ح ١٥، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس وبعض أخبار الميثاق زائداً على ما تقدم في كتاب التوحيد والعدل).

[٥٣]. (ص ٩٧) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «فاخذ طيناً»؛ أي مزجه بالمائين ليحصل فيه استعداد الخير والشر معاً، فيصغ التكليف. «إلى الجنة»؛ أي امضوا إلى الجنة سالمين من العذاب والنكال، أو إلى ما يوجب الجنة سالمين

من شبه الشياطين وسواسهم. «أن تقولوا يوم القيامة»؛ يعني فعل ذلك كراهة أن تقولوا، وفي أكثر النسخ أن تقولوا بصيغة الخطاب، كما في القراءات المشهورة، فيكون ذكر تنمة الآية استطراداً، والأصوب هنا أن يقولوا بصيغة الغيبة، موافقاً لقراءة أبي عمرو في الآية.

قوله ﷺ: «ثم أخذ»؛ لعل كلمة ثم هنا وفيما سيأتي للتراخي الزمني لا الزماني؛ لما بين الميثاقين من التفاوت، وإلا فالظاهر تقدم أخذ الميثاق على النبيين على غيرهم، وكذا أخذ الميثاق على أولي العزم وغيرهم؛ لما سيأتي. وأريد بأولي العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ، ولا ينافي دخول الإقرار بنبوة نبيينا ﷺ فيما عهد إليهم دخوله ﷺ في المعهود إليهم. قيل: ولما كانوا معهودين معلومين جاز أن يُشار إليهم بهؤلاء الخمسة مع عدم ذكرهم مفصلاً. وإثما زاد في أخذ الميثاق على من زاد في رتبته وشرفه؛ لأن التكليف إنما يكون بقدر الفهم والاستعداد، فكلمة زاد زاد، وإثما يعرف مراتب الوجود من له حظ منها ويقدر حفظه منها، وأما آدم فلما لم يعزم على الإقرار بالمهدي لم يعد من أولي العزم، وإن عزم على الإقرار بغيره من الأوصياء.

«إنما هوفترك»؛ يعني معنى فنسي هاهنا ليس إلا فترك، ولعل السرفي عدم عزم آدم ﷺ على الإقرار بالمهدي ﷺ استيعاده أن يكون لهذا النوع الإنساني اتفاق على أمر واحد. انتهى.

وأقول: الظاهر أن المراد بعدم العزم عدم الاهتمام به وتذكره، أو عدم التصديق اللساني، حيث لم يكن ذلك واجباً، لا عدم التصديق به مطلقاً، فإنه لا يناسب منصب النبوة، بل ما هو أدون منه.

وقوله: «إنما هوفترك»؛ أي معنى النسيان هنا الترك؛ لأن النسيان غير مجوز على الأنبياء ﷺ، أو كان في قراءتهم ﷺ «فترك» مكان «فنسي»، أو المعنى أن العزم إنما كان ما ذكر؛ أي العزم على الإقرار المذكور، فترك آدم ﷺ، أو كان المطلوب الإقرار التام ولم يأت به، أو عزم أولاً ثم ترك، والأول أظهر.

وفي القاموس: الأجيح تلهب النار كالتأجيج، وأججتها تأجيجاً فتأججت (مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٢، ح ١).

[٥٤]. (ص ٩٨) قال العلامة المجلسي ﷺ: «كونوا خلقاً»؛ أي مخلوقين ذوي أرواح، وقيل: أي كونوا أرواحاً بمنزلة الذر أي النمل الصغار. «يسعى»، وإطلاق السعي هنا والدرج... إما لمحض التفتن في العبارة، أو المراد بالسعي سرعة السير، وبالدرج المشي الضعيف، كما يقال: درج الصبي؛ إذا مشى أول مشيه، فيكون إشارة إلى مسارعة الأولين إلى الخيرات ويطء الآخرين عنها، وقيل: المراد سعي الأولين إلى العلو والآخرين إلى الشغل، ولا دلالة في اللفظ عليهما.

«ثم أتبعه أولو العزم»؛ أي سائرهم ﷺ، والكلم: الجرح والفعل كضرب، وقد يُبين على التفعيل، وفي القاموس: وهج النار تهج وهجاً ووهجاً؛ أتقدت، والاسم الوهج، محركة.

وأقول:... كان يقال: لما كان من علم الله منهم السعادة تابعين للعقل والمقتضيات للنفس المقدس، فكأنها طينتهم، ومن علم الله منهم الشقاوة تابعين للشهوات البدنية ودواعي النفس الأمارة، فكأنها طينتهم، ولما مزج الله بينهما في عالم الشهود جرى في غالب الناس الطاعة والمعصية، والصفات القدسية والملكات الرديئة، فما كان من الخيرات فهو من جهة العقل والنفس، وهما طينة أصحاب اليمين وإن كان في أصحاب الشمال، وما كان من الشرور والمعاصي فهو من الأجزاء البدنية التي هي طينة أصحاب الشمال وإن كان في أصحاب اليمين. ويمكن أيضاً أن يقال: المعنى أن الله تعالى لما قرّر في خلقه آدم ﷺ وطينته دواعي الخير والشر وعلم أنه يكون في ذريته السعداء والأشقياء وخلق آدم ﷺ مع علمه بذلك، فكأنه خلط بين الطينتين، ولما كان أولاد آدم مدينين

بالطبع لابد لهم في نشأة الدنيا من المخالطة والمصاحبة، فالسعداء يكتسبون الصفات الذميمة من مخالطة الأشقياء، وبالعكس (مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٤، ح ٢).

[٥٥]. (ص ١٠٣) قال العلامة المجلسي: ثم اعلم أن هذا الخبر وأمثاله متى يصعب على القلوب فهمه وعلى العقول إدراكه، ويمكن أن يكون كناية عما علم الله تعالى وقدره من اختلاط المؤمن والكافر في الدنيا، واستيلاء أئمة الجور وأتباعهم على أئمة الحق وأتباعهم، وعلم أن المؤمنين إنما يرتكبون الآثام لاستيلاء أهل الباطل عليهم وعدم تولي أئمة الحق بسياساتهم، فيعذرهم بذلك ويعفو عنهم، ويعذب أئمة الجور وأتباعهم بتسببهم لجرائم من خالطهم مع ما يستحقون من جرائم أنفسهم، والله يعلم وحججه (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٢٨، ح ٦، باب الطينة والميثاق).

[٥٦]. (ص ١٠٨) عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي حمزة، قال: كان علي بن الحسين (عليه السلام) يقول: «ما تهمت البهائم...».

باب ما لم تبهم عنه البهائم: روى علي بن رثاب عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، أنه كان يقول: «ما بهمت...».

لم تبهم البهائم عن أربعة: حدّثنا محدّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (عليه السلام)، قال: حدّثنا محدّد بن الحسن الصقار عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، أنه كان يقول: «ما بهمت...».

[٥٧]. (ص ١٠٨) قال الشريف المرتضى رضى الله عنه: قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ...﴾ وقد ظنّ بعض من لا بصيرة له ولا فطنة عنده أن تأويل هذه الآية أن الله تعالى استخرج من ظهر آدم (عليه السلام) جميع ذريته وهم في خلق الذرّة، ففترهم بمعرفته وأشهدهم على أنفسهم.

وهذا التأويل مع أن العقل يبطله ويحيله، متى يشهد ظاهر القرآن بخلافه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ﴾، ولم يقل: من آدم، وقال: من ظهورهم، ولم يقل: من ظهره، وقال: ذريتهم، ولم يقل: ذريته، ثم أخبر تعالى بأنه فعل ذلك لئلا يقولوا يوم القيامة: إنهم كانوا عن ذلك غافلين، أو يعتذروا بشرك آبائهم وأنهم نشأوا على دينهم وستهم، وهذا يقتضي أن الآية لم تتناول ولد آدم (عليه السلام) لصلبه، وأنها إنما تناولت من كان له آباء مشركون، وهذا يدلّ على اختصاصها ببعض ذرية بني آدم، فهذه شهادة الظاهر ببطلان تأويلهم، فأما شهادة العقول فمن حيث لا تخلو هذه الذرية التي استخرجت من ظهر آدم (عليه السلام)، فخطوبت وقزرت من أن تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف، أو لا تكون كذلك.

[٥٨]. (ص ١١٩) قال العلامة المجلسي: يمكن حمل المخصال السبع على اختلاف مراتب التقدير في الألواح السماوية، أو اختلاف مراتب تسبب الأسباب السماوية والأرضية، أو يكون بعضها في الأمور التكوينية وبعضها في الأحكام التكليفية، أو كلها في الأمور التكوينية، فالمشينة وهي العزم والإرادة، وهي تأكدها في الأمور التكوينية ظاهراً، وأما في التكليفية فلعلّ عدم تعلّق الإرادة الحتمية بالترك عبّر عنه بإرادة الفعل مجازاً. والحاصل: أن الإرادة متعلّقة بالأشياء كلها، لكنّ تعلّقها بها على وجوه مختلفة؛ إذ تعلّقها بأفعال نفسه سبحانه بمعنى إيجادها والرضا بها، وبطاعات العباد بمعنى إرادة وجودها والرضا بها أو الأمر بها، وبالمباحات بمعنى الرخصة بها، وبالمعاصي إرادة أن لا يمنع منها بالجبر لتحقق الابتلاء والتكليف، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

أَشْرَكُوا)، أو يُقال تعلقها بأفعال العباد على سبيل التجوُّز، باعتبار إيجاد الآلة والقدرة عليها وعدم المنع منها، فكانت أَرادها، وربما تأوَّل الإِرادة بالعلم وهو بعيد، وبالقدر تقدير الموجودات طولاً وعرضاً وكيلاً ووزناً وحداً ووصفاً وكفاً وكيفاً، وبالقضاء الحكم عليها بالثواب والعقاب، أو تسبب أسبابه البعيدة كما مرَّ.
والمراد بالإِذن، إمَّا العلم أو الأمر في الطاعات أو رفع الموانع، وبالكتاب الكتابة في الألواح السماوية أو الفرض والإِيجاب، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، و ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾، وبالأجل الأمد المعين والوقت المقدر عنده تعالى.

وقيل: المراد بالمشيئة القدرة؛ وهي كون الفاعل بحيث إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل، وبالقدر تعلق الإِرادة، وبالقضاء الإِيجاد، وبالإِذن دفع المانع، وبالكتاب العلم، وبالأجل وقت حدوث الحادث، والترتيب غير مقصود؛ إذ العلم مقدَّم على الكلِّ، بل المقصود أنَّ هذه الأمور ممَّا يتوقَّف عليه الحادث (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١). [٥٩]. (ص ١١٩) قال العلامة الحلِّي: يُطلق القضاء على الخلق والإِتِّمام، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَاهُ سِتْرَ سَلَوَاتٍ﴾؛ أي خلقهنَّ وأتمهنَّ، وعلى الحكم والإِيجاب كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا يَاقُوتَ﴾؛ أي أوجب والزم، وعلى الإِعلام والإِخبار كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾؛ أي أعلمناهم وأخبرناهم، ويُطلق القدر على الخلق كقوله تعالى: ﴿وَوَدَّرْنَاهَا أَقْوَامَهَا﴾، والكتابة كقول الشاعر:

واعلم بأنَّ ذا الجلال قد قدر في الصحف الأولى التي كان سطر

والبيان كقوله تعالى: ﴿الْأَنْزَارَةُ قُدِّرْنَاهَا مِنَ الْغَافِرِينَ﴾؛ أي بيَّنا وأخبرنا بذلك.

إذا ظهر هذا فنقول للأشعري: ما تعني بقولك إنَّه تعالى قضى أعمال العباد وقدرها؟ إن أردت به الخلق والإِيجاد فقد بيَّنا بطلانه، وأنَّ الأفعال مستندة إلينا، وإن عني به الإِلزام لم يصحَّ إلَّا في الواجب خاصَّة، وإن عني به أنَّه تعالى بيَّنها وكتبها وأعلم أنَّهم سيفعلونها، فهو صحيح؛ لأنَّه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبيَّنه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المعنى للإِجماع على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره، ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح، ولا ينفعهم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث إنَّه فعله تعالى، وعدم الرضا به من حيث الكسب؛ لبطلان الكسب أوَّلًا وثانيًا، فلانَّ نقول: إن كان كون الكفر كسباً بقضائه تعالى وقدره، وجب الرضا به من حيث هو كسب، وهو خلاف قولكم، وإن لم يكن بقضاءٍ وقدرٍ بطل استناد الكائنات بأجمعها إلى القضاء والقدر. واعلم أنَّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه قد بيَّन معنى القضاء والقدر وشرحهما شرحاً وافياً في حديث الأصم بن نباتة، لما انصرف من صقِّين كشف المراد، ص ٣١٥، المسألة الثامنة في القضاء والقدر.

[٦٠]. (ص ١٢٠) قال العلامة المجلسي: وقوله: ﴿ابتداء الفعل﴾؛ أي أوَّل الكتابة في اللوح، أو أوَّل ما يحصل من جانب الفاعل ويصدر عنه ممَّا يؤدِّي إلى وجود المعلوم، وعلى ما في المحاسن يدلُّ على أنَّ الإِرادة تأكَّد المشيئة، وفي الله سبحانه يكون عبارة عن الكتابة في الألواح وتسبب أسباب وجوده. وقوله: «تقدير الشيء»؛ أي تعيين خصوصياته في اللوح، أو تسبب بعض الأسباب المؤدِّية إلى تعيين المعلوم وتحديد وجهه وخصوصياته. «وإذا قضى أمضاءه»؛ أي إذا أوجب باستكمال شرائط وجوده وجميع ما يتوقَّف عليه المعلوم أوجده. «وذلك الذي لا مرَّة له»؛ لاستحالة تخلُّف المعلوم عن الموجب التام، كذا قيل (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١). [٦١]. (ص ١٢١) قال العلامة المجلسي: «كلامه ﷺ يُحتمل وجوهاً:

الأول: أن يكون المراد بالقضاء والقدر والمشيئة والإرادة فيما يتعلق بأفعال العباد، علمه سبحانه بوقوع الفعل وثبته في الألواح السماوية، وشيء منها لا يصير سبباً للفعل، وأما المحبة فهو أمره سبحانه بالشئ، وإثابته عليه، فهو سبحانه لا يأمر بالمعاصي ولا يثيب عليها، فصَحَّ إثبات القضاء وإخوانها مع نفي المحبة.

الثاني: أن يقال: لما كانت المشيئة والإرادة وتعلقهما بإيقاع الفعل في الإنسان مقارناً لمحبتته وشوقه وميل قلبه إلى ذلك، توهم السائل أن له سبحانه صفة زائدة على ما ذكره، وهي المحبة والشوق وميل القلب، أجاب: لا بآله ليس له تعالى محبة، بل إسنادها إليه مجاز، وهي كناية عن أمره أو عدم نهيهِ أو ثوابه ومدحه.

الثالث: ما قيل: إنَّ عدم المنافاة بين تعلق الإرادة والمشيئة بشيء وإن لا يحته لأنَّ تعلق المشيئة والإرادة بما لا يحته بتعلقهما بوقوع ما يتعلق به إرادة العباد بإرادتهم وترتبه عليها، فتعلقهما بالذات بكونهم قادرين مرادين لأفعالهم وترتبهما على إرادتهم وتعلقهما بما هو مرادهم بالتبع، ولا حرج في كون متعلقهما بالتبع شراً غير محبوب له، فإنَّ دخول الشر وما لا يحته في متعلق إرادته بالعرض جائز، فإنَّ كلَّ من تعلق مشيئته وإرادته بخير وعلم لزوم شزله، شزية لا تقاوم خيريته، تعلقنا بذلك الشر بالعرض وبالتبع، وذلك التعلق بالتبع لا ينافي أن يكون المرید خيراً محضاً، ولا يتصف بكونه شراً ومحباً للشر (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢).

[٦٢]. (ص ١٢٠) قال العلامة المجلسي: قوله: «و شاء أن لا يسجد»؛ أقول: توجيه تلك الأخبار على أصول العدلية لا يخلو من صعوبة، وقد يُوجَّه بوجوه:

الأول: حملها على النقية؛ لكونها موافقة لأصول الجبرية وأكثر المخالفين منهم، ويؤيده ما رواه الصدوق: في العمون والتوحيد بإسناده عن الحسين بن خالد، قال: قلت للرضا: يا بن رسول الله، إنَّ الناس ينسبوننا إلى القول بالتشبيه والجبر؛ لما روي من الأخبار في ذلك من آبائك الأئمة. فقال: «يا بن خالد أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي الأئمة في التشبيه أكثر، أم الأخبار التي رويت عن النبي في ذلك؟» فقلت: بل ما روي عن النبي في ذلك أكثر. قال: «فليقولوا إنَّ رسول الله كان يقول بالتشبيه والجبر إذا؟» قلت له: إنَّهم يقولون إنَّ رسول الله لم يقل من ذلك شيئاً، وإنَّما روي عليه. قال: «فليقولوا في آبائي إنَّهم لم يقولوا من ذلك شيئاً، وإنَّما روي عليهم». ثم قال: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة. يا بن خالد، إنَّما وضع الأخبار عتاً في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغروا عظمة الله، فمن أحبهم فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبنا». الخبر.

الثاني: أن يقال: المراد بالمشيئة العلم، ويؤيده ما في كتاب فقه الرضا: حيث قال: «قد شاء الله من عباده المعصية وما أراد، وشاء الطاعة وأراد منهم؛ لأنَّ المشيئة مشيئة الأمر ومشية العلم، وإرادته إرادة الرضا وإرادة الأمر، أمر بالطاعة ورضي بها، وشاء المعصية؛ يعني علم من عباده المعصية ولم يأمرهم بها. الخبر.

الثالث: أن يقال: المراد بمشيئة الطاعة هداياته وألطافه الخاصة التي ليست من ضروريات التكليف، وبمشيئة المعصية خذلانه وعدم فعل تلك الألطاف بالنسبة إليه، وشيء منهما لا يوجب جبره على الفعل والترك، ولا ينافي استحقاق الثواب والعقاب.

الرابع: ما قيل: إنَّ المراد تهئية أسباب فعل العبد بعد إرادة العبد ذلك الفعل.

الخامس: أن يقال: لما اقتضت المصلحة تكليف من علم الله منه المعصية وكلفه مع علمه بذلك ووكَّله إلى اختياره ففعل تلك المعصية، فكأنَّه شاء صدوره منه، وكذا في الطاعة إذا علم عدم صدوره منه، فسُقي ذلك

مشيئة مجازاً، وهذا مجاز شائع، كما إذا أمر المولى عبده بأوامر وخيره في ذلك ومكّنه على الفعل والترك مع علمه بأنّه لا يأتي بها، يُقال له: أنت فعلت ذلك؛ إذ كنت تعلم أنّه لا يفعل، ومكّنته ووكّلته إلى نفسه.

السادس: أن يقال: إنّ المراد بمشيئته عدم جبره على فعل الطاعة أو ترك المعصية، وبعبارة أخرى شغبي عدم المشيئة مشيئة العدم... وهذا قريب من الوجه السابق، بل يرجع إليه.

السابع: أنّه إسناد للفعل إلى العلة البعيدة، فإنّ العبد وقدرته وأدواته لما كانت مخلوقة لله تعالى فهو جلّ وعلا علة بعيدة لجميع أفعاله.

الثامن: ما أومأنا إليه في الخبر السابق من المشيئة بالتبع، وربّما يُحقّق بوجه أوضح، حيث حقّق بعضهم الأمر بين الأمرين أنّ فعل العبد واقع بمجموع القدرتين: قدرة الله وقدره العبد، والعبد لا يستقلّ في إيجاد فعله بحيث لا دخل لقدرة الله تعالى فيه؛ بمعنى أنّه أقدر العبد على فعله بحيث يخرج عن يده أزمّة الفعل المقدور للعبد مطلقاً، كما ذهب إليه المفوضّة، أو لا تأثير لقدرة فيه، وإن كان قادراً على طاعة العاصي جبراً؛ لعدم تعلق إرادته بجبره في أفعاله الاختيارية، كما ذهب إليه المعتزلة، وهذا أيضاً نحو من التفويض، وليس قدرة العبد بحيث لا تأثير له في فعله أصلاً، سواء كانت كاسبة كما ذهب إليه الأشعري ويؤول مذهبه إلى الجبر، أم لا تكون كاسبة أيضاً؛ بمعنى أنّ لا تكون له قدرة واختيار أصلاً، بحيث لا يكون فرق بين مشي زيد وحركة المرتعش، كما ذهب إليه الجبرية، وهم جهم بن صفوان ومن تبعه. فهذا معنى الأمرين الأمرين.

ولمّا كان مشيئة العبد وإرادته وتأثيره في فعله جزءاً أخيراً للعلّة الناقية، وإنّما يكون تحقّق الفعل والترك مع وجود ذلك التأثير وعدمه، فينتفي صدور القبيح عنه تعالى، بل إنّما يتحقّق بالمشيئة والإرادة الحادثة، وبالتأثير من العبد الذي هو متمم للعلّة الناقية، ومع عدم تأثير العبد والكفّ عنه بإرادته واختياره، لا يتحقّق فعله بمجرد مشيئة الله سبحانه وإرادته وقدره، إذ لم يتحقّق مشيئة وإرادة وتعلّق إرادة منه تعالى بذلك الفعل مجرداً عن تأثير العبد، فحينئذٍ الفعل - لا سيّما القبيح - مستند إلى العبد، ولمّا كان مراده تعالى من إقداره العبد في فعله وتمكينه له فيه صدور الأفعال عنه باختياره وإرادته إذا لم يكن مانع أي فعل أراد واختار من الإيمان والكفر والطاعة والمعصية، ولم يرد منه خصوص شيء من الطاعة والمعصية، ولم يرد جبره في أفعاله ليصبح تكليفه لأجل المصلحة المقتضية له، وكلّفه بعد ذلك الإقدار بإعلامه بمصالح أفعاله ومفاسده في صورة الأمر والنهي؛ لأنّهم من تعالى، من قبيل أمر الطبيب للمريض بشرب الدواء النافع ونهيه عن أكل الغذاء الضار؛ فمن صدور الكفر والعصيان عن العبد بإرادته المؤثّرة واستحقاقه بذلك العقاب، لا يلزم أن يكون العبد غالباً عليه تعالى، ولا يلزم عجزه تعالى، كما لا يلزم غلبة المريض على الطبيب ولا عجز الطبيب إذا خالفه المريض وهلك، ولا يلزم أن يكون في ملكه أمر لا يكون بمشيئة الله تعالى وإرادته، ولا يلزم الظلم في عقابه؛ لأنّ فعل القبيح بإرادته المؤثّرة، وطبيعة ذلك الفعل توجب أن يستحقّ فاعله العقاب.

ولمّا كان مع ذلك الإعلام من الأمر والنهي بواسطة الحجج عليه السلام اللطف والتوفيق في الخيرات والطاعات من الله جلّ ذكره، لمّا فعل الإنسان من حسنة فالأولى أن يُسند وتُنسب إليه تعالى؛ لأنّ مع أقداره وتمكينه له وتوفيقه للحسنات أعلمه بمصالح الإتيان بالحسنات ومضار تركها والكفّ عنها بأوامره، وما فعله من سيئة فمن نفسه؛ لأنّ مع ذلك أعلمه بمفاسد الإتيان بالسيئات ومنافع الكفّ عنها بنواهيه، وهذا من قبيل إطاعة الطبيب ومخالفته، فإنّه من أطاعه وبرأ من المرض يُقال: عالجه الطبيب، ومن خالف وهلك يُقال: أهلك نفسه بمخالفته للطبيب.

فمعنى قوله: أمر الله ولم يشأ، أنه أعلم العباد وأخبرهم بالأعمال النافعة لهم، كالإيمان والطاعة، ولم يشأ صدور خصوص تلك الأفعال عنهم كيف ولو شاء ولم يصدر عن بعضهم، لزم عجزه ومغلوبيته، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل إنما شاء صدور الأفعال عنهم بقدرتهم واختيارهم أي فعل أرادوه، فما شاء الله كان.

ومعنى قوله: «شاء ولم يأمر»، أنه شاء صدور الأفعال عن العباد باختيارهم أي فعل أرادوه، ولم يأمر بكل ما أرادوا، بل نهاهم عن بعضه وأعلمهم بمضرتة، كالكفر والعصيان.

فقوله: «أمر إبليس أن يسجد لآدم»؛ أي أعلمه بأن سجدة لآدم نافع له، وكفّه عنه ضار له، وشاء أن لا يسجد؛ يعني لم يشأ خصوص السجود عنه، ولو شاء خصوص السجود عنه لسجد؛ لاستحالة عجزه وغلبة إبليس عليه، بل إنما شاء صدور أتئهما كان من السجود وتركه؛ أي كفّه بإرادته واختياره، ولما لم يسجد إبليس؛ أي كفّ عن السجود بإرادته، فهو تعالى لأجل ذلك شاء كفّه، ولما كان الكفّ إنما يتحقق بمشيئة إبليس وإرادته المؤثرة وهي جزء أخير للعلّة الثامنة، فلذا يستحقّ إبليس الذمّ والعقاب، والقبیح صادر عنه لا عن الله تعالى، وكذا الكلام في نهى آدم عن أكل الشجرة.

أقول: هذا ما حققه بعضهم، وله وجهان:

الأول: أن يكون المراد أنه تعالى يُوجد الفعل بعد إرادة العبد؛ لقولهم: لا مؤثّر في الوجود إلّا الله، فإرادة العبد شرط لتأثيره تعالى، وهذا مخالف لقول الإمامية، بل عندهم أنّ أعمال العباد مخلوقة لهم.

والثاني: أن يكون العباد موجدين لأعمالهم، بشرط عدم حلولته سبحانه بينهم وبين الفعل، ولتوقيفه وخذلانه سبحانه أيضاً مدخل في صدور الفعل، لكن لا ينتهي إلى حدّ الإلجاء والاضطرار، ونسبة المشيئة إليه سبحانه لتمكينهم وإقدارهم وعدم منعهم عنه لمصلحة التكليف، فيرجع إلى بعض الوجوه السابقة، وهو موافق لمذهب الإمامية، والله تعالى يعلم حقائق الأمور (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٥٧-١٦١، ح ٣).

[٦٣]. قال العلامة المجلسي: المراد بإرادة الحتم الإرادة المستجمعة لشرائط التأثير المنجزة إلى الإيجاب والإيجاد، وكذا المشيئة؛ والمراد بإرادة العزم الإرادة المنتهية إلى طلب المراد والأمر والنهي، وينفك أحدهما عن الآخر (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦١).

[٦٤]. (ص ١٢٠) قال الصدوق: «إنّ الله تبارك وتعالى نهى آدم وزوجته عن أن يأكلا من الشجرة، وقد علم أنّهما يأكلان منها، لكنّه عزّ وجلّ شاء أن لا يحول بينهما وبين الأكل منها بالجبر والقدرة، كما منعهما من الأكل منها بالنهي والزجر، فهذا معنى مشيئته فيهما، ولو شاء عزّ وجلّ منعهما من الأكل بالجبر ثمّ أكلا منها لكانت مشيئتهما قد غلبت مشيئته، كما قال العالم عليه السلام، تعالى الله عن المعجز علواً كبيراً (التوحيد، ص ٦٤، باب التوحيد ونفي التشبيه).

[٦٥]. (ص ١٢٠) قال العلامة المجلسي: هذه الرواية تدلّ على أنّ الذبيح إسحاق عليه السلام، وقد اتّفق عليه أهل الكتابين، وذهب إليه بعض العامة وقليل من أصحابنا، ولعلّ الكليني عليه السلام أيضاً مال إليه، والمشهور أنّه إسماعيل عليه السلام، وعليه دلّت الأخبار المستفيضة، ويمكن حمل هذا الخبر على التقيّة، وربّما يؤوّل بأنّه عليه السلام أمر أولاً بذيبح إسحاق عليه السلام ثمّ نسخ وأمر بذيبح إسماعيل عليه السلام، والإقدام على الذبيح وفعل مقدّماته إنّما وقع فيه. وروى الصدوق عليه السلام هذا الخبر في التوحيد، وفيه هكذا: وأمر إبراهيم بذيبح ابنه، وشاء أن لا يذبحه، وليس فيه ذكر واحد منهما (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦).

[٦٦]. (ص ١٢٠) قال العلامة المجلسي: قوله عليه السلام: «أن لا يكون شيء إلّا بعلمه»؛ قيل: أي شاء بالمشيئة الحتمية

أن لا يكون شيء إلا بعلمه، وعلى طبق ما في علمه بالنظام الأعلى وما هو الخير والأصلح ولوازمها، وأراد الإرادة الحتمية مثل ذلك، ولم يحبب الشرور اللازمة للخير والأصلح، كأن يقال: ثالث ثلاثة، وأن يكفر به ولم يرض بهما. وقيل: لم يحبب ولم يرض؛ أي لم يأمر بهما، بل جعلهما منتهياً عنهما، ولم يجعلهما بحيث يترتب عليهما النفع، بل بحيث يترتب عليهما الضرر (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٥).

[٦٧]. (ص ١٢١) قال العلامة المجلسي: «بقوله سبحانه: «بمشيئتي»؛ أي بالمشيئة التي خلقتها فيك وجعلتك مريداً شائياً، أو بما شئت أن أجعلك مختاراً مريداً، وبقوتي التي خلقتها فيك أذيت فرائضي. وقيل: لعل المراد بها القوة العقلانية. «وبنعمتي» التي أنعمتها عليك من قدرتك على ما تشاء، والقوى الشهوانية والغضبية التي بها حفظ الأبدان والأنواع وصلاحتها، «قويت على معصيتي». وقوله: «جعلتك سميعاً بصيراً» ناظر إلى الفكرة الثانية، وقوله: «قوياً» إلى الثالثة.

وقوله: «ما أصابك من حسنة فمن الله»؛ لأنه من آثار ما أفيض عليه من جانب الله. «وما أصابك من سيئة فمن نفسك»؛ لأنه من طغيانها بهواه. وقوله: «وذاك أني أولى بحسناتك منك» إلخ، بيان للفرق، مع أن الكل مستند إليه ومنتهى به بالآخرة، وللعبد في الكل مدخل بالترتب على مشيئته وقواه العقلانية والنفسانية، بأن ما يؤدي إلى الحسنات منها أولى به سبحانه؛ لأنه من مقتضيات خيريته سبحانه وآثاره الفائضة من ذلك الجانب، بلا مدخلة للنفس إلا القابلية لها، وما يؤدي إلى السيئات منها أولى بالأنفس؛ لأنها مناقص، من آثار نقصها لا تستند إلى ما فيه منقصة.

وقوله: «وذاك أني لأسأل عما أفعل وهم يسألون»؛ بيان لكونه أولى بالحسنات، بأن ما يصدر ويغاض من الخير المحض من الجهة الفائضة منه لا يسأل عنه ولا يؤاخذ به، فإنه لا مؤاخذة بالخير الصرف، وما ينسب إلى غير الخير المحض ومن فيه شزية ينبعث منه الشر يؤاخذ بالشر، فالشرور وإن كانت من حيث وجودها منتسبة إلى خالقها، فمن حيث شريعتها منتسبة إلى منشأها وأسبابها القريبة المادية، هذا ما ذكره بعض الأفاضل في هذا المقام. ويمكن أن يقال: كونه تعالى أولى بحسناته؛ لأنها بالطافه وتوفيقاته وتأييداته، ويمكن أن يكون قوله: «بقوتي» إشارة إلى ذلك أيضاً، وللعبد مدخلة ضعيفة فيها بإرادته واختياره، بخلاف المعاصي، فإنها وإن كانت بالقدرة والآلات والأدوات التي خلقها الله فيه وله، لكنه سبحانه لم يخلقها للمعصية، بل خلقها للطاعة، وصرّفها في المعصية موجب لمزيد الحجة عليه، وأما خذله ومنع التوفيق فليس فعلاً من تعالى، بل ترك فعل لعدم استحقاقه لذلك، واختيار المعصية بإرادته وسوء اختياره. فظهر أن العبد أولى بسيئاته منه سبحانه.

وقوله: «وذاك أني» يمكن أن يكون تقريباً لا تعليلاً؛ أي لأجل ما ذكر لا يسأل سبحانه عن معاصي العباد ولا يُعترض عليه وهم يسألون، ولو كان تعليلاً يُحتمل أن يكون المراد أنه لوضوح كمال علمه وحكمته ولطفه ورحمته ليس لأحد أن يسأله عن سبب فعله وحكمة التكليف، والعباد لنقصهم وعجزهم وتقصيرهم يسألون، وليس على ما زعمه الأشاعرة من أن المراد أنه لا اعتراض لأحد على المالك فيما يفعله في ملكه، والعالم ملكه تعالى، فله أن يفعل فيه كل ما يريد سواء كان خيراً أو شراً أو عبثاً، وهم لا يقولون بالمختص والمربح في اختياره تعالى لشيء، قائلين إن الإرادة يختص أحد الطرفين من غير حاجة إلى المختص والمربح؛ لأنه لا يسأل عن اللبية، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦).

[٦٨]. (ص ١٢١) قال: دخل على أبي عبد الله عليه السلام أو أبي جعفر عليه السلام رجل من أتباع بني أمية، فخنقنا عليه فقلنا له: لو

تواريت وقلنا ليس هو هاهنا. قال ﷺ: «بل ائذنوا له، فإن رسول الله ﷺ قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ لِسَانِ كُلِّ قَاتِلٍ وَيَدِ كُلِّ بَاسِطٍ، فَهَذَا الْقَاتِلُ لَا يَسْتَطِيعُ...».

[٦٩]. (ص ١٢٢) عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «كَانَ لِعَلِيِّ ﷺ غُلَامٌ اسْمُهُ قَنْبَرٌ، وَكَانَ يُحِبُّ عَلِيًّا ﷺ حُبًّا شَدِيدًا، فَبِذَا خَرَجَ عَلِيٌّ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَثَرِهِ بِالسَّيْفِ، فَرَأَاهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: "يَا قَنْبَرُ مَا لَكَ؟" قَالَ: جِئْتُ لَأَمْسِيَ خَلْفَكَ، فَإِنَّ النَّاسَ كَمَا تَرَاهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَخَفْتُ عَلَيْكَ. قَالَ ﷺ: "وَيْحُكَ! أَمِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ تَحْرُسُنِي أَمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ؟" قَالَ: لَا بَلْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ. قَالَ ﷺ: "إِنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لِي شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنَ السَّمَاءِ، فَارْجِعْ"، فَارْجَعَ.

[٧٠]. (ص ١٢٧) قَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ ﷺ: قَوْلُهُ ﷺ: «خُلِقَ السَّعَادَةُ»؛ السَّعَادَةُ: مَا يُوجِبُ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَالرَّاحَةِ الْأَبَدِيَّةِ وَاللَّذَاتِ الدَّائِمَةِ، وَالشَّقَاوَةُ مَا يُوجِبُ دُخُولَ النَّارِ وَالْعُقُوبَاتِ الْأَبَدِيَّةِ وَالْآلَامِ الدَّائِمَةِ، وَقَدْ تُطْلَقُ السَّعَادَةُ عَلَى كَوْنِ خَاتَمَةِ الْأَعْمَالِ بِالْخَيْرِ، وَالشَّقَاوَةُ عَلَى كَوْنِ الْخَاتَمَةِ بِالشَّرِّ، وَالْمَرَادُ بِخُلُقِ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ تَقْدِيرُهُمَا بِتَقْدِيرِ التَّكْلِيفِ الْمَوْجِبَةِ لِهَمَا، أَوْ أَنْ يُكْتَبَ فِي الْأُلُوحِ السَّمَاوِيَّةِ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، مُوَافَقًا لِعِلْمِهِ سَبْحَانَهُ، النَّاتِجَ لِمَا يَخْتَارُونَهُ بَعْدَ وَجُودِهِمْ وَتَكْلِيفِهِمْ بِإِرَادَتِهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ، وَالْمَرَادُ بِالْخُلُقِ ثَانِيًا الْإِيجَادُ فِي الْخَارِجِ. قَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ سَعِيدًا»؛ أَيُّ عِلْمِهِ وَقَدَّرَهُ سَعِيدًا، وَخَلَقَهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ سَيَكُونُ سَعِيدًا. «لَمْ يَبْغُضْ أَبَدًا»؛ أَيُّ لَا يَعْاقِبُهُ وَلَا يَحْكُمُ بِكَوْنِهِ مُعَاقِبًا. قَوْلُهُ ﷺ: «وَأَنْ عَمِلَ شَرًّا أَبْغَضَ عَمَلُهُ»؛ أَيُّ يَذِمُّ عَمَلَهُ، وَيَحْكُمُ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ. «وَلَمْ يَبْغُضْ» بِأَنَّ يَحْكُمُ بِأَنَّ هَذَا الشَّخْصَ مُسْتَحِقٌّ لِلْعِقَابِ؛ لِعِلْمِهِ سَبْحَانَهُ بِأَنَّهُ سَيَتَوَبُّ وَيَصِيرُ مِنَ السَّعْدَاءِ.

«وَأِنْ كَانَ شَقِيًّا» فِي عِلْمِهِ تَعَالَى بِأَنَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، «لَمْ يَحْتَهُ أَبَدًا»؛ أَيُّ لَا يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِ، وَإِنْ عَمِلَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةَ؛ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ عَاقِبَتِهِ، وَلَكِنْ يَحْكُمُ بِأَنَّ عَمَلَهُ حَسَنٌ عِنْدَمَا يَعْمَلُ صَالِحًا، وَأَنَّ هَذَا الْعَمَلُ مِمَّا يَسْتَحِقُّ عَامِلُهُ الثَّوَابَ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ مَا يَحْبِطُهُ. «وَأَبْغَضَهُ»؛ أَيُّ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ عَاقِبَةِ أَمْرِهِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ شَيْئًا سِوَاكَ كَانَ مِنَ الْأَشْخَاصِ أَوْ الْأَعْمَالِ، «لَمْ يَبْغُضْ أَبَدًا» وَكَذَا الْعَكْسُ (مِرَّةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١).

[٧١]. (ص ١٢٨) قَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ ﷺ: وَالْحَاصِلُ: أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ الْأُخْرَوِيَّتَيْنِ إِنَّمَا تَكُونُ بِحَسَنِ الْعَاقِبَةِ وَسُوءِهَا وَالْمَدَارِ عَلَيْهِمَا، فَيَبْغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَطْلُبَ حَسَنَ الْعَاقِبَةِ وَيَسْعَى فِيهِ، وَيَتَضَرَّعَ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي أَنْ يَرْزُقَهُ ذَلِكَ، رِزْقًا مِنَ اللَّهِ وَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ حَسَنَ عَاقِبَةِ الْمُتَّقِينَ (مِرَّةُ الْعُقُولِ، ج ٢، ص ١٧١، ح ٣).

[٧٢]. (ص ١٢٨) قَالَ فَاضِلُ الْمَقْدَادِ ﷺ: «مَعْنَى كَوْنِهِ تَعَالَى خَالِقَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» قَالَ: تَقْسِيمًا مَا وَرَدَ أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، أُرِيدَ بِالشَّرِّ مَا لَا يَلِثُ الطَّبَاعَ وَإِنْ كَانَ مُشْتَمَلًا عَلَى مَصْلَحَةٍ.

أَقُولُ: لَمَّا قَرَّرَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ وَلَا يَرِيدُهُ، اسْتَشْعَرَ وَرُودَ سَوَالِ تَقْرِيرِهِ: أَنَّهُ وَرَدَ فِي النُّقْلِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَوْلُهُ: «إِنْ تُصَبِّتْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصَبِّتْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ فَلَنْ تَكُونَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ». وَالشَّرُّ وَالسَّيِّئَةُ قَبِيحَانِ، فَيَكُونُ فَاعِلًا لِلْقَبِيحِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَرَّرْتُمُوهُ.

أَجَابَ: بِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ يُقَالُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الأَوَّلُ: يُرَادُ بِالْخَيْرِ مَا كَانَ مُلَانِمًا لِلطَّبَاعِ، كَالْمُسْتَلَذِّ مِنَ الْمَدْرَكَاتِ، وَبِالشَّرِّ مَا لَا يَلِثُ، كَخُلُقِ الْحَيَاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْمُؤَذِّيَاتِ، فَإِنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى حُكْمٍ لَا نَعْلَمُهَا تَفْصِيلًا.

الثاني: يُراد بالخير ما يرادف الحسن والمصلحة، وبالشّر ما يرادف القبيح والفساد، والمنسوب إليه بالخلق هو الأول منهما. وكذا يُراد بالحسنة ما يرادف الطاعة، ويُراد بها ما هو مستطاب، كالخصب وسعة الرزق، وبالسّنة ما يرادف المعصية، ويُراد بها ما هو مكروه، كالجدب وضيق الرزق. والمنسوب إليه تعالى في الآية هو المعنى الثاني منهما، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَنْهَرُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُنَا سَيِّئَةٌ يَطَّيِّرُوا بِمُوسَى﴾، وقوله: ﴿وَيَتَوَلَّاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وإثما حملنا ما ورد في النقل على ما قلناه جمعاً بين الدليل العقلي والنقلي الصحيح، مع عدم المانع من ذلك (الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية، ص ١٣٨، معنى كونه تعالى خالق الخير والشّر).

[٧٣]. (ص ١٢٩) قال العلامة المجلسي: وقوله: «قال يونس»: كلام محمّد بن عيسى [الراوي]، وهو تفسير لقوله ﷺ: «من يقول كيف ذا وكيف ذاك؟ أي كيف أجرى على يد هذا الخير وأجرى على يد هذا الشّر؟ وغرض يونس أنّ الويل لمن أنكر كون خالق الخير والشّر هو الله تعالى بتفقه وعلمه اتّكالا على عقله، وأثما من سأل عن عالم ليُتضح له الأمر، أو يخطر بباله من غير حدوث شكّ له أو يؤمن به مجملاً وهو متحيز في معناه، معترف بجهل معناه؛ لقصور عقله عن فهمه، فلا ويل له». (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٢).

[٧٤]. (ص ١٢٩) قال العلامة المجلسي: «والخير والشّر يُطلقان على الطاعة والمعصية وعلى أسبابهما ودواعيهما، وعلى المخلوقات النافعة كالحبوب والثمار والحيوانات المأكولة، والضارة كالسوموم والحيات والعقارب، وعلى النعم والبلايا، وذهبت الأشاعرة إلى أنّ جميع ذلك من فعله تعالى، والمعتزلة والإمامية خالفوه في أفعال العباد، وأولوا ما ورد في أنّه تعالى خالق الخير والشّر بالمعنيين الأخيرين.

قال المحقّق الطوسي قدّس سرّه: ما ورد أنّه تعالى خالق الخير والشّر، أريد بالشّر ما لا يلائم الطباع وإن كان مشتملاً على مصلحة، وتحقيق ما ذكره أنّ للشّر معنيين: أحدهما: ما لا يكون ملائماً للطباع كخلق الحيوانات المؤذية، والثاني ما يكون مستلزماً للفساد، ولا يكون فيه مصلحة، والمنفي عنه تعالى هو الشّر بالمعنى الثاني لا الشّر بالمعنى الأول، وقال الحكماء: ما يمكن صدوره من الحكيم إمّا أن يكون كلّه خيراً أو كلّه شراً، أو بعضه خيراً وبعضه شراً، فإن كان كلّه خيراً وجب عليه تعالى خلقه، وإن كان كلّه شراً لم يجز خلقه، وإن كان بعضه خيراً وبعضه شراً فإنما أن يكون خيره أكثر من شرّه أو شرّه أكثر من خيره أو تساوى، فإن كان خيره أكثر من شرّه وجب على الله خلقه، وإن كان شرّه أكثر من خيره أو كانا متساويين لم يجز خلقه، وما نرى من المؤذيات في العالم فخيرها أكثر من شرّها.

ثمّ اعلم أنّ المراد بخلق الخير والشّر في هذه الأخبار إمّا تقديرهما أو خلق الآلات والأسباب التي بها يتيسر فعل الخير وفعل الشّر؛ كما أنّه سبحانه خلق الخمر وخلق في الناس القدرة على شربها، أو كناية عن أنّهما يحصلان بتوقيفه وخذلانه، فكأنّه خلقهما، أو المراد بالخير والشّر النعم والبلايا، أو المراد بخلقهما خلق من يعلم أنّه يكون باختياره مختاراً للخير أو الشّر، ولا يخفى بُعد ما سوى المعنى الثاني والثالث، وأثما الحكماء فأكثرهم يقولون: لا مؤثر في الوجود إلّا الله، وإرادة العبد معدّة لإيجاده تعالى الفعل على يده، فهي موافقة لمذاهبهم ومذاهب الأشاعرة، ويمكن حملها على التقيّة». (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٧١، ح ١).

[٧٥]. (ص ١٣٠) قال السيّد المرتضى: «وقوله تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرَّةِ وَقَلْبِهِ﴾، ففيه وجوه: أولها: أن يُريد بذلك أنّه تعالى يحول بين المرء وبين الانتفاع بقلبه بالموت، وهذا حثّ منه عزّ وجلّ على الطاعات والمبادرة لها قبل الفوت.

وثانيها: أنه يحول بين المرء وقلبه بإزالة عقله وإبطال تمييزه وإن كان حياً، وقد يُقال لمن فقد عقله وسلب تمييزه إنه غير قلب، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

وثالثها: أن يكون المعنى المبالغة في الإخبار عن قرب من عباده وعلمه بما يبطنون ويخفون، وأن الضمائر المكنونة له ظاهرة والخفايا المستورة لعلمه بادية، ويجري ذلك مجرى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْزَيْدِ﴾، ونحن نعلم أنه تعالى لم يرد قرب المسافة بل المعنى الذي ذكرناه، وإذا كان جُلَّ وعَظُمَ ما علم بما في قلوبنا منا وكان ما نعلمه أيضاً يجوز أن ننساه ونسهو عنه ونضِلَّ عن علمه، وكل ذلك لا يجوز عليه، جاز أن يقول إنه يحول بيننا وبين قلوبنا؛ لأنه معلوم في الشاهد أن كل شيء يحول بين شيئين فهو أقرب إليهما، والعرب تضع كثيراً لفظة القرب على غير معنى المسافة، فيقول: فلان أقرب إلى قلبي من فلان.

ورابعها: ما أجاب به بعضهم من أن المؤمنين كانوا يفكرون في كثرة عدوهم وقلة عددهم فيدخل قلوبهم الخوف، فأعلمهم تعالى أنه يحول بين المرء وقلبه، بأن يُبدله بالخوف الأمن ويُبدل عدوهم بظنهم أنهم قادرون عليهم الجبن والخور.

ويمكن في الآية وجه خامس، وهو أن يكون المراد أنه تعالى يحول بين المرء وبين ما يدعوه إليه قلبه من قبائح بالأمر والنهي والوعد والوعيد (الأمالي للمرضى، ج ١، ص ٥٢٦، تأويل آية: يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول). قال العلامة المجلسي رحمه الله: أقول: يمكن أن تكون الحيلولة بالهدايات والألطاف الخاصة، زائداً على الأمر والنهي، ويُحتمل أن يكون مخصوصاً بالمقرئين الذين يملك الله قلوبهم ويستولي عليها بلفظه ويتصرف فيها بأمره، فلا يشاؤون شيئاً إلا أن يشاء الله، ولا يريدون إلا ما أراد الله، فهو تعالى في كل آن يفيض على أرواحهم ويتصرف في أبدانهم، فهم ينظرون بنور الله ويبطشون بقوة الله، كما قال تعالى فيهم: «فبي يسمع وببي يصبروبي ينطق وببي يمشي وببي يبطش»، وقال جلَّ وعزَّ: «كنت سمعه وبصره ويده ورجله ولسانه» (بحار الأنوار، ج ٥، ص ٢٠٦، باب الهداية والإضلال والتوفيق والخذلان).

[٧٦]. (ص ١٣٠) قد مضى في الحديث العاشر تقدير المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، والاختلاف يدل على تعدد التقدير للكل، أو أن التقدير لبعض الأشياء قبل بعضها.

[٧٧]. (ص ١٣٣) قال الصدوق رحمه الله: سمعت بعض أهل العلم يقول: إن القضاء على عشرة أوجه، فأول وجه منها العلم، وهو قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا حَاجَةً يَ نَفْسٍ يَقُوْبُ﴾؛ يعني علمها. والثاني: الإعلام، وهو قوله عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾، وقوله عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾؛ أي أعلمناه.

والثالث: الحكم، وهو قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾؛ أي يحكم بالحق، [فالمناسب لهذا الوجه قوله تعالى في سورة النمل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾].

والرابع: القول، وهو قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾؛ أي يقول الحق.

والخامس: الحتم، وهو قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾؛ يعني حتمنا، فهو القضاء الحتم.

والسادس: الأمر، وهو قوله عز وجل: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾؛ يعني أمر ربك.

والسابع: الخلق، وهو قوله عز وجل: ﴿فَقَضَّاهُمْ سَبْعَ سَوَآتٍ﴾؛ يعني خلقهم.

والثامن: الفعل، وهو قوله عز وجل: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾؛ أي افعل ما أنت فاعل.

والناسخ: الإتمام، وهو قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ﴾، وقوله عز وجل حكاية عن موسى: ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا غَدَاةَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾؛ أي أتممت.

والعاشر: الفراغ من الشيء، وهو قوله عز وجل: ﴿فَصَبَّ السُّرُورَ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾؛ يعني فرغ لكما منه، وقول القائل: قد قضيت لك حاجتك؛ يعني فرغت لك منها، فيجوز أن يقال: إن الأشياء كلها بقضاء الله وقدره تبارك وتعالى؛ بمعنى أن الله عز وجل قد علمها وعلم مقاديرها، وله عز وجل في جميعها حكم من خيرا أو شرا، فما كان من خير فقد قضاه؛ بمعنى أنه أمر به وحتمه وجعله حقاً، وعلم مبلغه ومقداره، وما كان من شر فله يأمر به ولم يرضه، ولكنه عز وجل قد قضاه وقدره؛ بمعنى أنه علمه بمقداره ومبلغه وحكم فيه بحكمه (التوحيد، ص ٣٨٣، باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والأجال).

[٧٨]. (ص ١٣٤) قال العلامة المجلسي: أقول: ويُحتمل أن يكون المراد بالكلام الذي ردّد ﷺ الحال فيه بين الأمرين، الكلام في فروع الفقه، ولا مدخل للعقل فيها، ولا بدّ من استنادها إلى الوحي، فمن حكم فيها برأيه يكون شريكاً للرسول ﷺ في تشريع الأحكام والتعميم أظهر. «يحسن الكلام»؛ أي تعلّمه. «قال يونس» التفات أو قال ذلك عند الحكاية، فيها لها من حسرة النداء للتعجب من حسرة تميّز للضمير المبهم (بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٩، ح ١٢، باب الاضطرار إلى الحجة وأن الأرض لا تخلو من حجة).

[٧٩]. (ص ١٣٥) قال العلامة المجلسي: أي الاعتقاد به وإظهاره وإنشاؤه من الأجور والفوائد «ما فتروا» ولم يمسكوا عن الكلام فيه؛ لأنه مناط الخوف والرجاء، والباعث على التضعضع والدعاء والسعي في أمور المعاش والمعاد والعلم، يتصرف رب العباد وتديره في عالم الكون والفساد (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٣).

[٨٠]. (ص ١٣٥) قال العلامة المجلسي: قوله ﷺ: «ما عظم الله»؛ لأنه إثبات لقدرته وتديره وحكمته، وإذعان في أمر يأتى عنه العقول القاصرة، وقد مرّ القول فيه (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٢).

[٨١]. (ص ١٣٥) قال الشيخ الصدوق: ليس البداء كما يظنّه جهال الناس بأنّه بداء ندامة، تعالى الله عن ذلك، ولكن يجب علينا أن نفترّق عز وجل بأنّ له البداء؛ معناه أنّ له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ثمّ يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بأمر ثمّ ينهى عن مثله، أو ينهى عن شيء ثمّ يأمر بمثل ما نهى عنه، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة وعدة المتوفى عنها زوجها، ولا يأمر الله عباده بأمر في وقت ما إلّا وهو يعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك، ويعلم أنّ في وقت آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم بما يصلحهم، فمن أقرّ الله عز وجل بأنّ له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويأمر بما شاء كيف شاء، فقد أقرّ بالبداء، وما عظم الله عز وجل بشيء أفضل من الإقرار بأنّ «لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَنزِلُ»، والتقديم والتأخير وإثبات ما لم يكن ومحوماً قد كان، والبداء هو ردّ على اليهود؛ لأنهم قالوا: إنّ الله قد فرغ من الأمر، فقلنا: إنّ الله كلّ يوم في شأن، ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ويرزق ويفعل ما يشاء، والبداء ليس ندامة، وإتماماً هو ظهور أمر. يقول العرب: "بدا لي شخص في طريقي"؛ أي ظهر، قال الله عز وجل: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾؛ أي ظهر لهم، ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره، ومتى ظهر له منه قطيعة لرحمه نقص من عمره، ومتى ظهر له من عبد إتيان الزنا نقص من رزقه وعمره، ومتى ظهر له منه التعفف عن الزنا زاد في رزقه وعمره (التوحيد، ص ٣٣٥، باب البداء).

[٨٢]. (ص ١٣٦) وفيه: عن الفضيل، قال: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: «من الأمور أمور محتومة كائنه لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله، يقدّم فيها ما يشاء ويمحوها يشاء، ويثبت منها ما يشاء - لم يُطلع على ذلك أحداً؛ يعني الموقوفة، فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنه - لا يكذب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكته».

[٨٣]. (ص ١٣٦) قال العلامة المجلسي رحمته الله: «خلقنا من خلق الله»، بضمّ الخاء؛ أي صفتان من صفات الله، أو بفتحها؛ أي هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية، وله البدء فيها قبل الإيجاد، فذلك قوله: «يُزَيِّدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ»، أو المعنى أنّهما مرتبتان من مراتب خلق الأشياء، فإنّها تندرج في الخلق إلى أن تظهر في الوجود العيني (بحار الأنوار، ج ٥، ص ١١٢، ح ٣٦، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٨٤]. (ص ١٣٦) قال العلامة المجلسي رحمته الله: هذا الخبر يدلّ على أنّ القضاء والقدر إنّما يكون في غير الأمور التكليفية، كالمصائب والأمراض وأمثالها، فعُلِّ المراد بهما القضاء والقدر الحتميان (بحار الأنوار، ج ٥، ص ١١٢، ح ٣٨، باب القضاء والقدر والمشيئة والإرادة وسائر أسباب الفعل).

[٨٥]. (ص ١٣٧) قال الصدوق رحمته الله: بعد هذه الرواية: نقول: إنّ الله تبارك وتعالى قد قضى جميع أعمال العباد وقدرها وجميع ما يكون في العالم من خيرٍ وشرٍّ، والقضاء قد يكون بمعنى الإعلام، كما قال الله عزّ وجلّ: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ»؛ يريد أعلمناهم، وكما قال الله عزّ وجلّ: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ»؛ يريد أخبرنا وأعلمنا، فلا ينكر أن يكون الله عزّ وجلّ يقضي أعمال العباد وسائر ما يكون من خيرٍ وشرٍّ على هذا المعنى؛ لأنّ الله عزّ وجلّ عالم بها أجمع، ويصعّح أن يُعلمها عباده ويُخبرهم عنها، وقد يكون القدر أيضاً في معنى الكتاب والإخبار، كما قال الله عزّ وجلّ: «أَلَا أُنْزِلَتْهُ قَدْزَرْنَا إِنَّهَا لَمَيْنَ الْغَابِطِينَ»؛ يعني كتبنا وأخبرنا. وقال العجاج:

واعلم بأنّ ذا الجلال قد قدر في الصحف الأولى التي كان سطر

وقدر معناه كتب. وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والإلزام، قال الله عزّ وجلّ: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»؛ يريد حكم بذلك وألزمه خلقه، فقد يجوز أن يُقال: إنّ الله عزّ وجلّ قد قضى من أعمال العباد على هذا المعنى ما قد ألزمه عباده وحكم به عليهم، وهي الفرائض دون غيرها، وقد يجوز أيضاً أن يقدر الله أعمال العباد بأن يبيّن مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض ونافلة وغير ذلك، وفعل من الأدلة على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال، فيكون عزّ وجلّ مقدراً لها في الحقيقة، وليس يقدرها ليعرف مقدارها، ولكن ليبين لغيره مقنن لا يعرف، ذلك حال ما قدره بتقديره إياه، وهذا أظهر من أن يخفى وأبين من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، ألا ترى أنّنا قد رجع إلى أهل المعرفة بالصناعات في تقديرها لنا، فلا يمنهم علمهم بمقاديرها من أن يقدروها لنا ليبينوا لنا مقاديرها، وإنّما أُنكرنا أن يكون الله عزّ وجلّ حكم بها على عباده ومنهم من الانصراف عنها، وأن يكون فعلها وكونها، فأما أن يكون الله عزّ وجلّ خلقها خلق تقدير فلا نكره.

[٨٦]. (ص ١٣٧) قال العلامة المجلسي رحمته الله: قوله عليه السلام: «الإقرار له بالعبودية»؛ أي بأن لا يدعوا الربوبية كما يدعون لعيسى عليه السلام؛ وقيل: لا يخفى ما فيه من المبالغة في إثبات البدء بجعله ثالث الإقرار بالألوهية والتوحيد، ولعلّ ذلك لأنّ إنكاره يؤدّي إلى إنكاره سبحانه، خصوصاً بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام؛ لأنّه لقرهم من المبادئ كثيراً ما يُفاض عليهم من كتاب المحو والإثبات الثابت الذي سُمّحى بعد، وعدم ثبوت ما سيثبت بعد، والظاهر أنّ التقديم والتأخير بحسب الزمان في الحوادث، ويُحتمل ما بحسب الرتبة أيضاً، أو يقدره: يعني يُوجده ويؤخره؛ أي يمحوه ولا يُوجده (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤).

[٨٧]. (ص ١٣٧) قال العلامة المجلسي: «ما تنبأ نبي؛ أي لم يصرنبيأ، «والمشينة»؛ أي أن الأشياء تحصل بمشيئته، «والسجود»؛ أي استحقاقه للعبادة واختصاصه بها، أو أنه يسجد له ما في السماوات والأرض وينقاد له، وقدرته نافذة في الجميع، «والعبودية»؛ أي بأن لا يدعي ما ينافي العبودية، أو باختصاص العبودية والعبادة له، فيكون تعميماً بعد التخصص، أو التوحيد ونفي الشريك، «والطاعة»؛ أي في جميع الأوامر والنواهي، وهو ناظر إلى العصمة (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٤).

[٨٨]. (ص ١٣٨) قال العلامة المجلسي: «ما في القول بالبداء»؛ أي الاعتقاد به وإظهاره وإنشاؤه من الأجر والفوائد، «ما فتروا» ولم يحسبوا عن الكلام فيه؛ لأنه مناط بالخوف والرجاء، والباعث على التضرع والدعاء والسعي في أمور المعاش والمعاد والعلم، يتصرف رب العباد وتديره في عالم الكون والفساد (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٣). وأيضاً قال: «إن أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء؛ إذ لو اعتقدوا أن كل ما قدر في الأول فلا بد من وقوعه حتماً، لما دعوا الله في شيء من مطالبهم وما تضرعوا إليه وما استكانوا لديه ولا خافوا منه ولا رجوا إليه، إلى غير ذلك مما قد أومأنا إليه، وأما «إن هذه الأمور من جملة الأسباب المقدرة في الأول أن يقع الأمر بها لا بدونها»، فمما لا يصل إليه عقول أكثر الخلق. فظهر أن هذا اللوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والإثبات، أصلح لهم من كل شيء (مرآة العقول، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١).

[٨٩]. (ص ١٤٦) ولكن الظاهر أن المراد بالرجل العظيم هو الذي كان من إحدى القرينتين، كالوليد بن المغيرة من مكّة وأبي مسعود الثقفي من الطائف، كما في التفسير، فليس أمية بن أبي الصلت وأبو مسعود الثقفي من القرينتين؛ لأنهما كانا من أهل الطائف، فيكون كلاهما مثلاً للرجل العظيم الذي كان من إحدى القرينتين؛ أي الطائف، لا من القرينتين؛ يعني مكّة والطائف.

فعلى أي نحو كان فالرجلان كانا عظيمي القدر عند قومهما وذوي الأموال الجسمية فيهما، فزعموا أن من كان كذلك أولى بالنبيّة من غيره، وكان الوليد بن المغيرة عمّ أبي جهل، كان شيخاً كبيراً مجزباً من دهاة العرب، يتحاكمون إليه في الأمور وينشدونه الأشعار، فما اختاره من الشعر كان مختاراً، وكان له عبيد عشرة، عند كل عبد ألف دينار يتجر بها، وملك القنطار؛ أي جلد ثور مملوء ذهباً، كان الوليد أحد المستهزئين الخمس الذين كفى الله شرهم، وهو الذي جاء قريش عنده فقالوا له: يا عبد شمس، ما هذا الذي يقول محمّد؟ أسحرام كهانة أم خطب؟ فقال: دعوني أسمع كلامه. فدنا من رسول الله ﷺ وهو جالس في الحجر، فقال: يا محمّد، أنشدني شركاً! فقال: «ما هو بشعر، ولكنه كلام الله الذي به بعث أنبياءه ورسله». فقال: اتلّ. فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم». فلما سمع الرحمن استهزأ منه وقال: تدعو إلى رجل باليمامة يُستى الرحمن؟ قال: لا، ولكنّي أدعوا إلى الله وهو الرحمن الرحيم». ثم افتتح حم السجدة، فلما بلغ إلى قوله: ﴿قَاتِلْهُمْ أَتَدْرِيونَ قُلُّوا صَاعِقَةً يَتَخَذُونَ صَاعِقَةً عَالِيَةً وَمُؤَذًى، وَسَمِعَهُ اقشَعَرَّ جِلْدُهُ وَقَامَتْ كُلُّ شَعْرَةٍ فِي بَدَنِهِ، وَقَامَ وَمَشَى إِلَى بَيْتِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَرِيشٍ، فَقِيلَ: صَبَا عَبْدُ شَمْسٍ إِلَى دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَاقْتَمَتِ قَرِيشٌ، وَغَدَا عَلَيْهِ أَبُو جَهْلٍ فَقَالَ: فَضَحْتَنَا يَا عَمَّ! قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مَا ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى دِينِ قَوْمِي! وَلَكِنِّي سَمِعْتُ كَلَاماً صَعْباً تَقْشَعُرُ مِنْهُ الْجُلُودُ، قَالَ: أَقْشَعُرُ هُوَ؟ قَالَ: مَا هُوَ بِشَعْرٍ، قَالَ: فَخُطِبَ؟ قَالَ: لَا؛ إِنَّ الْخُطْبَ كَلَامٌ مُتَّصِلٌ وَهَذَا كَلَامٌ مَنْثُورٌ لَا يَشْبَهُ بَعْضُهُ بَعْضاً، لَهُ طَلَاةٌ، قَالَ: فَكَهَانَةٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: دَعْنِي أَفَكِّرْ فِيهِ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ قَالُوا: يَا عَبْدُ شَمْسٍ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قَوْلُوا: هُوَ سِحْرٌ، فَإِنَّهُ أَخَذَ بِقُلُوبِ النَّاسِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَرْبُكُمْ وَنَحْنُ خَلَقْتُكُمْ خَيْرًا﴾ - إلى قوله: - ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

وجاء يوماً إلى رسول الله ﷺ فقال: اقرأ عليّ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالَّذِي يُغْلَبُكَ لَعَلَّكَ تَذَكَّرُونَ». فقال: أعدد؟ فأعاد ﷺ. فقال: والله له الحلاوة والطلاوة، وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمعذب، وما هذا بقول بشر.

وأما أمية بن أبي الصلت الثقفي، كان من أهل الطائف وكان من أكبر شعراء الجاهلية، وأغلب شعره منعلق بالآخرة، وكان ينظر في الكتب المتقدمة ويقرؤها، وحزم الخمر وشك في الأوثان ورغب عن عبادتها، والنمس الدين، وأخيراً نبياً يخرج، قد أظلم زمانه، وكان يؤمل أن يكون ذلك النبي ﷺ، فلما بُعث النبي ﷺ وبلغ خبره، كفر به حسداً، وقال: كنت أرجو أن أكونه. كان أبوه عبيد الله بن ربيعة المكنى بأبي الصلت، وأمه رقية بنت عبد الشمس، مات في الطائف، ومما قال في مرض موته:

كل عيش وإن تطاول دهرًا منتهى أمره إلى أن يرولا

ليتنى كنت قبل ما قد بدالي في رؤوس الجبال أرى الوعولا

وروي أنه استنشد رسول الله ﷺ أخته شعره من بعد موته، فأنشدته:

لك الحمد والنعماء والفضل ربنا ولا شيء أعلى منك جِداً وأمجداً

وهي قصيدة طويلة، حتى أتت على آخرها، ثم أنشدته قصيدته التي فيها:

وقف الناس للحساب جميعاً فشقي معذب وسعيد

إلى غير ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «أمن شعره وكفر قلبه». وأنزل الله فيه: «وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِينَ آمَنُوا بآيَاتِنَا بَلَدًا بَلَدًا قَاتِلَةً الشَّيْطَانَ فَكَانَ مِنَ الْعَابِدِينَ • وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَرَكَهْ يَلْهَثَ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا» - إلى قوله - : «وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ». «وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ».

وأبو مسعود هو عروة بن مسعود الثقفي، كان من أهل الطائف، وأحد السادة الأربعة في الإسلام (بشر بن هلال العبدى، عدي بن حاتم الطائي، سراق بن مالك المدلجي، عروة بن مسعود الثقفي). كان أبو مسعود عاقلاً لبيباً، وهو الذي أرسلته قريش يوم الحديبية، فعقد معه الصلح وهو كافر، ثم أسلم سنة تسع من الهجرة بعد رجوع النبي ﷺ من الطائف، واستأذن النبي ﷺ في الرجوع إلى قومه، فقال: إني أخاف أن يقتلوك، فقال: إن وجدوني نائماً ما أيقظوني، فأذن له رسول الله ﷺ، فرجع إلى الطائف ودعا قومه إلى الإسلام ونصح لهم، فعصوه وأسمعوه الأذى، حتى إذا طلع الفجر قام في غرفة من داره فأذن وتشهد، فرماه رجل بسهم فقتله. ولما بلغ النبي ﷺ قتله قال: مثل عروة مثل صاحب يس، دعا قومه إلى الله فقتلوه.

وهو جد أعلى لعلي بن الحسين 'المقتول بكر بلاء من قبل أمه، كان أمه ليلى بنت أبي مزة بن عروة بن مسعود الثقفي، وهو الذي روى عنه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ حين رجع من عند النبي ﷺ إلى أصحابه يوم الحديبية، فقال: يا قوم، لقد فوِّدت على الملوك، وفوِّدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً فقط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمداً ﷺ، إذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كانوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلموا خفضوا أصواتهم عنده، وما يحذون إليه النظر تعظيماً له».

فهرس الآيات

(١)

﴿أَعِذَا صَلَّلْنَا﴾ السجدة: ١٠

﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فصلت: ٤٠

﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ غافر: ١٧

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ الطلاق: ١٢

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ البقرة: ٢٥٧

﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ الحج: ٧٧

﴿ارْوَيْ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فاطر: ٤٠؛ الأحقاف: ٤

﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ هود: ٣

﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ يونس: ٩٩

﴿أَفْتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُتَيْطِلُونَ﴾ الأعراف: ١٧٣

﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ طه: ١٤

﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ قَدْزَنَّا إِنَّهَا لَبَيْنَ الْغَابِرِينَ﴾ الحجر: ٦٠

﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ قَدْزَنَّا مِنْ الْغَابِرِينَ﴾ النمل: ٥٧

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ الملك: ١٤

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ الأعراف: ٤٣

﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية: ٢٨

﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الرعد: ١٦؛ الزمر: ٦٢

﴿أَمَرَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾

الرعد: ١٦

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ النحل: ١٢٠

﴿أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الأعراف: ٥٠

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ النساء: ١٠

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ الأنعام: ٩٥

﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الحج: ١٨

﴿إِنْ يَسْتَعْجِلْ إِلَّا الظَّنَّ﴾ الأنعام: ١١٦، يونس: ٦٦، النجم: ٢٨

﴿أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ طه: ١٤

﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف: ١٧٢

﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ النمل: ٨٠

﴿إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ الأعراف: ١٧٣

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ النحل: ٤٠

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠

﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ

مِنْهَا﴾ الأنعام: ١٢٢

﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ هود: ٧؛ والمملك: ٢

﴿إِنَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ القصص: ٢٨

﴿إِنَّا لَنَعْبُدُ وَإِنَّا لَنَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥

﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ الكهف: ٧

(ب)

﴿بَاءَ يَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ بِهِمْ وَيُنَسِّ الْمَصْبِرُ﴾ الأنفال: ١٦

﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ يوسف: ١٨، ٨٣

﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: ٨١

(ت)

﴿تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ التحريم: ٨

(ث)

﴿ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْلُوكُمْ﴾ آل عمران: ١٥٢

(ح)

﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الأنفال: ٥٣؛ الرعد: ١١

(خ)

﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ الملك: ٢

﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ الملك: ٣

(ذ)

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ الحج: ١٠

﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ سورة ص: ٢٧

(ر)

﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأُزَيِّنَ هُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوِيَنَّهُمْ﴾ الحجر: ٣٩

﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ المؤمنون: ١٠٦،

﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ النساء: ١٦٥

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف: ١٨٢

﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُضِلُّعُ بِالْهُمَ﴾ محمد: ٥

(غ)

﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ المؤمنون: ١٠٦

(ف)

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ التغابن: ١٦

﴿إِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾ الأعراف: ١٣١

﴿فَاسْتَبِقُوا الْمَغِيرَاتِ﴾ البقرة: ١٤٨؛ المائدة: ٤٨

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ طه: ٧٢

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ﴾ آل عمران: ٧

﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَصْلَهُمُ السَّامِيُّ﴾ طه: ٨٥

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

الزمر: ١٧، ١٨

﴿فَبَارَكِ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ المؤمنون: ١٤

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اثْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فصلت: ١١

﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ﴾ القصص: ٢٩

﴿فَلَنْ يَضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ محمد: ٤

﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام: ١٦٠

﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ المدثر: ٤٩

﴿فَأُولَئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ الفرقان: ٧٠

﴿فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧؛ البروج: ١٦

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾ المائدة: ٣٠

﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ المزمل: ١٩؛ الإنسان: ٢٩

﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ الكهف: ٢٩

﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاظْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ المجادلة: ٤

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ الزلزلة: ٧-٨

﴿قَوْلًا لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْبِهِمْ﴾ البقرة: ٧٩

(ق)

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ وَإِنَّا إِذَا ظَالِمُونَ﴾ يوسف: ٧٩

﴿قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الأعراف: ١٧٢

﴿فُضِّصَ الْأَمْرَ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ يوسف: ٤١

﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ الزخرف: ٨١؛

﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ النساء: ٧٨

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ الإسراء: ٨٤

(ك)

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣

﴿كُتِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ الأنعام: ١٢

﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْكِتَابِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ المطففين: ١٨

﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينَ﴾ المطففين: ٧؛

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ البقرة: ٢٨

(ل)

﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ غافر: ١٧

﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء: ٢٣

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ البقرة: ٢٢٥

﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ الطلاق: ٧

﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ البقرة: ٢٨٦

﴿لِيُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ طه: ١٥

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٧٣

﴿لِيُحْمَلُوا أَثْرَاهُمْ فِي يَوْمٍ كَامِلَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَثَرِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَزِيدُونَ﴾ النحل: ٢٥

﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ يس: ٧٠

﴿لِيَتَلَوَّكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ المائدة: ٤٨؛ الأنعام: ١٦٥

﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ الزخرف: ٣١

﴿لَيْسَ عَلَى الْآعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَفْرَجِ حَرَجٌ﴾ الفتح: ١٧؛ النور: ٦١

﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آل عمران: ٩٩

﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ آل عمران: ٧١

﴿لَئِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ المدثر: ٣٧

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ السُّعَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ التوبة: ٤٢

﴿لَوْ هَدَيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ﴾ إبراهيم: ٢١

﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ الأعراف: ٥٤

(م)

﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّقٍّ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ﴾ الذاريات: ٥٧

﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ الحديد: ٢٢

﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ النساء: ٧٩

﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ التوبة: ٩١

﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ص: ٧٥

﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ الصافات: ١١

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ هِيَ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُوَ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الأنعام: ١٦٠

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ النساء: ٨٠

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ النساء: ١٢٣

(و)

﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ النجم: ٣٧

﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ الحج: ٧٧

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ الصافات: ٩٦

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ النجم: ٣٩

﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ النساء: ٧٨

﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ النساء: ٧٨

﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ الأعراف: ١٣١

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ آل عمران: ١٣٣

﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة: ٥٧؛ الأعراف: ١٦٠؛ التوبة: ٧٠؛ النحل: ٣٣، ١١٨؛ العنكبوت: ٤٠؛ الروم: ٩

﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتَهُمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ الزخرف: ٣٣

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ الإنسان: ٣٠؛ التكوين: ٢٩

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات: ٥٦

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصلت: ٤٦

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾ هود: ١٠١؛ النحل: ١١٨؛ الزخرف: ٧٦

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهْمٌ مُشْرِكُونَ﴾ يوسف: ١٠٦

﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾ النساء: ٣٩

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ البقرة: ٤٣

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ النور: ٣١

﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمْنَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ طلاق: ١٢

﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ النمل: ٩٠

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران: ٧٨

﴿وَلَا تَزِدُْوا زِينَةً زِينَةً أُخْرَى﴾ الزمر: ٧؛ فاطر: ١٨؛ الإسراء: ١٥؛ الأنعام: ١٦٤

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ • إِلَّا مَنْ رَجَعُ رَبُّكَ﴾ هود: ١١٨-١١٩

﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيلًا﴾ النساء: ٤٩؛ الإسراء: ٧١

(هـ)

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النمل: ٩٠

﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ الرحمن: ٦٠

(ى)

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ النساء: ١٧١

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ الصف: ٢

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ البقرة: ١٨٣، ١٧٨، ١٧٢

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ التحريم: ٧

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ البقرة: ٢١

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ الأنعام: ٩٥

﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ الحديد: ٢؛ الدخان: ٨؛ غافر: ٦٨؛ المؤمنون: ٨٠؛ يونس: ٥٦؛ التوبة: ١١٦؛ الأعراف:

١٥٨؛ آل عمران: ١٥٦؛ البقرة: ٢٥٨

﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فاطر: ٨؛ النحل: ٩٣

﴿يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ النساء: ٧٨

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ المجادلة: ١١

﴿يَقُولُونَ يَا أُولَٰئِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ آل عمران: ١٦٧

﴿يُؤْتِسُوسُ فِي صُورِ النَّاسِ﴾ الناس: ٥

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا

وَيُنذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ آل عمران: ٣٠

﴿يَرْبِذُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ فاطر: ١

المصادر

١. اثبات الوصية للمسعودي، علي بن حسين، قم: انصاريان، ١٣٨٤ش / ١٤٢٦ق، الطبعة الثالثة.
٢. الإحتجاج على أهل اللجاج للطبرسي، أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، بتحقيق وتعليق السيد محمد باقر الخرسان، بيروت: المرتضى، ١٤٠٣ق.
٣. إحقاق الحق وإزهاق الباطل للشوشتری، نورالله بن شريف الدين، بتعليق آيت الله مرعشي نجفی، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.
٤. الإختصاص للمفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، بتحقيق وتصحيح على اكبر الغفاري، قم: نشر المؤتمر العالمي لآلفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.
٥. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للمفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، قم: نشر وتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.
٦. إعتقادات الإمامية لابن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، قم: نشر المؤتمر العالمي لآلفية الشيخ المفيد، ١٤١٤ق، الطبعة الثانية.
٧. الأمالي لابن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، طهران: نشر كتابجي، ١٣٧٦ق، الطبعة السادسة.
٨. الأمالي للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق وتصحيح مؤسسة البعثة، قم: نشر دار الثقافة، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.
٩. أمالي المرتضى / غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، بتحقيق وتصحيح محمد ابوالفضل الإبراهيم، قاهره: نشر دار الفكر العربي، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.
١٠. أمل الأمل للمشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، بتحقيق السيد احمد الحسيني، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

١١. الأنوار النعمانية للجزائري، السيد نعمة الله، بيروت: نشر دار القاري، ١٤٢٩ق، الطبعة الأولى.
١٢. الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية للفاضل مقداد، مقداد بن عبدالله، مشهد: نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.
١٣. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار للعلامة المجلسي، محمد باقر بن محمدتقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م، الطبعة الثانية.
١٤. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد ﷺ للصقار، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ، بتحقيق محسن بن عباسعلي كوجه باغي، قم: نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.
١٥. تحف العقول عن آل الرسول ﷺ لابن شعبة الحزاني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين، بتحقيق وتصحيح علي أكبر الغفاري، قم: نشر منشورات جماعة المدرسين، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.
١٦. تهذيب الأحكام للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق وتصحيح حسن الموسوي الخرسان، طهران: نشر دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ق، الطبعة الرابعة.
١٧. التوحيد لابن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق وتصحيح هاشم حسيني، قم: طبع منشورات جماعة المدرسين، ١٣٩٨ش، الطبعة الأولى.
١٨. التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري ﷺ لإمام الحسن بن علي العسكري ﷺ، قم: بتحقيق والنشر المدرسة الإمام المهدي ﷺ، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.
١٩. تفسير القمي للقمي، أبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم، بتحقيق طيب موسوي جزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، ١٤٠٤ق، الطبعة الثالثة.
٢٠. تفسير العتاشي للعتاشي، أبي النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، بتحقيق و تصحيح السيد هاشم رسولي محلاتي، طهران: نشر المطبعة العلمية، ١٣٨٠ق، الطبعة الأولى.
٢١. تفسير مجمع البيان للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن، بتحقيق لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، بيروت: نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.
٢٢. تفسير الرازي لفخر الدين الرازي، محمد بن عمر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ق، الطبعة الثالثة.
٢٣. تفسير أبي السعود للسعودي، أبي السعود محمد بن محمد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١١ق، الطبعة الثانية.

٢٤. تفسير الألويسي للألويسي، سيد محمود افندي.
٢٥. تفسير القرآن العظيم / تفسير ابن كثير للقرشي الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، بتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: نشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢ق/ ١٩٩٢ش.
٢٦. تجريد الاعتقاد للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق محمد جواد حسيني جلالى، نشر مكتب الاعلام الاسلامي، ١٤٠٧ق، الطبعة الأولى.
٢٧. الثاقب في المناقب للطوسي، عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي المعروف ابن حمزة، بتحقيق و تصحيح نبيل رضا علوان، قم: انصاريان، ١٤١٩ق، الطبعة الثالثة.
٢٨. الجواهر السنية في الأحاديث القدسية للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، النجف الأشرف: النعمان، ١٣٨٤ق/ ١٩٦٤م.
٢٩. الجامع الصغير للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بيروت: نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ق/ ١٩٨١م، الطبعة الأولى.
٣٠. جمهرة اللغة لابن دريد، محمد بن حسن، بيروت: نشر دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.
٣١. حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار عليهم السلام للبحراني، السيد هاشم بن سليمان، قم: نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.
٣٢. حقائق الإيمان للعاملي، زين الدين بن علي بن أحمد، بتحقيق السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.
٣٣. خاتمة مستدرک الوسائل للنوري الطبرسي، الميرزا الشيخ حسين، قم: بتحقيق مؤسسة آل البيت: لإحياء التراث، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.
٣٤. خصائص الأئمة عليهم السلام للشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى الموسوي، بتحقيق محمد هادي الأميني، إيران: نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٠٦ق.
٣٥. الخصال لابن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح على اكبر الغفاري، قم: طبع منشورات جماعة المدرسين، ١٣٦٢ش، الطبعة الأولى.
٣٦. دلائل الإمامة للطبري أملى صغير، محمد بن جرير بن رستم، بتحقيق و التصحيح قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، قم: النشر البعثة، ١٤١٣ق.
٣٧. الدر النظيم في مناقب الأئمة اللهايم للعاملي، يوسف بن حاتم الشامي المشغري، قم: طبع منشورات

- جماعة المدرسين، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.
٣٨. الذريعة لآقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي، بيروت: طبع دار الأضواء، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م، الطبعة الثالثة.
٣٩. رسائل الكركي لمحقق الكركي، علي بن الحسين، بتحقيق الشيخ محمد الحسون، قم: النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ربيع الثاني، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.
٤٠. رجال الكشي أو اختيار معرفة الرجال للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، بتحقيق السيد مهدي الرجائي، قم: طبع مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٤ق.
٤١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه للمجلسي، محمدتقي، بتحقيق وتصحيح حسين موسى الكرمانلي وعلي پناه الاشترهاري، قم: نشر مؤسسه فرهنگي اسلامي كوشانبور، ١٤٠٦ق، الطبعة الثانية.
٤٢. شرح الكافي - الأصول و الروضة للمولى صالح المازندراني، تعليق أبو الحسن شعراني، طهران: نشر المكتبة الإسلامية، ١٣٨٢ق، الطبعة الأولى.
٤٣. شرح الأسماء الحسنى لملاهادي السبزواري، قم: نشر منشورات مكتبة بصيرتي.
٤٤. شرح توحيد الصدوق لقاضى سعيد القمى، طهران: نشر وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامى، سنة ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.
٤٥. الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم للعالمى النباطى البياضى، زين الدين أبى محمد علي بن يونس، تحقيق وتصحيح ميخائيل رمضان، النجف الأشرف: نشر المكتبة الحيدرية، ١٣٨٤ق، الطبعة الأولى.
٤٦. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لإبن طاووس، علي بن موسى بن جعفر، بتحقيق وتصحيح علي عاشور، قم: نشر خيام، ١٤٠٠ق، الطبعة الأولى.
٤٧. علل الشرائع لإبن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قم: نشر داوری، ١٣٨٥ق / ١٩٦٦م، الطبعة الأولى.
٤٨. عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار لإبن بطريق، يحيى بن حسن، جماعة المدرسين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ق.
٤٩. الغيبة لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي بتحقيق عباد الله الطهراني وعلى احمد ناصح، قم: المؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٥٠. عيون أخبار الرضا عليه السلام لإبن بابويه (الشيخ الصدوق) أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بتحقيق و تصحيح مهدي لاجوردي، طهران: نشرجهان، ١٣٧٨ق، الطبعة الأولى.
٥١. الفصول المختارة للمفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، بتحقيق و تصحيح علي ميرشرقي، قم: نشركنگره شيخ مفيد، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.
٥٢. قصص الأنبياء: للقطب الدين الراوندي، لأبي الحسين سعيد بن هبة الله، بتحقيق غلام رضا عرفانيان، بيروت: لمؤسسة المفيد، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م، الطبعة الأولى.
٥٣. قرب الإسناد للحميري، أبي العباس عبد الله بن جعفر، بتحقيق و تصحيح مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم: آل البيت، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.
٥٤. الكافي للكليني، أبي جعفر محمد بن يعقوب، بتصحيح و تحقيق المرحوم علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ق، الطبعة الرابعة.
٥٥. كشف المحجة لثمره المهجة للسيد ابن طاووس، علي بن موسى، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٠ق / ١٩٥٠م.
٥٦. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للعلامة الحلبي، لجمال الدين الحسن بن يوسف ابن علي بن المطهر، قم: نشرمؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ق، الطبعة الرابعة.
٥٧. كنز الفوائد للكرجكي، أبي الفتح محمد بن علي، بتحقيق عبد الله نعمة، قم: نشر دارالذخائر، ١٤١٠ق، الطبعة الأولى.
٥٨. الكامل في التاريخ لإبن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم، بيروت: نشر دار صادر للطباعة والنشر- دار للطباعة والنشر، ١٣٨٦ق / ١٩٦٦م.
٥٩. كنز العمال المتقي الهندي، بيروت: نشر مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م.
٦٠. لسان العرب لإبن منظور، محمد بن مكرم، بيروت: نشر دار الصادر، ١٤١٤ق، الطبعة الثالثة.
٦١. متشابه القرآن و مختلفه لإبن شهر آشوب المازندراني، أبي عبد الله محمد بن علي، قم: نشر دار بيدار، ١٣٦٩ش، الطبعة الأولى.
٦٢. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول عليه السلام لعلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى، بتحقيق و تصحيح السيد هاشم رسولى المحلاتى، طهران: نشر دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤ق، الطبعة الثانية.
٦٣. المحاسن للبرقي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد، بتحقيق جلال الدين المحدث، قم: نشر دار

الكتب الإسلامية، ١٣٧١ق، الطبعة الثانية.

٦٤. مختصر البصائر للحلي، حسن بن سليمان بن محمد، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢١ق، الطبعة الأولى.

٦٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للخوئي، ميرزا حبيب الله هاشمي، بتحقيق و تصحيح ابراهيم الميانجي، طهران: نشر مكتبة الإسلامية، ١٤٠٠ق، الطبعة الرابعة.

٦٦. مناقب آل أبي طالب: لإبن شهر آشوب، أبي جعفر رشيد الدين محمد بن علي، قم: طبع مؤسسة انتشارات العلامة بالمطبعة العلمية، ١٣٧٩.

٦٧. مناقب أهل البيت (عليه السلام) للشيرازي، مولى حيدر، بتحقيق الشيخ محمد الحسون، مطبعة منشورات الإسلامية، شوال المكرم ١٤١٤ق.

٦٨. المحتضر للحلي، عزالدین أبو محمد الحسن بن سليمان بن محمد، بتحقيق سيد علي أشرف، النجف الأشرف: نشر انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٤٢٤ق / ١٣٨٢ش.

٦٩. منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجة للنيلي النجفي، علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد، قم: نشر وتحقيق مؤسسة الإمام الهادي، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.

٧٠. الملل والنحل للشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، بتحقيق محمد سيد الكيلاني، بيروت: المطبعة دار المعرفة، ١٤٠٤ق.

٧١. من لا يحضره الفقيه لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، بتحقيق و تصحيح علي اكبر الغفاري، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٣ق، الطبعة الثانية.

٧٢. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار للطبرسي، علي بن حسن، النجف الأشرف: نشر المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥ق / ١٩٦٥م / ١٣٤٤ش، الطبعة الثانية.

٧٣. المستدرک للحاکم النيسابوري، بتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: نشر دار المعرفة.

٧٤. مجمع الزوائد للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، بيروت: نشر دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.

٧٥. معاني الأخبار لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي، بتحقيق و تصحيح علي اكبر الغفاري، قم: نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٣ق، الطبعة الأولى.

٧٦. مكارم الأخلاق للطبرسي، رضي الدين أبي نصر الحسن بن الفضل، قم: نشر الشريف الرضي، ١٤١٢ق
١٣٧٠ش، الطبعة الرابعة.
٧٧. منية المريد في آداب المفيد والمستفيد للعالملي، زين الدين بن علي بن أحمد، بتحقيق وتصحيح
رضا المختاري، قم: نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.
٧٨. مناهج اليقين في أصول الدين للعلامة الحلي، حسن بن يوسف، الطهران: نشر دارالأسوة، ١٤١٥ق،
الطبعة الأولى.
٧٩. نهج البلاغة للشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى الموسوي، بتحقيق صبحي صالح، قم:
نشر هجرت، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.
٨٠. وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، قم: طبع وتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء
التراث، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.
٨١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لإبن خلكان، بيروت: دار صادر، ١٩٧٢ق.
٨٢. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة للشيخ الحر العاملي، محمد بن الحسن، بتحقيق قسم الحديث في
مجمع البحوث الإسلامية، مشهد: المطبعة مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة،
نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.
٨٣. هداية الأمة إلى معارف الأئمة عليهم السلام للخراساني، ابو جعفر الشيخ محمد جواد بن المحسن، قم: نشر
مؤسسة البعثة، ١٤١٦ق، الطبعة الأولى.
٨٤. الهداية في الأصول والفروع لإبن بابويه (الشيخ الصدوق)، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين
القمي، قم: نشر مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٨ق، الطبعة الأولى.